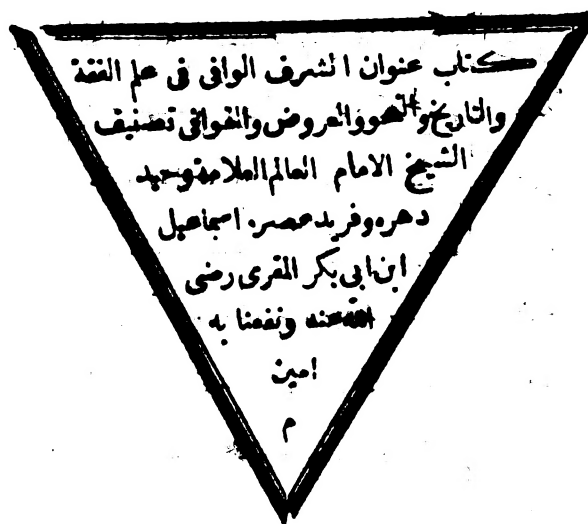


Lib. Mugri, Isma'il ibn Ali Basha

عنوان

Unwan al-sharif







﴿٣﴾

ط	طهارته غزاً (باب السوا	ك	يسحب السواك لكل من هم	بدخول	في الصلاة وتفسير في
ا	الغيم بما يسؤذى	الشام	والجليليس ويسناك عيرضا و	الا	راك افضل اذا كان يابسا مع
ن	نداوة وكل خشن	و	منزل يجزى ﴿باب الوضوء﴾ لا يحا	لف	في استنجاب التسمية قبل
ال	الوضوء لما فيها من	الين	والسبركة ثم ينسوى رفع الحد ث	واللا	زم ان تقارن اول جرم
م	مفسول من وجهه ولو	بنى	على نية قارنت المضمضة فلا حتى تدو	م	الى غسل الوجهه ولو
ل	لازمها الى فراغ غسل	ال	جلين فهو حسن ويسن غسل الكف	والا	ستنشق والمضمضة ثم المبالغة
ك	كرهت للاصائم اقتداء بر	سول	الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ا	ضافة	الاستنثار اليهما والجمع قد
ا	اقتوا انه ينث غرفات	افضل	ثم يغسل بعد ذاك وجهه والكتاب	والاخبار	شاهدة بوجوبه بلى
ل	لو كان في مثاب اللحية	ماو	هامن الشعر لم يجب غسل ما تحته وما نزل	عنه	من الشعر وبابين
ا	الوجه وحدوده فكذا	ك	يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرقية	وجر	بان الماء على الاعضاء
ش	شعرا وشعرا واجب	الا	الرأس ففرضه المسح ولو شعر	.	ويسن مسح كل
ر	رأسه ولا يجزى ما انحدر	ر	عن حده من الشعر ثم رجليه مع كعبيه	والافعال	هذه ترتيب العمل
ف	فيها كلها فسر	ض	وتسن الموالاة وعدم الاستعانة فيما منه	يد	والثلث وتخليل المنابت
ا	اما التشيف ففيه وجوه	الاول	يكره وقيل لا وقيل يكره بعدد	خول	الحسر لا السبرد وفي
س	سبيل الله فنل	السلطان	لنارك الوضوء ﴿باب مسح الخف﴾ مدته	النا	مة للمقيم يوم وليلة ومدته
م	مسافرا ثلث ولا يشترط	الملك	بل يجزى خف مفصوب ولا يجوز الا	الما	تسر للتقدم ولا يجزى
ع	على المخروق في النفل	المنصور	جنه ولا يلبس الا بعد تمام الطهارة لا	كنه	لا تحسب المدة حتى
ى	يحدث ولو مسح مسافرا ثم	نو	ى الاقامة او مسح مقيما	ولم	يتم بل سافر لم يسق
ل	له الا مدة مقيم وظهو	ر	الرجل من الخف ومباشرتها التجاسة	وكونه	انقضت مدته او اجنب او
ب	بدا بالراءة المياحة	الد	م من حيض او نفاس بكل ذلك	امر	يستوجب الغسل ثم
ن	ندب مسحه خطوطا وا	ين	ما مسح من اعلى الخف اجزاء و	ا	ن قل ويسن مسح اعلى قدم
ال	الخف واسفله وتقليل المسلا	عر	له فليعتنه ﴿باب ما ينقض الوضوء﴾	وهو	الخارج من السيلين وان لم يكن
ع	عادة وتلا من رجل وامرأة لا	ين	وام ومثلهما سائر المحارم	قا	لوا وزوال العقل الامن جالس

7-25-66 1985





ك	كثيفها بفعله ثلث	كرا	ت وانفرض غسله واحسدة وسنته	خمس	غسل الاذى ان	ن
ت	تطلى به والحسبوا ما	م	الفصل على الرأس والثلاث واثنا من وتخلد	المضمر	من الشعر ثم الفصل اذا	ا
ا	اجتمع مع الوضوء تدا	خلا	والحيض والحسب به يشهدا خلان واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا يغضى انظر	ظ
ب	يدخول الاخر الا اذا عر	فه	ممنه بالنية (باب التيمم)	هو	عند الحاجة اليه واجب في	في
ال	الاحداث كلها باظهار	من	التراب الخالص من محالط كالجص والدقيق	و	ان يكون بضربتين للجمع	ع
ف	فصاعدا نافلا له الى	سنة	وجهه وبديه والقل ركن عند اهل	العلم	وينوي استباحة الصلاة اول	ل
ت	يتمه وفرائض التيمم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم القتل كما تقدم	م
هـ	هناك وضربتان فصاعدا	و	مسح الوجه وتقديمه ومسح اليدين و	زيد	ت الموالاة ايضا	ا
في	في قول ومبجته	عشر	تدم الماء او كونه محتاجا اليه مسح	و	جوده لعطش محرم او تحصيل	ل
ال	الثقة او قضاء السد	بن	يديه او وجده ولم يجسد	ما	يشترى به او وجد اثنين ولم يلق	ق
ع	عنه عني او كان قد	و	جده باكثر من ثمن الثل او خشي عدو الو	دخل	اليه او خشي منه عروا	وا
ر	رعدة او مرض ربما قا	حت	نفسه منه التلف او بردا يخشى	عليه	منه التلف وكذا زيادة مرض في	في
و	وجه صحيح ومضيق	مانه	في الوقت تيمم ويغضى فلو تيمم قس	ال	العذر بطل يتممه الا	ا
ض	ضارب في الارض قد احرم او	كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشرطه الوقت فن	ن
ا	اراد التيمم لصلاة لم يجز	له	قبل وقتها ولا قبل الطلب ولا يصلى	الانسان	به اكثر من فريضة ويصلى	ي
و	وراءها وقبلها من التو	ا	قل ماشاء والكبير مسح الجبهة بالماء وتيمم	والرجل	الجريح يغسل ما عرف	و
له	له من الصحيح وتيمم في ا	لو	جه والبدن للجريح (باب الحيض)	وانهم	الحيض يقع على الدم المقيد	ب
ب	بصقات فذكرها	قا	لوا واول سنة تسع واقله يوم وبيلة و	الا	كثر خمسة عشر كالطهر وهو	و
ح	حداقله وما لاكثره حد شا	ثع	فان عسبر ان اكثر فقدم الحيض ا	شارة	تميزه قلتر جسع اذا	ا
ر	رجعها اليها والصحيح	الشهود	ان التميز مقدم على المسادة فا	تا	قدته ردت الى عادتها من قبل	ل
ا	اما اذا لم تكن متدا	ف	فانهم ساروا الى اقل الحيض	وهذه	تسمى في مطلق	و
ل	لغظهم المبتدأ	والاثار	الممول عليها لمدة الحيض ووفته	ونحوهما	التميز اذا نسيتهما ثم	ثم
ط	طلبت الحسب لاص	ا	خاطت واغتسلت لكل فرض وصلت وصامت وما	وما	للزوج ان يطأها	ا

وي	ويحرم وطئها في هذه الحالة	المذكورة	ويحرم بالحيض ما يحرم بالجنابة و	اضيف الى	ذلك عدم التحليل	ل
ل	لعبورها في المسجد	ولما	تحت الازار وللصوم واذا انقطع حل لها	واحد	منها وهو الصوم	م
و	وبقى سائرهما حتى تغتسل و	د	م النفس يحرم ما يحرمه الحيض	من هذه	واقله بحجة والاكث	ر
هو	هو ستون وغايه	ا	ربعون فان عبر فهو كالحيض في الرد الى هذه	المعارف	من العادة والتميز والرد	د
ف	في مسكن	نت	مبتدأ الى الاقل والاستحاضة لا تمنع الصلاة	والمر (و)	فانها تحفظ وتطهر ولا تغف	ف
ع	عن الصلاة ببادة	اصولته	(باب النجاسة وهي الكلا)	ب	والخنازير وما تولد منها	ن
و	والدم والمسدى والنودي و	الر	جيع والبول والقيح والخر واليت	وهو	فيما عدا السمك والجراد ثم	ثم
ل	لا ينجس الادمى لكرامته	قا	لوا ولا يطهر من النجاسة بالاستحالة الا	شيان	جلود الميتة اذا	ا
ن	نقيت بالسد باغ لا الكلا	ب	والخنازير ثم الخمر اذا تخللت فان طرح ما يقع	الاسم	عليه فيها مما يخلل	ل
م	منع الحكم طهارتها	و	نجاسة الكلب والخنزير لا يطهرها الا الفصل	المتكئ	سما احدها من بالزغام	م
فا	فاما ما سواها فاذا	انقا	الفصل عينها ولو بواحدة كفي	وانقل	هذا حتم وليس هو	و
ع	على بول غلام ما اعتس	دت	معدته الطعام واجب بل يكفي التوضيح	المضارع	للفعل وليس	س
ي	يجري في بول الجارية بل لا بد	له	من الفصل (باب الصلوة)	وما	يوجبها والصلوة ليس	س
ل	لها موجب سوى	الا	سلام والبلوغ من عاقل طاهر ما	عد	المرتد والسكران ولو	و
ن	نام لم تسقط عنه	رباب	الا عذار هذه لا تنصح منهم الصلوة	ا	لا الصبي فانه يؤمر بها	ا
ثم	ثم وقت الظهر	من	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله و	ذلك	سوا ظل الاستواء ولو	لو
ا	ازداد اذنى زيادة	حضر	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو	اخر الاختيار وتصل	صل
ن	نية الجواز بالغروب والمغرب	مو	قمة يقدر وضوءا ذائنين وخمس ركعات	مبنى	هذا على ما يروا	وا
ي	يوم بين جنس ريل الاوقا	ن	والعشاء تدخل بفروب الشفق الاحمر	والاعراب	تسميها العتمة وثلاث الليل	ل
و	هو اخر الاختيار والجواز	الى	طلوع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	والقابه	الفجر والفسحة وخروج	ل
ا	الوقت منه بطلوع الشمس و	حرم	اخراج صلوة عن وقتها واول الوقت	رفع	درجة وتقضى الفاشة ثم	ثم
ج	جمله القول انه ان عصي	الله	بأخيرها وجب فوراً والافعل الزاخي	و	يستحب ترتيب القضاء اذا خال	ال
ز	زمن الحاضرة متسعا فان	اشد	ضيقه بجاهلها (باب الاذان)	نصب	المؤذن سنة وترتيب حروف	و

١	لاذان شرط ويسن	ذلك	الحاضرة والاولى من الفوائت وتقيم للباقيين	و	لا تؤذن المرأة وتقيم ولو	و
٢	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاصح افضل من الامامة وثني وتفرّد الا	قائمة) وجز	ت السنة بترتيله وادراجها	١
٣	مع تثنية لفظ الاقامة و	صاحب	الصوت الجهشوري الحسن اولى	وجزم	العلماء باشتراط ذكره فاعل	ل
٤	قائل بالاسلام ويؤذن في	ديار	ومسجده جماعة ومنفردا ويستحب	الرفع	للصوت به ولا يصح	ح
٥	بالاقامة فان كان في	مصر	كبير ندب للمسجد مؤذنان فان لم يستغن الا	بالضم	لائين اليهما لم يضر	ر
٦	ولا يكون المسبوق تحت	الملك	بل يستحب فيه الحرية والمعدالة	والنصب	له بصيرا فان ترك	ك
٧	منسيرا جازا كان	الكامل	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يحرك	بالفتح	ويؤذن متطهرا جاعلا	١
٨	الصيغة في صماخيه فان ابا	فارسل	يديه لم يضر ويؤذن مستقبلا	و	في الخيمه يلفت	ت
٩	لليمين والشمال ولا يتكلم	الى	تسميه ويستمرط الوقت ويصح في	١	نصح بسيد زواله	وال
١٠	عماد لائل وهو نصفه و	البلد	اذا اهدم المتطوعين تصدى الامام	لجر	بان رزق المؤذن ويجعل جعل	عل
١١	رزقه اجرة وقيل ذلك من	الحرام	(باب ستر العورة) لياخذ طرفه	بالكسر	عن نظره سايل	ل
١٢	واجب عليه سترها	سرا	وعلايته وقيل لا يجب في الخلوة	والجزم	بوجوبه الا في موقف	في
١٣	ضرورة اصح ويسن ان	يا	في الى الصلاة في قيص ورداء ويؤمر	بازالة	ثياب الحرير ويعفى عما في الخرو	١
١٤	والاطراف منه وللمرأ	ه	لبسه وعورة الرجل من السرة الى الركبة و	الحر	وما عدا الوجه والكفين وليس	ست
١٥	عورة الامة الا كالرجل	ومن	وجد خرقه ستر قبله ثم دبره وليس له	كه	وستر غيره فان اعوز	ه
١٦	رياش صلى عربا ولا اعادة	عليه	(باب طهارة البدن وما يصلى فيه	و	عليه) تبطل صلاة المصلي اذا	١
١٧	وقعت عليه نجاسة و	المهنة	لا تمسقط عن جبر عظمه بنجس الابتزعه و	نصب	في نزعه الا اذا حصل	ل
١٨	ضرر متلف ويعفى عن قليل	من	م البراغيث والقصد والبركات وكذا كثير من	الجمع في	الاصح وكبره فيما يروى	روى
١٩	هذه المصنوعة في طرأق وحام وه	ر (ح)	ابل لا تقم ويجرم في المصوب والحرير الا	على الاناث	ويصح في جميع الاحوال	وال
٢٠	والانسلاب اذا تجس احد ثوبه	جا	زله الاجتهاد (باب الاستقبال) استقبال	كسر	البيت لازم للصلى ولا يعذر	ر
٢١	جزما الا بشدة الخوف وباح	له	تركه في نافله سفر سواء كان سفر	ه	طويلا او قصيرا واستعبد	د
٢٢	الاخير في وجوبه	فا	ن سهل الاستقبال على المتقل المسافر	مثل	الماشي ومن ينطف	في
٢٣	من ركبه ويستعمل حيث ا	رسل	لزمه الاستقبال بالاجرام والركوع و	السجدة	والفرض اصابة العين فلو	و

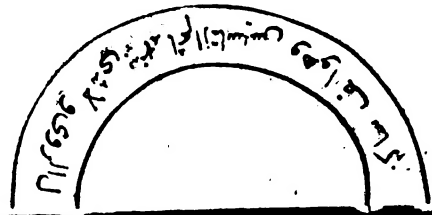
نصف الدين والآخر للميت

٨٤

نصف الدين والآخر للميت

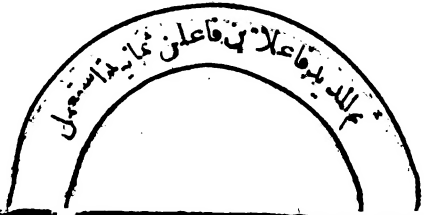
ن	نأى عنها لزمه ذلك بالظن و	اهل مكة	يلزمهم ذلك يتقربون	وا	اجيد اذا اخبره عالم وقال	ال
ن	فهمج القبلة هنا قبل	الخير	وان اخبره مجتهد فلا ومن صلى	بو	سط المكبة لوعليها صحت	ت
ص	صلاته اذا صلى و	الى بين يديه	سنة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سنة فلا ومن بان له الخطا	ا
ف	في استقباله اعا د	و	الله اعلم (باب صفة الصلوة)	وا	لمصلي يمين القربضة بالنية ونا	س
ا	الزوا النطق ويمين الرتبة	لما	تي بها ويكني لغيرهما نية الصلاة لصد	خو	ف اللبس ويوازي	ي
ل	لفظ التكبير بالنية و ندب	رفع	اليدين بالتكبير الى التكبيل وبمسد ذ	ك	يضعها تحت صدره ولا يلبس	س
ب	بو ضع اليمين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم باتى بدعاء الاستسجاس	و	يتعوذ ويقرأ الفاتحة وهو و	و
ي	يرتل وقرأتها فرض والخيرة	اليه	في السورة فانها سنة والمأمومون لا يرا	حو	نه في الجهرية على قرأتها واما	ا
ن	تلاوة الفاتحة فيلزمهم واذا	وجد	الامى من يعلمه الفاتحة تعلمها وذا	ك و	اجب فان عجز عنها ابدل	ل
وال	والبدل ان يقرأ قدرها من	سأر	القرآن فان عجز فذكر اثنان عجز	فو	فوقا بقدرها وعليه ان يردد	د
جزأ	جزأ حفظه ثم يركع	المان	تبلغ بداء ركعته مطمئنا وذا	ك	هو الفرض وما هتداء دخيل	د
لا	لاكمال الاجر مثل	ا	لتكبير ورفع اليدين ووضعها على الركبتين فيه	و	يقول سبحان ربي العظيم وهو	و
خير	خير ويكرره ثلثا فاذا ا	تي	بذلك اعتدل حتى يطئن و	ذ	لك فرض والوصل	د
ل	لما التحميد والذكر المعروف	الى	اخر سنة ثم يستجد بوجهه وانفه ولو انحرف	وما	على جانب كره ولو	و
ل	لم يستجد الاعلى الجبهة كفى و	الر	جل يستحب له المجااة واقلال البطن و	رفعها	عن الفضل والنساء	ا
ب	بمكس ذلك ثم	يا	تي بالتسجيس المشهور ويدعو بما شاء حتى	بالو	الدخول للبلد والخروج	ل
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	ضه	ان يجلس مطمئنا وندب اخراج اليمنى ظاهر	اوضبها	وافتراش اليسرى ولا يمتصا	فا
ن	تلك الهيئة فلو ا	خرج	رجليه من تحت كرا لاني اخر الصلاة وياتى	بالا	ذكرار ثم يستجد ثانية وهل	ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	المصر	ح باستصحابها الاكثرون ولا مخا	لف	ان الثانية في جميع ما روى	و
س	سنة وفرضا كالأولى ولكن لا	يو	تي فيها بالاستفتاح ثم يجلس للتشهد	وجر	ت السنة ان يتشهد وهو	هو
م	مقبوض اصابع يناه دو	ن	المسجد على فخذه واليسرى مبسوطة وليس	ها	هنا بالمسجدة عند الحرف الذي	و
ي	يثبت فيه كلمة الشهادة	منه و	التشهد الاولى سنة باتى خيب	با	الصلوة على النبي ونبي	ي
ا	ان يزيد عليها وقيل هي	دخلها	التمى ايضا فتركوا التشهد الاخير فرض و	لباه	ت فيه بالصلوة على الال ويستحب	ب

ل	له ان يدعو اخرها ولا يزال	محرم	حتى يسلم فيسوي الخروج وسلام الحاضرين	والايتار	سنة وفي وجبة لنا	نا
ض	ضعيف يجب الاول	وفرق	بين الركعات باختصاص الاولين بالسورة و	الرفع	للمصوت زيادة على	على
ر	ركعتي اخرها وثانية الصبح	فيها	القنوت بعد الاعتدال واذا نزلت	بالا	نام نازلة استقبلوها	ها
ب	بافقنوت سواء اصاب	اموالا	او اديانا * باب صاوة المتطوع * لا محذور	لف	في ان الصلاة من افضل	ل
و	وجوه القرب وانها	عظيمة	الثواب والتمجد وسط الليل افضل	والنصب	بقيام كل الليل اطلق	ق
ال	الكل القول بكرامته	وطلب	التفعل في غفلات الناس واخفاؤه	والخفص	به افضل ومنه ما خصص	ص
ق	قياسه وشرع في	جماعة (واف)	ضاه العبدان ثم الكسوفان ثم الاستسقاء والا	منها	كسوف الشمس والتاكيد	يد
ب	بعد هذه للرواتب فيأتي	من	قبل الصبح ركعتين وبعد الظهر ركعتين و	با	ريم قبل الظهر وقبل العصر وهذا	هـ
ض	ضابق في اثباتها بعض	ا	العشاء وركعتين بعد المغرب وبعد العشاء و	ليا	ت بالوتر واذني الكمال هو	و
ا	ان يأتي بثلاث واقل ا	لامرا (ن)	بصايد ركعة واكثر احدى عشرة وصلوته	ركعتان	ركعتان واقنوت بعد الاعتدال	ال
س	سنة فيه في النصف	الا	خير من رمضان والضحي وهو من	ركعتين	الى ثمان ونحية من ورد	رد
قا	قادم المجد ركعتان	ما	لم يجلس باب سجدة التلاوة وهي اربع عشرة	سجدة ثمان	منها في الحج ومن يعرف	ف
طا	طالبها انها للشكر فا	ن	سجد احرم مكبرا رافعا يديه بسجدة لا	سجدة ثمان	وفي القبول الراجح	ح
ل	لا يشهد بل يسلم	ومهم (م)	ن قال يشهد ومن سجدها في الصلاة كبر اللهم	وي (والرفع	ولا يرفع يديه كما ذكر	ر
خا	خارجها ومن فاجأته نعمة	كبير	ة او اندفع عنه ضرر او عدو سجد	لجميع	شكرا ويشترط فيها ما سلف	ف
م	من الطهارة وجيع	الامر	المشروط في الصلوة (باب ما يفسد	ا	اصلاة) حدث الساهي والعامد	مد
س	سواء في ابطالها وكذ	مبا	شرة النجاسة فان وقعت باسنة فحقها فوراً	فكا) لسالم	منها وتبطل بكشف الستة فلو	و
ا	ازالتها ريح فستر البا	رز	على الغور لم تبطل وتقطع النية و	بالو	عسد يقطعها الى	لي
ل	لقيا غائب وبالحروج من	الدين	فلو ترك فرضا من فروضها عامدا	او	زاد ركنا فعليا من	ن
س	سائرهما او تكلم بحرفين مثل	بن	او بحرف مفهم مثل ق عامدا بطلت	وقحة	تاء انعمت اذا ضمها في	ي
ا	الصلوة او تنحى مختارا فا	بر	زحرفين وتبطل يضحك استدعاء	وجره	لا بما غلبه ولو يكون	ها
ك	كثير اطلت وقيل لا وان	طا	ل وكذلك تبطل بتعمد الاكل و	با	لفعل الكثير غير المفرق	ق
ن	نعم سهوه كعمد ولا با	س	باصلاح الرداء ونحوه وبكره الالتفات و	ليا	نها وهو فارغ القلب	ب



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ١٠ ﴾



ث	ثابت الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	مثل	من حضره الطعام فاقبل	ل
م	مصليا قبل الاكل	منه	ونفسه تشبهه او بدافع الاخبثين كرهو	الماشون	اما مسد ان رأوا	ا
ال	الستره بين يديه	وا	رتكبوها اثموا والافلا اثم صلى	الماشين	واذا نصب عصا او جعل	ل
م	ما بين يديه خطا كفو	كره	نظره الى السماء (باب سجود السهو)	ونو	جب اعتماد اليقين ولا عذر	ر
د	دونهن شك في عددن	مه	الاخذبا لاقول ان كان فيها ونديا	ن	يسجد للسهو ولو	و
ي	يسهو بزيادة فعل كقيام	و	ركوع وسجود او بكلام يسجد في	الاثنين	وان نهض ساهيا الى	ي
د	دون القيام ثم عانو	لم ينتصب	لم يسجد وفي المسألة قول لكن جتبه	مكسورة	انه يسجد ولا شيء	ولا
ف	فاعلم على من سها	بعد	الامام واذا سها امامه سجد لسهو	ونو	جب الفرقة بينهما	تج
ا	ان ترك امامه فرضا و	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض وا	ن	كان عامدا ثم	ثم
ت	تنقح القول الصحيح	من	المذهب ان محله قبل السلام عند	الجميع	وخالف بعض الاقوال ال	ال
ر	فاعلم بان انه ان كان	هناك	زيادة وارتد السجود لها	جعلت	محله بعد السلام ومتا	تا
ث	ثبت السجود فنسيه	احد	وسجد بعد السلام جاز اذا	با	در قبل طول الفصل وليس	س
م	معرفة طووله وقصره با	لقا	دير بل بالعرف (باب اوقات نهى عن ا	لقتح	لبسب الصلاة فيها) وهي	ي
ا	اول الاستواء الى الز	وا	ل وبعد صلوة الصبح حتى ترتفع الشمس	واذا	صلى العصر حتى تغرب وليس	س
ن	نعم بالتهى جميع صلوا	ته	بل لا يكره شى منها بمكة ولاما	اضيف	الى سبب كفايته وجنارته ولو	و
ي	يصلى في استواء يوم الجمعة	ولم تزل	اشمس لم يكره (باب صلاة الجماعة)	وا	لاجتماع فرض كفاية وقيل هو	هو
ه	هنا سنة واقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلزم المأموم و	حد	ه وتسحب للامام واجرها	ا
ا	اذا كثر الجمع افضل و	قد	م ابعد المسجدين اذا كان الابعد	منهما	اكثر جمعا الا اذا تأفف	لف
ج	جماعة به ومتى	ار (ادفرا	هم بطلت وكره اغير الامام اقامتها سجود	سقطت	بالطير والريح وليس	س
ز	زمنها ابدا بل اذا هبت	مسا	وكانت شديدة وبخوف معسر افرم	ورفع	الى ظالم واكل ما يتأذا	ا
ا	الجليس به كالبصل و	عد	منه الفجل لجشائه ويخفف الامام	افعال	الصلوة والاذكار ولك	ك
س	استعمل ذلك مع من يرضا	ه	والداخل في الركوع والتشهد الاخير هذين	الاثنين	خاصة ينتظر فيهما ان	ن
ل	لم يطل انتظار الامام	له	ومن ادركه راكعا ادرك الركعة	و	يحرم ان يكون ينسه وبين	ن

جزاؤه الجزو الذي ذهب من روضه وضربه

والصالحين والذين هموا صالحين

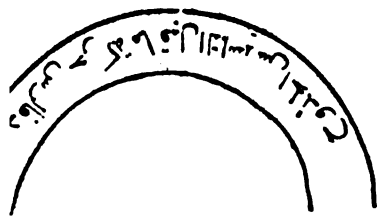
م	من يأتي به ركنان	في	المسابقة سابقا كان او مسبوقا	الجميع	حرام وتحصل لمن ادرك منها	ا
جز	جزأ الفضيلة ولو ادرك	ما	قبل السلام (باب صفة الأئمة) الاولى	با	لتقدم ذوو الكمالات	ل
وا	واذا اجتمعوا فالوالم	يقدم و	بعده امام المسجد وصاحب البيت ثم	لنو	ثلاثة الاقرب ثم الاقراء وروى	روى
و	وجه ان الاقرب والاقراء	يؤخر	ان عن الاورع والصحيح من المذهب ا	ن	الاورع بعدهما ثم يرجح	ح
ال	الامن على التسبب وما	احد	يتقدم بفضيلة مع الفسق وذلك	مثل	ان يكون القاسق اعرف	رف
م	من العدل بالفقه فز	ي	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منهما	يقترعان	ويكره للرجل ولو	و
ج	جمع فضلا ان يتقدم	و	يصلى اما ما يقوم واكثرهم له	يكرهون	ولا تصح امامة المحدث وكذلك ذلك	ذلك
ز	زائل العقل وغيرهذين	هش	ة كافر واخرس وارت والتغوامى ومستحبا	صنة) و	الخنثى في حق الرجال	ال
و	والخنثى والمرأة في حق ذ	ين	والمتنجس ولحان يغير المعنى كما اذا ابدل	النصب	بالجرف في حصر	و
ال	الكافي من اياك وا	عا	د المؤتم بهم لا بالمحدث وفي الامي وجه	والجزم يحد	ف) لسترد في	ي
ذ	ذلك اولك سواء علم الا	ما	م يحدث نفسه ام لا (باب) يقف الذكر الوا	حد) ا	يمن الامام والاخران تبع	ع
ي	يقف على يسار	وانتقل	كل منهما الى خلفه ويصطفان و	لنو	ضح الحكم اذا حضر	ر
ذ	ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صف الرجال ثم صف الصبي	ن	ثم الخناثا ثم النساء ويقف	ف
هـ	هو لا بموضع مقاب	ر	بالامام في الصحراء يجب ان لا يكون بينه	و	بينه فوق ثلثائه ذراع والقرب	ب
ب	بالسجد غير لازم	ضنا	ق ام اتسع لكن يشترط معرفته	الافعال	وان حال حائل بينهما	ا
من	منع الاستطراق نظرت	ا	ن كانا او احدهما في غير المسجد لم يجوزوا	ما	المسجد فكل بناء وكل	ل
عر	عرصة منه في حكم ا	لله	موضع للجماعة وان بعد ومن الفر	ض	ان لا يتقدم المأموم وورد	د
و	وجه انه لا يضر وتقفا	ما	مة النساء وسطهن (باب صلاة المريض)	و	من يجز عن القيام او توخى	نخ
ض	ضررا منه جاز	ن	صلاته قاعدا فان عجز صلى مضطجعا	مستقبل	القبلة ويومى ولو آل	و
هـ	هذا به الى ان عجز ان	يو	مى براسة اوى بطرفه ويومى بقلبه	فا	ن قدر على القيام وهو	و
و	وسط الصلوة قا	م	واتم صلاته (باب صلاة المسافر) وا	لماضى	في حاجته له الترخص	ص
ضر	ضرورة للسفر	التا	م وهو ستة واربعون ميلا في مباح لا	مثل	سفر آلا بق والمشفول	ل
به	بهذا السفر الشا	سع	لغير غرض فاذا فارق بزيان البلد	صلى	الظهر والعصر والعشاء كلها	ها

ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	احرم مسافرا ثم اقام او عكسه ا	وشك	هل احرم مسافرا او مقيما او
زا	زاحم مصليا غير	ذى	سفر اولا يعلم حاله فصلى خلفه ا	و	لم ينوالقصر اثم ولسونوا وا
ن	ناو وهو مسافر	القعدة	في بلد اربعة ايام صحاح اثم و	المستقبل	حاجة يتوقفها اذا لم ينو و
ثم	ثم اقامة يقصر ولو	سنة	فاكثر في القديم والمذهب انه	يقصر	الى ثمانى عشرة ليلة هذا ا
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجه للمسافر الجمع (ويرة)	دم ويؤخر	بين ظهر وعصر كما روى وى
ب	بوقت احدهما ومغرب	و	عشاء كذلك وللتقديم شروط	وهو	ان تكون الاولى منهما ا
س	سابقة وان ينوى ما	ار	اده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و	مر	يده في وقت الثانية لا ا
ى	يلزمه الا ان يأتى	بمعين	نية الجمع في وقت الاولى قبل	فو	اتها والتقديم للنازل اولى ولو و
ط	طرات وهو سائر اخر و	شهيد	نابذلك السنة باب صلاة الخوف هي اتوا	ع	فاذا كان القتال
م	من القبلة وحارب عدو	اقتله	مباح رتبهم الامام صفين وصلى بهم	ثم	اذا سجد في ركعة بصف ف
س	سجد في الثانية بالآخر و	حرس	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهر	له	السمسود ولم يك يك
ت	تجاه القبلة احرم	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقه واتمت و	احر	مت بعده الاخرى ثم يقومون ون
ف	في تشهد فيخرجون	بما	بقى عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو	ف	الانتظار يقرأ وفي المغرب ب
ع	على الصحيح بالاولين ركعتين وباو	ليك	ركعة وفي الرباعية ركعتين ركعتين ولا	نو	جب حمل السلاح ووقع ع
لن	لنا قول يوجه فيها و	له	مستند من الكتاب اما اذا اتهم	ا	لقتال واشتد د
ر	فاعلم انهم يصلون رجالا	و	ركبا نامستقبلين وغير مستقبلين وان جرح و	صب	جرحه دما عني عنها ا
ن	نم لو تلتطخ بها شى و	كان مستغنيا	عنه القا (باب صلاة الجمعة) ووجوبها	له	شروط التكليف المعقول ل
ثم	ثم الذكورة وان لا يكون	بهم	رق وان يكونوا مقيمين في البلد	وفعل	الجمعة يسقط باعذار ر
ا	الجماعة ويكون المذخور	محسنا	اذا صلاحها وهو مخير ومن خالف	الامر	فصلى الظهر وهو و
ن	نق من الاصدار وفي	ظنه	ان الجمعة لم تقسه لم يصح في قول	محزوم	بصحة بل يحرم عليه في ي
ى	يومها السفر حتى تفوت ويصلى	فيهم	جماعة باربعين ذكرا مكلفا حرا	و	مستوطنا تاركا للظعن والخروج
ه	هذا الذي تعاده ار	با	بالبادية وان لا يكون معها ولا قبلها جماعة	والفاعل	لها ينخطب قبلها ا
ا	ان كان اماما خطبتين	شا	ملتين للحمد والصلاة على النبي والوصية	مرفوع	بذلك صوته ويقرأ في احد احد



جز	جزئها ايسته والاشا	رة	بالدعاء الى المؤمنين في الثانية ويشترط اذ	ابدا و	ابها طهارة وستروا تصح	ح
ا	الخطبة الا بالعدد الذي	جا	في الجمعة ومن قيام والقعود	المفعول	بين الخطبتين شرط بحروف	ق
ر	استعملتها العرب و	هل	يجب الترتيب الصحيح لا يجب وندب	نصب	منبر وان يقبل على الرجال	ال
م	مسما ويحاسب للاذان و	قد	ندب ان يعتمد على سيف او قوس ولا يتركه	ابدا	ويقصرها والمسد	مد
خ	خير في الصلاة ولا بأ	س	بإظهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان	مثل	الصبح الا القنوت ويصلي هو و	و
ب	بالجمعة والمنافقين و	الله	اعلم (باب هيئة الجمعة) يسن	غسل	الجسم لها حال	ال
و	وجهته للخروج ويمرر بعد	رو	ية الفجر والسنة ان يندظف لها	الرجل	بسواك ونحوه ويسرل	ل
ن	ننسا وينظف عند روا	حه	ويأخذ من ظفره وشعره ويلبس احسن	ثيابه	ويسبكر ويمشي	ي
ال	اليها بسكنية ويقرأ الكهف	في	يومها ويكثر من الدعاء ففيها ساعة	رفعت	فيها الدعوات وليصلين	ن
ع	على النبي فيه وسأل	الجنة	والمغفرة واذا حضر	الرجل	والامام يخطب فلا يكون	ن
ر	ركوعه الاتحية المسجد	ثم	ليخففها ويستوعق ويذكر ان بعد ولا يتكلم	لانه	يشوش القلب	ب
و	ولو ادرك جماعة ركوع الثانية	لحقوا	به واتموها جمعة واعندتها اتمها	الفاعل	لذلك ظهرا وفي وجهه شاع	ع
ض	ضعفه يحرم بانظهر والذي	فشا	بين العلماء صحته انه يحرم بالجمعة لانه	و	ان لم يقع له فقد	د
و	وافسق امامه في الحما	ل	(باب صلاة العيدين) وهي من السنن التي	نصبت	شعارا للاسلام يحضرها	ا
ال	الرجال والنساء والصبيان	ويا	لغواني اظهار الزينة وتنظيف	الثياب	ووقتها اذا تكامل	ل
ض	ضوء النهار بطلوع الشمس ثم	يعو	دمتدا الى الزوال ويستحب تقديم الاضحية	لانها	مراحة للاضحية وصلي	ل
ر	ركعتي الفطر وقت اد	ا ا	لضحي واكل قبل الصلاة بخلاف ما هو	منفعول	في الاضحية فاذا	ذا
ب	بان الصبح لمن اراد اجرا وتقر	بابكر	اليها وهي ركعتان الاولى يكبر	بها	سبع تكبيرات	ن
و	وفي الثانية يكبر خسا	و	يرفع اليد ويصلي بقاف واقتربت	و	ينتهي بالخطبتين كالجمعة يحرك	ن
الخ	الخواطر فيها بنا	لد	عاء الى التوبة وبإخراج الفطرة ان كان الحما	ضر	عيدها واما	واما
ب	بالاضحية في عيدها وندب	ا	ن يستفتح الاولى بدس تكبيرات وند	ب	في الثانية سبع وكذا	ا
ن	ندب التكبير ليلتي العيدين ومتو	خيه	في وقته يكبر في المنازل والاسواق وعند	الز	حام والحركات	ن
ا	الى الاحرام بصاوة العيدين القول الحسن	الحسن	الصحيح والحاج لا يكبر ليلية الاضحية بل	يد	يم التلبسية فهي	ن

س	سبيله الى ظهر النحر	و	ج وغيره يكبر من ظهر النحر الى الصبح الكا	ث	آخر التشريق ما صلا	ا
ق	فضاء كانت او آداء لاحا	ص	لذلك بل النفل وغيره سواء يقضى صلاته و	العمر	كله وقت للقضاء قابل	ل
ا	اطاله الله في ملا	ز	مطاعته (باب الكسوف) والافضل	ان	تصلي جماعة وهي في الظاهر	ر
ث	ثنائية يحرم بها ركعتين	يد	انه يأتي في كل ركعة بقيامين وركوعين و	اذا	قرأ الفاتحة فلا بأس	س
ان	ان يقرأ في القيام الاول	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني	قد	رآل عمران والثالث النساء وهو	و
ي	يكون اول الثانية	ثم	في اربع قدر المائدة والركوع كما قد	مت	اربعة يسبح في الاول منها	ا
ال	الى قدر مائة	ا	بذو قدر ثمانين في الثاني وسبعون وخمسون قدر	المفعول	في اشالث والرابع واصل	ل
س	سنة الحسوف ا	ن	يجهر بها بخلاف الكسوف ثم يخطب خطبة	واخر	ي بعدها ويخوفهم ويصلح	ح
الك	اكثر الدعاء والتصدق من	الملك	بشيء فان لم يصل حتى تجلي الكسوف فا	ت	وان غرب احدهما فحينئذ	د
ن	تقول فاتت صلاة الكسوف	ا	ما صلاة الحسوف فبقى الى الشروق و	الفا	تت منه لا يقضى ولو	و
ث	ثارت اوقات صلوات معافا	لمظفر	بالصواب يقدم اخوفهن فوتان استوا واجا	عل	الجزاة قبل الكسوف هو	و
م	مصيب وان اجتمع الوتر والكسو	ف	الكسوف (باب صلاة الاستسقاء)	وا	ذا انقطع ماء المطر او ماء	ا
ا	الادوية والانهار	من	اناس امر و بالتوبة والخروج للصلوة وا	نما	تكمل الفضيلة بالتوجيه	ج
ل	لهم الى المصلي بعد	سرد	صوم ثلاثة ايام ويخرجون في اربع كما	قيل	صائمين يتخضع وشكو	و
وا	والشيوخ والصبيان ولا ير	د	اهل الذمة ويتميزون فاذا تميزوا فلا	ضر	ر ويخرجون البهائم فاذا	ا
فر	فرغوا من الاجتماع	وكانت	الصلوة صلوا ركعتين كالعيد وند	ب	خطبتان كالعيد الا لا	لا
م	ما كان من التكبير فيبد	له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم نقل	به لشهرته ويستحب الاشباع	ن
ف	في الدعاء يسط الرحمة في	اقتطاعا	الارض ويستقبل في الخطبة ويحول رداءه	والخا	ون يحولون ثم يتركوا	وا
ا	اردبتهم لا يحد ثون لهما نز	عا	الامع ثيابهم فان سقوا قبل الصلوة تقر	بوا	بها شكرا ويقف لمجرى	ن
ع	عين الماء واول المطر	و	يقفل فيه (باب صلاة الجنائز) وا	لا	ولي للكل ان يستعدوا	وا
ل	لموت ويردون مظا	لما	ويجددون توبة وذلك للريض اهم فا	ن	مرته الوفاة فالمستحب ان يحول	ل
ت	تلقياء القبيلة و	اقبل	عليه بعضهم ولتته الشهادة وليكن	الفعل	من الملقن برفق فان	ن
ن	نزعته روحه وهذا	وعلموا	موته غمض عيناه وشد لحياه ولين و	اذا	فعل هذا واكتفى فا	فا



س	سجاء وفعل ما يبرى به	من ديونه وشـرع في تجهيزه و	يقدم	في غسـله وحيثـ
ت	تترتب الولاية فاذا	قدم الاب ثم ابوه ثم الابن ثم ابنه	وحد	ترتيب الولاية كالنكاح ولا يخفا
٥	هذا ثم الرجال الاجانب	نـت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جعل
١	الفصل للنساء الاقارب وتر	ا كالرجال ثم النساء الاجانب و	تأخر	الزوج بعدهن وتأخر
ج	جنس المحارم بعد	وعند عدم المذكورين ييم الميت ثم يستألف	ثـ (و ثـ)	طرفه ويده عن النظر والمس
ز	زوجا كان ام لا وغسله و	ح شعره بماء وسدر شقه الايمن ثم اليسر	وجع	بينهما بغسـلة ومسح
١	احشاه وعصرها هكـذ	ثـت مرات يفعل في كل غسـلة كما في	الابتداء	فان لم يـطهر
٢	استدعى بالماء	م غسـله حتى يـطهر ويكون وتراويـجـل في	كل	غسـلة كافورا وذلك
عمل	عمل مستحب اعنى اتكرا	ونحوه والواجب منه ما يقع عليه	ايم	الغسل وهو يحصل بغسـله
م	مرة ولا يجب استئصال	بـخروج نجاسة بل يجرى غسلها ولا يقرب	ا	لميت طيبا اذا مات محرما
قط	قطوا اذا تم المـيت	شق غسـله يـم (باب الكفن) يجب الا	بتداء	بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل
و	وصية ودين وان كانت امرأة	زوجها والفقير يجهـزه اذا ما	ت	من تلزمه نفقته وان كان رجلا
ف	فالا فضل ثلثة اثواب فن	الاخسة جاز والثلثة لغائف وان زاد	بـه	فقبيص وعمامة والافضل
١	ان تكفن المرأة في خمسة	ا كانت او ثنيا ازارو خمار وقيص ولغافتين	ولم	يختاروا الا البياض وطيبـت
ل	لان الخنوط والكافور	ية تقوى البدن فيـدره فيها و	يعمل	حنوطا في قطنـة ويضعهـب
ع	على المنافذ والمواضع التي	مواضع سجوده والفرس ثوب واحد	فيه	(باب ذكر صلوة الجنـزة) ليس
ر	رجل اولى بالصلاة عليه من	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصابات فان	عـا	دل رجل رجلا في
و	وجوه القرب	تنازعا فالاسن اولى ويقدم الى الامام الكا	مـل	فضلا هذا في مجلس
ض	ضم جنازا وقد موا	فعة ثم نوى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر وصلى	من	بعدها على انبي وآله ثم يكبر ويده
و	والأثور اولى فان ا	به لم يضرم ثم يكبر ويده ثم يـسـلم تسليـمة و	العـو	دالى الثانية سنة ام
١	الذى هو فيها لا	م فائبة والتكبيرات الاربع والصاوة على	(النبي واد	في الدعاء للميت والسلام ويصلي
ل	لها كل موضع من	أو مسجد وغيرهما والمسبوق الذي لم يتكا	مـل	له ادراك التكبيرات يحـذف
ضر	ضرورة حذو امامه	اذا سلم اتى بما بقى متواليا ومن فاتته	وهو	ممن يلزمه فرضها ايـضـا

ب	بان يصلى عليه ابدأ	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهر ولم يحزن تركه	ر
و	وصلى عليه ودفن و	سنة	رسول الله الصلوة على الغائب	وخبه	مع انجاش مشهور وحكم	م
ال	السقط الذي لم يتحرك وله مائة و	ثا (نية)	عشر يوم يغسل ويكفن بلا صلوة وان لم	يلفها) مثله	كفن ودفن والشهيد اذا	ا
ق	قضا في الحرب وما افترق القريفا	نوار	ادوا غسله والصلوة عليه لم يجزوا	اذا	بقى حتى انقضت لم يسبق	ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موتى المسلمين كفار ولم يتميزوا	كان	المصلى ينسوي بالقلب ب	ب
ف	فرض الصلوة على من	حط	قبله ان كان مسلما (باب السدفن)	ا	ذا حلت الجنائز فالافضل	ل
ا	المشي امامها والدفن فرض	على	الكفاية والرجال اولى به والتقديم على ترتيبا	سما	هم في الغسل كما	ا
س	سبق والتعميق سنة لانه ا	حصن	ويحذر ويسل من قبيل رأسه	و	يضجع على عيئه مستقبلا ويجعل	ل
ق	قالب ابن تحت رأسه فلا	تعز	ر هناك بل ياشرب بخده الارض ويدفنونو	احدا	واحد لا يردف	ل
ا	اثنان الا للضرورة ويقدم	في	الحدا افضلهما واذا دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينبش ما لم يتغير والتوجيه	ل
ط	طريق القبلة واجب والمختا	ر	انه ان لم يستقبل به نبش ونصب القبرو	زيد	ارتفاعا عن الارض شبرا ولا يباح	ح
م	مظلة ولا ينسأ وترأ	بيع (ولا يبيع	صم كله مكروه وزيارة القبور تستحب من	سائر	الرجال ويستحب لغير المذكور	ر
ت	تركها ويسلم عليهم و	الاول	لى ان يأتي بالماء ثوروتستحب التعزية و	ترفع	بعد ثلث والجلوس لذلك	ك
ح	حتى يقصده الرجا	ل	يكروه والتعزية هي الحمل على الصبر و	زيد	فيها الدعاء للميت وله	ه
ر	رعاية للميت وخبر الهدا	و	يعزى المسلم بقرينه الكافر والكافر بالمسلم و	ا	للدعاء للسلم وجوزوا ما	ما
ك	كان من البكاء الجزع	استولى	عليه لكن يحرم الذب والطمع	بالا	يدى وغيرها وسواء قبل قبل	ل
ى	يموت الميت او بعد و	عليه	ان يحتسب ويستحب لجيران اهل الميت في	بتداء	حزنهم ان يصنعوا	ا
ن	نوع طعام لهم يكفيهم	في	يومهم وليتهم (باب الزكاة) الزكاة	وسأرا	ركان الاسلام من قال	ل
من	منكر او جوبها كفرا	جما	عا ولا يجب الا على مسلم حر لا العبد	لانه	لا يستقل بملك ولا الكافر	ر
ال	الا المرتد فيجب ان يؤ	دى	زكوته اذا ابقينا ملكه وفيه خلاف و	خبه	واحكامه تروى	وى
ف	في بابه وفي المغصوب و	الا	جرة قبل استبقائها قسولان	و	تجب في المواشى والنبات وفي	فى
ا	الناض وعروض التجارة و	ولى	الصبي والمجنون يخرجهما من مالهما و	حر	م منعها وتجب ايضا	ا
ص	صدقة المعدن والربكاز	ثم	العين فيملك الفقراء الفرض المعمر	وف	من انصاب فن كمل	ل

له الصنف وهو يكون ثلاث حر كات بعد هذا كثر في

الكا

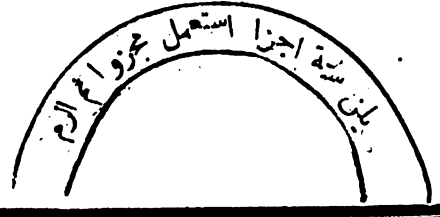
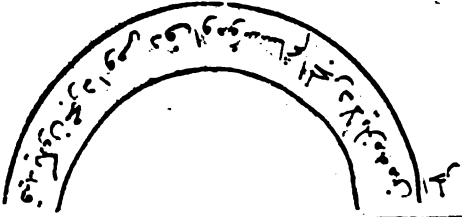
١٧٥

له الصنف وهو يكون ثلاث حر كات بعد هذا كثر في

له	له نصاب ولم يخرج ثم	دخل	الحول الثاني ولم يزد لم يلزمه شيء (باب صدقة)	١	لواشي) لا تجب الا في النعم	م
ال	السائمة التي لا تصنع	صنعا	اذا تم الحول عليها ولا حول للسحل الا	جر	ي في حول الامهات وقيدوا	و
ص	صورة الوجوب	في	ذلك بلوغ النصاب فلا تجب في الخمس	وهي	اول نصاب الابسل	ل
غ	غير شاة وفي عشر شاتان و	الحجة	السنة وفي خمس عشرة ثلث وفي عشرين	من	الابل اربع شياه فاذا	ا
ر	رضي بان يخرج بعيرا	من	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض	وفي	ست وثلاثين بنت لبون واشباع	ن
ا	القول فيه ان بنت	السنة	بنت مخاض وبنت السنتين بنت لبون	وعلى	ست واربعين حقة	ه
ر	وهي ماله ثلاث سنين و	المذكورة	سميت حقة لاستحقاقها الضراب فاذا بلغت	الى	احدى وستين فجذعة وهو	و
ن	يكون سنها اربع سنين	وفي	ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين	تتان) وعن	مائة وحدى وعشرين يصح	ح
ن	ثلاث بنات لبون ثم يغير	سنه	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون	و	في كل خمسين يحضر	ر
ح	حقة والوقص عفو وان ا	تسع	النصاب واتفق فيه فرضان كالماتين	الكا	ئن فيها اربع حقات ومعك	ك
ر	رؤس خمس من بنات اللبون	وار	دنا اخرج احدهما تعين الاغبط وبصر	ف	في ثلاثين بقسرة	ه
ك	كاملة تباع وفي ا	بعين	مسنة للتبع سنة وللجنة سنتان و	البا	في يكون فيه آخذ	ا
تب	تبعا في كل ثنتين و	آخذ	امسنة في كل اربعين لا يغير ثم النعم	وتا	تي اقسام نصابه اربعة اول	ل
عد	عدد اربعين وفيها شاة و	بعد	قسم وهو مائة وحدى وعشرون فيه شاتان	ن) القسم	الثالث مائتان وواحد	د
ها	هذا فيه ثلث فان جاوز	ذلك	في كل مائة شاة ولا يؤخذ مراض	ومذ	اكبر ولا معيب دخيل في	و
س	سليمه فان حصل	التفكر	في الواجب بان كانت كلها معيبة او ذكورا قبل	ل) و	ان كانت كلها صفارا	ا
ا	اخذت صغيرة واذا اشتركا	في	نصاب اولم يشتركا الا انهما	مذ	دخول الحول ان المال	ل
ك	كمله مشترك في المراح و	ا	المسرح والمشرى والفحل والراعى والمحب	فاللا	زم لهما حكم ملك مطلق	و
ن	نكمل نصاب احدهما بالاخر و	لمحرم	لو كان مبتدأ ملكهما ثم خلطاه في صفر فاحكا	م	الخلطة لا يحدث	ث
ث	ثبوتها الا في العام الثاني	وفي	ما بعده ويتراجعان فيما ياء خذه السامى	ورب	المال لا يلزمه تسايما	ما
م	من خيار ماله فان سمح و	اخر	ج كريمة قبلت (باب زكاة النبات)	هذه	الزروع ما دخر منها وحصل	ل
ال	الاقتيات به وجبت الزكا	ه	فيه اذا كان مما يئبته الادميون و	كلها	سواء في الحكم	م
كا	كالخطة والشعير ونحوهما و	قد	المقوا بذلك القطنية واما الثمار فيستحب ان	تجر	ي في هذا الحكم ويخرج	ج



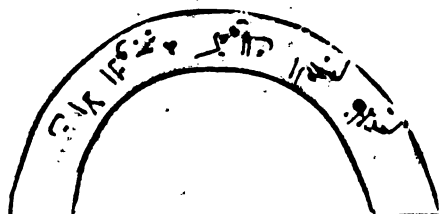
مس	مسلم حر فضل عن قوت	الكل	من تلزمه نفقته قدرها ولو بعنه عن تبجته	ور	أس المال النصوص	ص
ت	تقضى انه يساع	في	الفطرة ولا يلزمه اخراجها الا عن مسلم وتحكم	بالاضافة	لوجوب	ل
ف	في الفطرة على المسو	دا	عنه ثم يتم لله المؤدى ثم انا	نقول	الصحيح انه لسو	و
ع	عجز ولم يقعد	رالا	على البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه ثم	ابن	صغير ثم ابوقالوا	ا
ل	لا يلزم زوجة معسر واكلنا	دب	لها ان تخرج عن نفسها واما فطرة النشرة	فلا	تجب على الزوج مع	ع
ن	نشوزها ثم وقت الوجوب	وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والافضل ا	ن	يسادر باخراجها ويجعل	ل
س	سابقا للصلوة ويجوز	في	سائر رمضان وان اخرها عن يوم الفطرا ثم	ودار (لثالة	مر بال قضاء والواجب صاع ثم	ثم
ت	تقديره بالسوزن ا	حصن	واحوط فهو ستمائة وخمسة وثمانون قفلة و	زيد	خمسة اسباع قفلة وكان	ان
هـ	هذان من قوت البلد فان	تعز	زوتعذر فعدلوا الى غيره من الاقوات التي	جر	ي فيها وجوب الزكاة اجزا	ا
ا	اخراجها ويجرى الاقط واللبن	المحروس	ضبطا بانه ياتي صاع اقط فلو تصو	رت	زكاته من قوت فعدل	ل
ج	جودا الى اعلا منه جاز	وفي	مادونه لا يجوز وليكن جنسا واحدا	فلانا	خذ صاعا من جنسين وان	ن
ز	زاد احدهما بمحسا	سنة	على الواجب باب قسم الصدقات من متعها	اثم وزيدا	دبا في قول مغلظ	ظ
ا	اخذها ونصف ماله فن	خسين (دي	ارايوخذ خمسة وعشرون ونصف وثمن	زكاة واد) بالا	كن الاصح لا يلزم	م
ثم	ثم ان ادعى عدم	و	جوبها عليه وذكر لذلك سببا وا	ضافة	الى ما يخالف الظاهر لزم	م
ا	اخلافه في وجهه وان تأ	ست	نفسه بالسلف واخرجها دعاه بالبركة	و (ان	ما قدمت على الديون مطلقا	هـ
ل	لتعلقها بالعين وال	ما	م اذا اتلفها من غير مسألة ضمنها و	الحر	ج عليه ان لم يغرم ولو	و
هز	هزه الفقراء للسمما	ية	في الاقتراض فهو من ضمانهم او المالك فالمر	وف	انها من ضمانه او هم	م
ج	جميعا سألوا منه	احد	ها فهمي من ضمان الفقراء ولا تجزيه الصد	قوة) التي	مجلها الا اذا اتفق	ق
و	وجود استحقاق الفقير حال	الد	خول في الخول فان مات قبل الخول او	رفع	واستغنى عنها بشيء	ي
هو	هو من غيرها فالعلماء فيما	ملو	ه يقولون لا يجزيه وله ان يسترجع منهم	الا	اذا لم يبين عند	د
م	ما سلم انها زكا	هـ	مجة وصرفها الى الامام افضل اذا نشر	سما	عا عنه فعل المصروف	ف
فا	فان كان جائرا فالافضل	في	ذلك ان يفرق بنفسه ويحرم نقلها	و	العبرة ببلد المال ولا	ا
ع	عذرله من النية و	التا	خيرانية عن وقت الدفع لا يجزي وان اردت	ان تنصب	وكيلا ونوبت ولم	لم



ي	ينوه و جاز و اهلها تحانية لانا	س	لهم العامل ولا يجزى الا الحر الفقيه	الا (مين)	ويكون من تحمل صدقة المصد	ق
ل	له واجدا كان او	عشر	على قدر الحاجة وله اجرة عمله واختلفت الا	خبار	في القشير ومذهبنافى	ي
ن	نعتبه انه من ليس له	من	المال والكسب ما يقع موقعا من كفايته فالحكم	ان	يعطى كفايته والمساكين عند	د
س	سأرا صحابنا من لم يقعه العجز	القبلة	التربة بل يجد بعض كفايته	وان	ادعى عيالا فقصد يكون	ن
ت	قول والبيئة تمكينة فتلزمه	و	لو ادعى انه غدير كسوب	وكان	قويا قبل منه مجرد	مجرد
ة	هذه الدعوى بلا يمين	فيها	ثم المؤلفة وهم كل مسلم ضعيف النية اذا	وايت	اليه خيرا حسن اسلامه او	او
ا	اصيل في الشرف يرجى اسلام	اخوته	ونظرائه باعطائه وقوم اذا اعطوا قاتلوا	واعل	في الاصحاب من هو مردف	و
جزا	جزاهم باهل المصالح	وفي	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي هـ	ا
ا	الصنف جـ	سنة	الغزاة والمؤلفة فيعطى بها وبعضهم	يقول	المراد ان القسوم	وم
س	ساووا للطائفتين فتخير في	احدى	العطين اما مع الغزاة او المؤلفة	ان	شأنهم المساكين و ليس	س
ت	تقبل الدعوى ممن	و	احد للكتابة الابينة او اقرار سيده ولا يعطى	زيदा	على ما يؤتى فلو امسا	سا
ع	عاهه مائة ووجسد	خسين	زدناه مثلها فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	قائم	في كل من عليه دين ثم	ثم
م	من غرم ما لا يصلح به او	ادم	بين الناس اعطى مع الغنى لان المصلحة الذى	انتصب	بها غيره وانصرم المجرى	المجرد
ل	لمصلحة نفسه لا يزداد فيه	على	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة وا	زيد	هم وصفابانهم الذين لا	لا
م	مرتب لهم من الديوان فيعطى	ا	لغنى وغيره وابن السبيل المسافر فمن اراد	بان	يسافر لغير المعاصى	ي
ج	جاز ان يعطى مع الفقراء	سد	اد حاجته ذهباً و اياها اذا ثبت حاجته	ورفعت	بها البيئة ولا تحل	ل
ز	زكوة لمخسب الف في	الدين	ولا هاشمى ومطلي (باب صد	قا	ن التطوع) الصدقة لا تجوز	ز
و	وهو محتاج اليها مثل ا	بن	وغيره ممن تجب نفقته وان تصدق من لم	يما	رس الصبر على الازمه	مه
ا	اثم اذا اتى صلى ماله و	عمه	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	لانه	لازم فان فضـل من	من
ا	الكفاية شئ فالوجه	الحسن	ان يتصدق به (باب الصيام) قد ثبت في	الخير	كون صوم رمضان ركنا	ا
ل	لازما من اركان الاسلام	ور	ؤية الهلال او استكمال شعبان ثنتين شرط	لان (يـ)	صل الوجوب ويقبل فيه عدل	ل
ر	رأه فان قامت عند القا	صى	ينسنة في يوم الشك امسكوا وقضوا	ومثله	في الامساك مفطر راح	ح
م	مسافرا الى بلد بعيد	عنه	في سفينة فوجد اهلها ضياعا ويحرق الاسير	اعل	بصادفه الشهر او شهر	ز

من هذه الصفحة الى التي تليها  
نقطه مقداره عفى





عر	عرفة وعاشوراء كذلك وا	دا	منه مستحبة والايام البيض وستة من شوال	ومن) اصبح	متطوعا بصوم او بركات	ت
و	وفقطع ذلك جاز ولو قضى	فريضة	الصوم او الصلاة حرم القطع عليه	و	قيل يجوز ذلك وهذا	ا
ض	ضعيف ومن دخل في تطوع	الحج	والعمرة لزمه اتمامهما والصوم في يوم فطرو	اضحى	وايام تشريق لا يحل	ل
ثم	ثم ان صامها لم يصح	و (يكراه)	صوم الجمعة وحده (باب الاعتكاف) هومن	المتد) وبات	ويستحب لكل وقت الا	ا
ا	انه في العشرة لاوا	خر	من رمضان افضل لطلب ليلة القدر	وما زال	الشافعي يرى انها	ا
ل	ليلة الحادى والعشرين لا يخر	ج (منها)	ومن ليلة الثالث والعشرين وشرطه النية	وما	كان منه بصوم فهو افضل	ل
س	سواء كان في تطوع او	في	نذرومن نذراعتكاف مدهمتابعة لزمه ان يثا	ر	عليها فان اوجبت	ت
ر	رواحد عن المعتكف	شوا	غل كالمرض والاكل والشرب والروا	ح	الى البياز وخرج وهو	و
ى	يجب عليه الخروج لبيض لا يمكن	ل (زوا)	الاعتكاف عنه اوعدة اواداشهادة تعب	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ح
ع	عليه ولا بطلان وان خرج	في	امر له منه بدكا لزيارة وصلاة الجمعة	انفك	حكم التابع وبطل فيه	به
و	ولو خرج من المسجد الى	البر	او جامع امرأته عامدا بطل اعتكافه	وما) كا	ان في حد المسجد لا يضر وذلك	ك
هو	هو المنارة الخارجة	والرا	في على بابه ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	فتى	مملوك بغير قوله	قول
م	مولى وزوج وللكاتب انير	كب	ذلك بلا اذن (باب الحج) هو فرض	و	الصحيح ان العمرة كذلك	ك
س	سبيلها الوجوب وهي	تساير	في كثير من الاحكام وسنذكرها و	مادام	الانسان لم يأت بها	ا
ت	توجه عليه اداآته	في	فرضها لايجوز له ان يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل
ف	في الحكم بل ينصرف	ا	حرامه الى الفرض ولايجب ان الاعلى	من	هو مسلم بالغ حر مستطيع	ع
ع	عاقل ويجب فيه ركوب ا	لبحر	على الاظهر اذا لم يجد طريقا و	ذلك	اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للترتد وبأقنى الصبي	بما	يستطيعه وينوبه الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فلوليه ان يحرم	م
ن	نيابة عنه والصحيح ان ما	يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	اعلى نفقة الحضر يصرف	ف
م	من ماله	ثم	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قائما	بغسه صحيحا واجيدا	ا
س	سائر ما يحتاج اليه من زنا	د	ونحوه ذهبا واياها يثن المثل فان	رفعت	قيمه عن ثمن المثل	ل
ت	تعذر الوجوب ولا ممد	خل	للووجب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
ف	فعلها فان كانت	مكة	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لانه	يشق عليه المشى والسقي	يم

ن	يشترط له انرا حلة وان كان	في	طرف الحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطرق آمنة من غشير	ر
م	متخفرو النوع الثاني شيخ	عسا	وكبروسر بعض زمن لا يستطيع الركوب و	كان	له مالب يستأجر به او	و
ف	فغير له ولد لو امره ما	كـ	فيجب عليه ايضا وتجوز النيابة في التطوع	و	يجوز كل يوم ان ينشئ	ي
ع	عمرة ومن كان	محرم	بالحج في غير اشهره لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهور شوال قالوا	وا
و	والقعدة وعشر الحجة فن احرم	مليبا	بحجة في غير وقتها انعقد عمرة والا فضل	قا	لوا افراد ثم التمتع ثم القران وقيل	ل
ل	لا بل التمتع افضل ومن تمتع	وهو	افاق فاحرم بعمره في اشهر الحج ولم	يما	طل بل حج من عامه ولم يرج	ح
ا	الى الميقات لزمه دم فلو	ما	دالى الميقات واحرم به او كان حاضرا لم يلزمه	لانه	لم يوجب شي غير	ر
ت	ترك الميقات وانقارن الطاء	رى	على الحرم يلزمه دم دون حاضريه كالتمتع وا	خبر	وان حاضريه من كان بمكة	كه
س	ساكنا وكذلك قري	البد	والتي دون مسافة التقصر من الحرم جعلوا	ها	مكة فان لم يجد صام قبل	قبل
ت	تمام الحج ثمة واستكنا	ن حتى	يرجع الى اهله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	يفرق اذا فاتته الثلثة	•
هـ	هذه في القضاء وبين ما	اتى	به من السبعة ( باب المواقيت ) ميقات	سأر	اهل مكة مكة وميقات	ان
ا	المدنى ذو الحليفة والشامى	با	لحفة والمصرى مثله والينى بالمولجيدوما وا	ها	قرن وللعراق ذات عرق ولو	و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك	احرم بمحذاة ابعدها ومن دون الميقات اوفى	الحر	م ميقاته موضعه ومن خرج	ج
ز	زارا للبيت ناسكا فجا	و	ز الميقات واحرم دونه لزمه دم والمهر	وف	انه بسقط عنه ان عاد الى	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرام منه	اتم	وقيل من ديرة اهله باب الاحرام ومن سنده	التي	تقدمه الغسل ثم يحرم وهو	و
يا	مكشوف ازاس بعمره او	حج	واستحب ان يكون احرامه حين	تنصب	به راحله للارتحاض	ال
ال	الى قصده بعد ان تطيب	ثم	بعد ان يابس ازارا ورداء ابيضين و	الا (ولى ان	يصلى ركعتين والاحرام بمقيد	مقيد
عر	عرف اولى وهو الاحر	ا (م	بمعين وان احرم مطلقا صرفه الى ماشاء من ا	فعال	الحج والعمرة ولو	ا
و	وضمن احرامه حجاً وعمرة ا	جمع (له	ذلك وتستحب التلبية للاحرام وان يكثر منها	عند (المضا	يقة وتغايير الاحوال	ل
م	من صمود وهبوط وعدا اختلا	ل) الناس	ويرفع بها صوته واستحب له بعده المسا	رعة	بالصلاة على النبي ثم	م
ط	طلب من الله ماشاء من دفع	خطب	وجلب خير ولا يلبى في الطواف ويحرم عليه	ان	لبس الخيط مالم يضطر	ر
وى	ويحرم لبس الخف	و	ستر الرأس وتجب بذلك التغذية والنساء ان	ينثا) وان	ذلك الاقفازين للبد	د
ها	هذا حدكم بالباس وا	علم	انه يحرم عليه ستر اوجه ثم الطيب	وا	ستماله في بدن وفي	في
م	ملبوس حرام على	الرجاء والنسا	وكذا دهن شعر الرأس والحية لاشعرا	ذن	وبدن وغدية فيه تلزم	لزم

وق	وقطع الشعر وتنفسه من	النسا	بت وتقليم الظفر حرام موجب للفدية والجنا	ع	و	مقدماته والتزويج وقبوله	١
و	ويبطل ان عمدته والنسا	سك	يحرم عليه الصيد البري ما دام محرما الا ما ذ	كى	كى	اقتيره ولم يغن الذابح	ح
ف	فيه بشئ فان اصطاده	ودخل	عليه بيع لم يملكه وزمه تخليته فان اتلفه	وما	وما	تفى يده لزمه الجزاء وان اضطر	ر
ال	الى انابس او الطيب او	ا	لخلق اوال ذبح صيد لجوع وعدم	قدر	قدر	على غيره جاز فان	فان
ضمر	ضمرى الصيد فقتله ففعا واسار	ليت	او غيره فافتش الجراد في طريقه فوطئه	فيه	فيه	جاز ولا كفارة ومن تاذا	ا
ب	بنيات شعور في عينه	وحمل	نفسه على تنفه جاز ولا كفارة و	ان	ان	لبس وتطيب وهوناس او جاهل	ل
م	منعه لم يلزمه كفارة بخلاف	القر	ض الشعر والتقليم للظفر واقتل للصيد فانا	نقول	نقول	فيه وجوب الكفارة بمجرد	رد
ط	طريان الفعل سواء كان عالما	بـ	ام لا والمرأة لبس المخيط وسر الرأس لا الوجه	فان	ارا	دت التستر اسدلت بثوب متجاف	ف
و	ولا يقع شئ منه	على	بشرة الوجه (باب كفارة الاحرام) اعلم	ان	ان	من يشاردون الفرج بشهوة او	و
ى	يدهن رأسه او يقلم من	يده	اورجله ثلثة اظفار او يخالق ثلث شعرات او	يطيب	يطيب	او لبس فعليه دم ومع هذا	ا
هـ	هو مخير بين الدم	وا	ن يطعم ثلثة مساكين نكل مسكين نصف صاع	ع	و	يصوم ثلثة ايام ومن جامع قبل	ل
و	وجود التحلل الاول	فا	ن نسكه يفسد ويلزمه اتمامه ومع	هذا	هذا	القضاء من حيث احرم وروى	روى
ال	الأئمة ان القضاء يغتر	ض	على الفور واذا قضى والمرأة معه	لن	لن	بموزان بمجتمع موضع الوطى ومن	ومن
ك	كان جماعه قبل التحلل	الماء	تى به اولا فكفارته بدنة وما	يكون	يكون	بعد التحلل الاول فكفارته عندنا	ا
س	شاة ولا يفسد الحج و	في	الصيد المثلئ اذا قتله مثله من النعم و	كذلك	كذلك	تجب القيمة فيما ليس له مثل	ل
ف	فجزاء النعامة بدنة و	جـ	با وفي انزال عترو الارنب عناق واليربوع	جفرة	وما	كان من صغير او كبير او صحيح	ح
ا	او مكسور او ذكرا او	ا	ثنى وجب مثل صفته وهو مخير بين ان يخرج	ما	اشبهه	او قيمته طعما او يصوم بقدر	ر
عد	عدد امداده وفي الحمامة شاة و	نبه	العلماء على العلة وهى العب والهدير وقاوا	الحر	الحر	مة تعم كل ما شارك	ك
ا	الحمامة فيها وسائر الطيور	غا	ية ما فيها القيمة فان كسريض صيد فالعر	وف	وف	فيه وجوب قيمته وسواء	ا
م	ما كولا كان الصيد او متنا	سلا	من ما كول وغيره ويحرم الصيد	الجا	الجا	للحرم وكذا ذكرنا من واجبات	ت
ساب	سابقه في المحرم فهى	لـ	ويحرم قطع شجر الحرم وفي الكبيرة بقرة لا	زمنة	زمنة	وفي الصغيرة شاة ومتنا	ا
ع	عقر غصنا منها وقطعه	تقر	ر عليه ضمان مانقص وحشيش الحرم ليس	للا	للا	نسان قطعه فان تناول	ل
مت	متناول منه ضمن قيمته ويحرم	با	لمدينة الصيد ولا يضمن ومن قصر في الا	فعال	فعال	ولزمه دم فحل الذبح	ح

محرر في سنة ١٢٤٠ هـ وهو مستعمل في هذه المصنفات

محرر في سنة ١٢٤٠ هـ وهو مستعمل في هذه المصنفات

ح	حرم الله ووجب صرفه	الى	فقرأ الحرم (باب صفة الحج) اذا	لم	الحرم بمكة اغتسل حينئذ	ذ
ك	كفسل الاحرام وحده	الله	ثم دخل من اعلاها وفي الخروج يخرج من	و	اذا رأى البيت ومثل	ومثل
ثم	ثم بأزائه اضطجع	وكسا	عائنه الا يسير بطريقه وطاق من الحجر	لا	سود واستلمه وقبله وحاذ	ا
ال	الحجر وجمع	البيت	على يساره فاذا بلغ الركن اليماني فلا استلا	م	له سنة فيطوف سبعا يرمل	ل
م	منها في الثلثة الاولى	ثم	يمشي في الاربعة وكلما حاذى الركنين كان	الامر	في التقبل والاستلام	م
ن	نحوما كان ويأتي بالذ	عسا	والذكر المأثور في الطواف ولا ترمل المرأة	ولا	تضطجع واذ افارق	ق
س	سنة او طهارة او طاف	د	اثر على شاذروان الكعبة او على جدار الحجر	او في	وسطه لم يجوز ثم يصلي بالمقام	ام
ر	ركعتين ثم يخرج	سا	رأى الى الصف من بابيه ويسعى فيبدأ به وورد	التمى	عن البداية بالمسيرة ولا	ا
ح	حساب للبتدي بها بالاشوط	لما	تلى به او لا حتى يأتي الصف فيبدأ به	و	الاولى ان يرقى عليه الرجل	ل
وهو	وهو سنة مأثورة و	غسا	بها في قامه ثم ينزل ويمشي فاذا بلغ موضع السعي	حر	ك دابته وسعى ثم ربحى	خى
م	مشيه الى المسيرة وا	نما	يسعى الرجل وتمشي المرأة ثم يستحب الذكر	و	في السعي ويسعى بينهما	ا
س	سبعا وفي سابع الحجة	و	فت الظهر يخطب الامام بمكة ويأمر المسافر	و	ور بالفسد الى متى ثم	م
ت	تقدم اليها في الثامن و	لم يزل	بها حتى صلى العصرين والعشاين والصبح	و	د في اللبث كما قالوا	وا
ف	فاذا رأى على ثبير	مبا	دى ضوء الشمس سار الى الموقف واقام بغير	ة	واغتسل فاذا دخل	ل
على	عليه الظهر خطب وخفف	ركا	ن الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام	م
ن	نزوله عند الصخرات وكذا غيره و	ايضا كان	واقفا من عرفة كفى ولم	يذهب	اجد الى انه يتقيد	قيد
م	منها بمكان واستقبل القبلة	واقام في	عرفة الى الغروب داعيا معلنا	با	اتهلل ويقول اذا	ا
ف	فرع من التهلل له	الملك	وله الحمد وهو على كل شيء قدير ومن كان نا	سكا	وحصل بعرفة بعد الزوال	ل
ع	عاقلا وقبل فجر النحر فانه	قد	ادرك الحج والاقصد فاته ومن دفع دو	ن	الغروب استحب له اراقة دم	م
و	ويبيت بالزدلفة يأخذ للجما	ر	الحصا منها ويجوز من غيرها ويصلي	البا	ثت بها الصبح مقلسا ثم يغدو	و
ل	لتمرح فيقف ويذكر الله تقد	ست	اسماؤه ويدعو الى الاسفار ثم يدفع	فاذا	بلغ وادى محسر فلا باس	س
ا	ان يسرع رمية حجر	وا	لا شراع هذا سنة ثم يرمى جرة العقبة و	كان	يكبر مع كل حصاة وليس	س
ت	تلبية بعد ذلك ورمى الجما	ربعين	الحجر شرط فلا يجوز غير ثم يحلق او يقصر	ولا اقل	في	الحلق

أول وقت بعد نصف ليلة النحر

منعطف سنة الجزاء استعمل مطوى الضرب

م	ما فوقها ثم يفيض الناس	عاما	الى مكة لطواف الزيارة يوم النحر ويجوز ان يؤ	خر	واول وقته بعد نصف ليلة النحر	حر
س	سواء رى ام لا فان	كان	قد سعى بعد طواف القدوم كفاه ذلك	الفصل	وما يتبين من ثلثة يحصل لك	ك
ت	تحلل اول وهى الرمي و	ا	لخلق والطواف ويحصل اثنان بالثالث ولا	حر	اما بعد التحلل الاول الاصلتان	تان
فعل	فعل النكاح وعقده فا	ستخلاف	التحريم فيها ثابت الى التحلل الثاني ثم ينصر	ف	الى منى للرمي والمبيت وهولث	ث
ن	نامره ان يرى فيها الجمرات	و	هن ثلث سبعا سبعا ووقته بعد الزوال ليس ال	ف	فعله قبله ويجوز رميها	ه
س	سائر اليوم ويخرج وقته	لد	ى الغروب واما النفر فى اليوم الثانى	فجز	م السماء بسوازه لرائح	ح
ت	تجمله بعد رى نهار	و	وقبل الغروب والالم يجوز ترتيب الرمي يلز	مسه	فيبدأ بالاول وهى تعرف	رف
هـ	هناك ثم الوسطى و	الا	خيرة جرة العقبة ومن ترك الرمي ولو	باسقاط	ثلث حصيات لزمه دم وبصرف	ف
ا	ان ترك حصاة مدا وا	شرف	الاما مكن البيت فيستحب ان يكون	آخر	عهدك النظر اليه اذا	ا
جز	جزمت الخروج وذلك	سنة	بعد طواف الوداع وطواف الوداع اداؤ	و	واجب ويجبر بالدم ان اهل	ل
ا	اما الحائض فلا يجب	ا	لوداع عليها فاذا طغت فلا تؤخر الخروج ولا	تقول	بمنعه مطلقا بل لو تخرجت	ت
ا	او وقفت فى	ربع	مكة لطلب زاد ونحوه من اسباب السفر	لم	يضر وان كان تغيره اعدت فا	ا
س	سوى اسبابه فلا تقفن	وتسعين	فى تحصيله (باب العمرة) اذا ارادها لم	يكف	ان يحرم من الحرم بل من	ن
ت	تلقاء الحل وافضله الجمرانة	و	الا فيحرم من الميقات ثم يطوف ويسعى ويح	لم يق	عليه شئ والمسكى اذا	ا
عمل	عملها فى مكة قد	ست	ولم يخرج لزمه دم (فصل) واركان الحج ستة	و	هى الوقوف والاحرام قيل	ل
م	مع الطواف والسعى والخلق ا	ما	سادس فالترتيب والواجب من الميقات وال	مى و	يكفى فى الاظم	ر
طو	طواف السوداع وفى امسا	ثم	بالرذلة الى نصف الليل والمبيت ليالى منى	ولان	الاکثرون بوجوبه وليسوا	ث
ى	يعدون ما بعد هذا	فى	لناسك الاسنة والركن والواجب اذا لم	يفعلا	حصل الاثم لكن يحصل	ل
ال	الجبر فى الواجب بالدم والا	جا	ع منعقد ان الركن لا بد من ا	ن	يفعل (باب الاحصار كل حاش	ش
اضر	اضر ضررا لا يجب عليه ان يؤ	دى	الحج فان خاف بعد الاحرام فهو محصر	و (يتحلل	بذبح شاة حيث احصر ويجب	ب
ب	بدل الشاة ان عدمت وهو	الا	طعام بقيمة الشاة فان فقد صام كما	يفعلون	عن كل مسديوما	ا
ثم	ثم العبد اذا احرم بلا اذن	ولى	لولاية تحليه والزواج تحليل امراته وحكموا	باسقاط	القضاء عن محصر متطوع	ع
ا	اما النفر ف يجب ان تقضيه	وتوفى	حقه ومن فاته الوقوف تحلل بالطواف و	ا	لسعى والخلق كما قالوا وا	وا

لن يغيب وهو فاعلان مستعملان فاعلان سن

ولا يغيب وهو فاعلان مستعملان فاعلان سن

ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الاصح ودم ايضا باب الاضحية) هي سنة و	و	ضح وقتها فتى لاح لاح
خ	خارجا قرص الشمس ومضى قد	ر	ركعتين وخطبتين دخل وقتها ويبقى الى	ن	تخرج ايام التشريق وتجب بالانذر
ف	فان فات وقتها و	مضا	مضى المندورة دون التطوع فان قضاها كان	المفعول	غير اضحية وليكف ف
ي	يده عن ازالة شعر وظفرا	ن	اراد ان يضحي من اول العشر ثم	الذي	يجزى ان كان ضاأنا ا
ف	فالجذع وان كان	من	الابل والبقر والمعز فالثني و	لم	يجزوا دونه وواحدة الابل ل
و	والبقر تجزى عن سبعة في	السنة	والشاة عن واحد ثم الافضل فيها	يذكر	ون البدنة ثم البقرة والذي اردت ت
هو	هو اذا كانت البدنة	المذكورة	عن واحد ثم الضأن ثم المعز اما المعية	فا	ن كان عيا يخص لحمها ا
ف	فانها لا تجزى وليأكل	قد	رثتها ويتصدق بثلث ويهدى ثلثا فقا	عله	يصيب السنة وليس س
عل	عليه الا التصديق بجزء منها ولا بأ	س	بشرب فاضل لبن المندورة ولا	يرفع	من لحمها شئى ي
ا	الى غير الفقهاء رآه و	الله	اعلم (باب الصيد والنبايح) لا يحل حيوان	ابدا	بغير ذكاة سوا سوا
تن	تناول السمك والجراد لما	رو	ى في الخبر ويشترط كون الذابح ممن	يقول	بالاسلام او كتابيا تحل ل
م	مناكته بكل محمد يكسب جرا	حـ	الا الظفر والسن والعظم واسـو	ضرب	الصيد بمنقل فأت لم يحل وقد د
س	سن في ذبح المقد	و	ر عليه الاستقبال والتسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فالحبيل ز
ت	تذبح مضجعة وكذا البقر وسأرا	نو	اع النعم الا الابل فانها تعقل ثم ينحرها الر	جل	قائمة والذي اوجبوا وا
فعل	فعله من ذلك قطع مجا	ر	ى الطعام والنفس وهو الحلقوم والمرى وما	يضم	الى هذا مما نقل ل
ن	نعه سنة وان ا	ضر	ى جارحة يصيد قتلته نظرت	اول	الامر في الجارحة هل تكرر ر
ف	في طلب الصيد سـها را	يحه (وغا	دية حتى تعلمت بحيث تؤمر فتفعل وتنهى	عن الفعل	فتترك الفعل واسـو و
ا	ادركه جائعا لم يأكل	واقام	يسكه فاذا ارسله من تحل زكاته قتلته	وكسر	ما يمنع به بكناس وقوايم يم
ع	عددنا القتل ذكاة وثبت	الملك	له في المكسور ان قتله بظفر او ناب ا	ما	بالثقل ففيه قولان ولو قتل ثل
ل	له صيد فرماه حل	الأ	كل منه ان جرحه السهم وان رماه فوق	قبيل	ان يموت في موت عاجل ز
ا	اما مثل ان يقع على	شرف	فيتزى منه اوفى نار لم يحل ولو شارك جارحة	اخر	ى لمجوسى او اكل الجارحة او و
د	تنسى التعلم او اسـرسل	في	طالب الصيد بنفسه لم يحل اكله	فان	جرحه جرحا غير قاتل قاتل
ت	تفلات معه وغاب في	الخلا	عابرا فوجده ميتا بعد ذللك	كان	اكله حراما واما واما

هـ	هذه الجوارح والمرامى كـ	فـ	إذا ارسلت على غير صيد أو قصدت في	الفعل (بار)	سأله أغرضا فصادفت صيدا	ا
ا	اعترض لم يحل وإن رمى صيدا	و	هو يظنه غرضا ويرمى صيدا فجاوز	متعديا	الى غيره فقتل	ل
ج	جازا كله ولو نصب سكبنا	لما	رمن الصيد فوق عليها فأتى لم يحل (باب)	ا	لاطعمة لا يحل من الاهلية لم	م
زا	زائد على لحم النعم فيما	علم	الاحل الخليل ويحل في الوحشية لحم البغا	لى	والا رانب مطلقا	ط
ثم	ثم اليربوع ويدخل في	الملك	والظبي والضبع وما تولد بين	اثنين	ما كولين فهو مأكل وفيما كان	ن
م	من السنن	الـ	لدة في البراري خلاف وكذا في ابن	اوا	والصحيح التحريم ويحل كما سبق	ق
ض	ضرب وقف ولا	يد	خل معه الورل ويحل ابن عرس وكذا الورع	ندا كذا هم	ويحل بقروحش وجاره وليس	س
ا	الحشرات مأكولة وا	بو	انحليل اكل ما يتقوى بنابه كالسباع	فا	ما الطيور فيؤكل منها لحم	م
د	رالف ودجاج و	فا	خنة وحمام وعصفور ونحوها وحرموا من	ر (طبو)	ذوات الخلب وما يقع على	ي
ع	عروض الجيف يأكلها ويكر	ة	اكل الجلالة ويحل من حيوان البحر السمك	بلامدا) فع	وكذا غيره في الاصح وليس	س
م	مباحا منه السرطان	والسد	واب التي تغيش راو بحر او يحل طيره الا للقطا	ق (و) الاولى	الى بالحسر الانتها	تا
ن	نزاهة عن مكاسب ذوى الدناء	ة	كالجمامة ونحوها وكل ظاهر لا يضر حلا	ل	سواء كان ذلك من ضرب	ر
ي	يؤكل في العادة ام	ا قدم على	اكله اختراعا ولا يحل نجس	وا	يبيع للمضطر ما كان محرما	ا
على	عليه كالميتة واذا	عد	م مسيغا من غص بطعام اساغه بالجر ولو	نصب	لمرض او عطش ورام	م
م	من ان يبيع لـ	ن	يتداوى بالجر لم تفعل (باب النذر)	ماعد	القربة لا يصح نذره اما	ا
ف	فيها فيصح سواء لمجازاة	واخذ	على نفسه ان يفعله ابتداء ويشترط ذكر	ة	فلا يصح النذر بمجرد	مجرد
ا	النبيـة وجد	ها	وصفته ان يقول لله على كذا ويكفيك ان	تقول	على كذا او	او
ع	عمل كذا يلزمى ونذور الججاج	هى	كقولك ان كنت فلانا فله على ان	اعطى زيد	ا كذا فهذه	لم
ي	يوجبها بعينها بل خير	وابين	الوفاء بها وبين كفارة يمين ولو حرم	شيأ و	كان مباحا فاللزم	لازم
ل	له اذا حلف كفارة يمين	وفى	فعل الواجب والمعصية لا يصح النذر واذا	الزم	نفسه الحـروج	لـ
ن	نحو حرم الله في	سنة	معينة او مطلقا لزمه قصده اما بحج او	عمر	ة ولونذر قصده ماشيا	ا
في	فالمشى يلزمه فان عين مشى	خمس	مرا حل مثلا مشاها وان اطلق مشى من د	و	يرة اهله ولونذر الحج ماشيا او	و
ع	على مركوب لزمه	و	فانذره لكن من الميقات فان خالف الزمناه	مالا (سأته	ومسجد المدينة والاقصى يلزم	م

١	الوفاء بنذر زيارتهما ولا	تسعين	زيارة مسجد غيرها معتقدا وجوبه بالنذر	و	لو نذر النهر بمكة ولم يذكر	ر
ت	تفرقة اللحم بها	لزم	النهر والتفرقة وان نذر النهر والتفرقة في	ما	سوى مكة لزما وان افرد	د
ن	نذر النهر عن	ا	لتفرقة لم يلزمه النهر لم ينهر بمكي وما	اشبه ذلك	من اطسراف	ق
مف	مفاوز الحرم	لملك	والموات سواء ونذر الهدى للحرم وسكت	(ن) الذمت	لزمه الجذع من الضأن او	او
ا	التي من الابل والبترو	المو	صوف من الهدى المنذور للحرم	ينبع	فيه حكم الوصف والعين يحكم	م
ع	عليه بوجوب نقله ثم	يد	فع الى قراء الحرم (كتاب البيوع) و	منعو	اصحة البيع الا من عاقل	ل
ي	يكون غير منجور عليه	وجعل	الايجاب والقبول شرطا فاذا ارد	تم	قلت بعتك او ملكتك مخاطبا	ا
ل	للشترى ويقبول	في	القبول اشترت او ابتعت ويثبت الخيار	في	المجلس فاذا تقسرقا لزم	زم
ن	نعم لو اخاراه لزم مع	حبس	المجلس لهما فان تباعا وشرطا	اعرا	العقد عن الخيار بطل	ل
واج	واجازوا الخيار فيه اذا	حصن	بمدة ثلاثة ايام فما دونها الا فيما	به	بحرم الربا واول	ل
ز	زمن الخيار العقد وقيل لا	تعز	ي الى المدة الا من التفسر	وتعز	ضوالحكم للملك في مدته والظاهر	ر
ا	انه ان اخص بالخيار	وا	حدفا لملك له وان كان لهما فوقوف وطا	يفه	تختار انقضاءه بالعقد	د
و	وطائفة تختار بقاء وان	قام	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	و	لوتلف وكان التلف	ف
هـ	هو البائع قبل القبض عاد	الملك	اليه وانفسخ العقد وان اتلفه	غيره	اما المشتري او	او
س	سواء من سائر	الا (جا)	نب نظرت فان تلف بفعل اجنبي خير بين ان	يقو	م على التلف او يفسخ واذا	ا
ت	تلف بفعل المشتري استقر	شر	او وقبض المتعول نقله وقبض غير المتعول	ل	كالعقار بالتحلية والخروج	ل
ما	هذا هو القبض المعرو	ف	(باب) لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	قا	لوا واما نجس العين فلا	ا
س	سبيل الى جوازه فيه ولا	في	متنجس لا يمكن تطهيره ولا فيما لا ينفع به وبحر	م	بيع كل معلوم	وم
نع	تعلق به حق ادمي مثل	ا	لوقوف والمرهون والمكاتب وام الولد ولا يجوز	ز	بيع الجاني المؤسس	ل
م	من جنابته مال شاغل	لملك	رقبته على القول الاظهر الجسد	يد	فان اوجبت مالا شاغلا	ا
ل	لذمته جاز وكذا قصاص في	اشهرا	تقولين ولا يجوز بيع مالا يملكه	البائع	الامن طسريق ولاية او	و
م	من طسريق نيابة وا	بعد	قول قديم فجوز بيع الفضولي اذا قر	د	وليس البيع للمعدوم	م
ج	جازا والثابت ان	سنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	فقت	الصحة عن البيع اذا كان مجمولا	لا

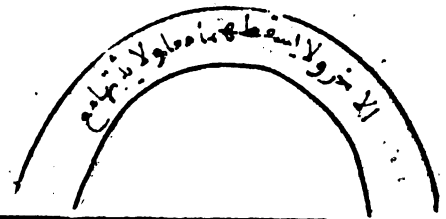
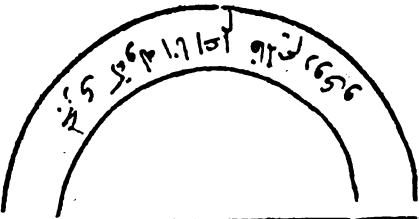


ز	و	ا	و	ر	و	ق	ب	ن	ي	ا	م	ف	ا	ع	ي	ن	و	ال	نو	ن	وال	
زمان اجل ثمنه اوفيه غرر	ولا يجوز ثمن مجهول	ان يطلق العقد في المبيعا	والصحيح من مذهب الشافعي	رجل عقد البيع	واولادهن بالبيع والا	قبل الاخر ويطل على المختار	فيه وذلك مثل الخيار	بجأز الامتناع من عقده	ينا في مقتضى العقد ولا ينا	يجوز للبتاع قبضه	ان يرد به بقيمة هي	من المطالبة بالابتسليمها	في موتها من خروج الو	ان التحريم في التمددين	علة واحدة وهي الطعم	يرى انسه لاربا	لنا التفاضل والنساء وا	وجود الربا فيها لعله	الثن والثمن من العملة	نوعين او انواع	نوعيهما اسم التبر	والكبر فبها جنسان
ثم	ما	ت	رجه الله	في	شهر	ربيع	الا	و	ل	واجع	كبرا	ا	لدو	له	على	ا	خراج	ا (حدة)	لمو	يد (خل)	و	تتليد
بيع المجهول قدرا وصفة لا يجوز	قدره اوصفته وان باع شاة الا	على شرط ولو باع عبده وعبد الغير	انه يصح في عبده بقسطه وان جمع	سلعته بعشرة نقدا او عشرين نسيئة لم يجوز	انه اذا بلغ الولد سبع سنين	مسلم لكافر وشرط فيه مصلحة للعقد بنفع	جل والرهن والضمين وان شرط في العبد	ابائع مطالبته بالعقق ولا شك	انعاقد فيه مصلحة لا يجوز واذا	العلماء على انه اذا قبضه فالرد لازم	لقسيم من يوم القبض الى التلف	ن كانت جارية فوطئها وحلت فالولد	جوب قيمتها عليه (باب الربا) يختص بالصبر	علة واحدة وهو انهما قيم الاشياء وفي	الصحيح وفي هذا قول قديم يوجب	لا في مطعموم يكال او يوزن واذا بعنا الجنس	الابدان عن مجلس الخيار قبل التقابض	كالذهب والفضة جاز التفاضل وحرم	جبة التحريم كالذهب والشعر والفضة وا	الجميع منها تحت اسم خاص يجمعها فهي ج	ان لم يجمعها اسم خاص كالخنطة والشعر	العرف اللغة والصحيح ان اللحوم
ز	يد	ا	بفعله	و	رفع	البائع	لا	نه	نعت	له	و	حرو	ف	ا	لعطف	اوا	و (ان)	وا	لقا	و (نس)	ثم	وا
وكذا يبيع مالم يره لا يجوز	ها او الاحلها لم يجوز ويحرم	بطلناه فبها على قول	واحدة بين بيعتين مثل	لا يجوز بيع التفرق بين الامنيات	تحريمه وجاز بيع احدهما	او المشترى لا بأس	عناق صح العقد وليس	اذا شرط شرطاً وهو	العقد بالبطلان فلا	ويضمنه ان هلك قبل	ان كان لثله اجرة فلا خروج	يلزمه المهر وقيمه يوم الولادة ثم	والأكل والمشرب ولا يخفى	لأكل والمشرب يحرم لاجل	على الطعم بالكيل والوزن مطلقاً	حد منهما بمثله لم يحل	كان بغير جنسه نظرت فان حرم	لتفرق قبل التقابض وان تجرد	لوزج جاز الجميع واي	احد كالمعقلى والبرنى يلزم	اللحم والشحم والا ليه	لا بان اجناس ولا يصح

مراقبة ربن الحرفين ان يسقط احد هما ويبقى

الجمعة بمكة يوم السبت ١١٠٠٠

م	مماثلة فيما يكال في عداد	و	الحجاز الا بالكيل ولا فيما يوزن الا بالوزن	و	مالا يكال ولا يوزن كتمس	ر
را	رائج وسفر جل فلا يصح	و	فيه يبيع بعضه بعض على الاظهر	ولا	تعتبر المماثلة الا جافا	فا
قب	قبل تغييره فلم يبيح	و	ايح دقيق بدقيق ولا يبيع ولا يربط	و	لا يبايس الا العربا وكان	ن
هـ	هذا رخصة لما شكوا	الامر	ولا يباع جنس بشيء من جنسه وغير جنسه	بل	لا يباع نوعا جنس وهما	هـ
ب	بقية مختلفة او متفقة بنوع	و	احد منه مثال الاول ان يبيع مدعجوة	و	درهم بمدى عجوة ومما	ا
ي	يثل به للنوعين ان يبيع ا	لا	اكثر دينار اقل سبورا وسبورا قاسانين	ا (و)	سبورا يبيع لم يبيع وان لا يخل	ل
ن	نعم كان او غيره والله	ولى	التوفيق (باب بيع الاصول) و	ما	يتبعها اذا باع ارضا وفيها شجر	ر
ا	او بناء دخلا في	الملك	تبعاً للارض والحمل ان كان يؤبر كالتخل	و	نورا ينفتح كالورد وظهر فهو	و
ل	للبيع وان لم يظهر فيه شيء	جعل	للمشترى وامام مثل العنب والذين فاد	ام	حمله لم يؤبر فهو للمشترى	ي
ح	حمله فان برز منه شيء كان	الو	جه في ذلك الى البائع وتناثر نور الشمس	و	التفاح كالتأثير ولو	لو
ر	رام يبيع الارض وهى	زار	عة فان كانت تميز مرة فهى للبائع	حتى	انه لا يلزمه قلمها	ل
في	في الحال وان كانت تميز مر	ة	بصد مرة كانت الاصول للمشترى	ولكن	الجرة الاولى للبائع ولو	و
ن	نسى البائع ثمرته	الى	ان حدثت ثمرة اخرى للمشترى واختلطت	هذه	بتك فلا يظهر المنصوص	ص
ان	انه ان سمح احدهما بتمتته اجبر	القاضى	الاخر على قبوله وان تشاحا فسح وقانو	الا	يبيح بيع الثمار قبل	ل
ي	يبدو صلاحها الا اذا الز	مو	القطع ويبد الصلاح اذا اجر	حرف	الحبة او اصفى او	و
تخت	سقط اول الخلاوة فيها فاذا وا	فق	ذلك بعض الجنس في البستان جاز بيعه و	يصير	كانه قد بدا صلاح	ح
ا	الجميع ولا يجوز بيع الزرع	ا	لا خضرا لا بشرط اقطع فان كان له ارض و	بها	زرع لرجل آخر	ر
ح	حل له شراؤه بلا شرط	لد	خونه مع الاصل (باب الخيار	الثا	بت بالعيب) من دخل في ملكه	كه
د	دابة مصراة بهوض فالخيار كا	ئن	فيها على الفور في اصح الوجهين وفي الثا	نى	يمتد الى ثلث فلو	و
هـ	هم بردها فليكن راد	ا لصا	ع تمر معها بدل اللبن واما الاثنان والجارية فا	كا	ن ليرد مع واحدة	حده
م	منهما شيئا بدل اللبن ولصا	حب	اللبن الخيار بين اخذ اللبن وا	لا	خذ للبدل ولو انه	هـ
ا	اشترى جارية شعرها جعدا	و	اسود ثم بان انها سبطة الشعر	و	بيضاؤه ثبت الخيار للمشترى	ي
ر	ويثبت له اذا بان	سار	قة او زانية او ابنة او نحر او تبو	ل	في الفراش ويثبت ايضا	ا



ال	الخيار بالجراح والعض	في	الدابة تم في كل ما ينقص العين او القيمة نقصاً	في	العرف يفوت به غرض كامل	ل
ا	اذا غلب في عامه	عامه	ذلك الجنس عدمه سواء كان ذلك	الا	مر مقارنا للعقود	م
خ	خرج به العيب	ذلك	بعقد العقد وقبل القبض ومن	عر	فالعيب واخر الرد حتى خرج	ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الى	الرد سبيل ووقته على الفور فلو علم ليلا	ا	وفي الصلاة او الاكل فاخر	ر
ل	للمصبح والافراغ من المأكول و	المشر	وبلم يضر ثم رده عليه او رفع الى الحاكم فان	ب	فليرفع الامر الى	ي
ا	الحاكم واعلم ان الحقو	ق (في	الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للمشتري فلا	نقول	انه اذا فسخ المالك	ك
ي	يردها بل تسبق له	وا	ن اشترى عبيدين فوجد باحدهما عيبا	عاد	و وحده وفي قوله	قول
سقط	سقط عند الاكثرين الا	خذ	به لا يجوز وان حدث عند المشتري عيب او	ز	داد فحقه من الرد يسقطه	ه
ه	هذا وله الارش وان كان	حصو	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كندو	يد	البطيخة لا يعسر الا	ا
م	من تقويرها لم يضر	ن	كسر قدر الحاجة وان باع المبيع	و	شروط البراءة من	ن
ا	العيوب فالظهر الاقوال	حجة (انه	يبرأ من كل عيب باطن في الحيوان جهله الباء	م دون) غيره	(باب) اذا	ا
م	ملك شيئا بعوض	ثم	اراد بيعه مرابحة جاز اذا بين	ر	أس المال وقدر الربح واذا	ا
ع	عمل او استاجر من عمل	في	المبيع اخبر به فيقول اشتريت بكذا ود	فعت	اجرة كذا او علمت مع	ع
ا	التمن بكذا ولا يخير بان	عا	مة ذلك ثمن وان اخذ شيئا من لبنه و	ز	وأئده الموجودة حاله	ل
و	وقوع العقد وجب الاعلا	م	به وان اشترى عبيدين صفقة جاز تقير	يد	هما في المراجعة بالقسط ثم	م
ل	او قال — او لا الثمن	احدى	عشرة ثم قال بل عشرة فاقول	الا (ظ	هرايه يصدق وفي قول ضعيف	ف
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشتريت بمائه اوقية ثم ا	نه	اورد بعد ذلك شهودا	ا
يث	يثبتون شرائه بمائة و	سبع	لم تسمح دعواه ولا يثبت و	فاعل	التجش آثم فباعه لم	لم
ه	هذا وهو ان يكون الثمن	مائة	مثلا فيساوم ما لكها فيها باكثر	و	غرضه ان يرى	ي
م	من يطلبه ذلك فيعتز و	خالف	الامر واثم من يبيع على بيع	غيره	وهو ان يقول لامر	م
ا	اشترى شيئا بشروط	ا	الخيار فسخ البيع وبيعك ارض منه و	لا	يدخل على سوم اخيه وهو	و
م	من يحنى الى مساوم ما	شر	السلعة بل قد اثم له فيزيد عليه فا	نه	ياثم وبيع الحاضر للبادي	ثي
ع	عندنا حرام وهو ان يقدم	ا	لبدوى بسلعة يحتاج اليها والناس	معطو	التمن فيقول الحاضر هو	و

ا	الى ويأمره بالوقو	ف	ليبيع له قليلا قليلا والبدوى لا يحرم الوقو	ف	عليه	و	ويحرم ان يتلقا	ا
ال	الركبان ويخبرهم بكساد ما	جا	وابه ويشتري منهم قلو قدموا	و	و	و	بان لهم القين تلو	لو
م	مقدمهم فانه يجسو	زان	يفسحوا (باب اذا اختلف المتبايعان) في	مثل	مثل	مثل	الاجل وقربه او بعده او	لو
ق	قدر اثنى وصفتة نظرت	فا	ن لم يكن لهما بينه تحالفا فيحلف	ذلك	ذلك	ذلك	على نسق اصل	حل
ت	تلك الدعوى التي ا	تا	بها صاحبه وعلى اثبات قوله وا	ما	ما	ما	الاخر فيحلف ايضا	ا
ض	ضد يمين صاحبه مر	و	واحدة ثم لا يفسخ العقد حتى يفسخ و	ا	ا	ا	اختلفا في عين البيع فلا نقول	ل
ب	بالتحالف وان اختلفا في	ا	مر مفسد للعقد كالشرط الفاسد وما	شبهه	شبهه	شبهه	صدق من يدعى مطلق	و
ال	الصحة على الصحيح عند اهل	لعلم	فان قال البائع لاسلمه الابعد	التو	التو	التو	فيه وقال المشتري ما	ا
م	موفيك حتى اقبض المبيع	فا	نه بخير البائع ثم يجبر المشتري ويحجر عليه تو	كيد	كيد	كيد	(باب السلم) السلم لم	لم
ب	بيع يثبت فيه خيا	ر	المجلس ولا يثبت فيه خيار الشرط	و	و	و	يشترط فيه امور	ر
ن	نقد المال في المجلس فان ار	سل	العقد في الذمة وتفرقا قبل قبض ر	أ	أ	أ	س المال لم يجوز وقد	د
ي	ينقد البعض فيعطل فيما نقد	بعد	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما	اخر	اخر	اخر	ز بالوصف فلو اسلف ف	ف
م	على مثل الدنانير والدر	هم	والحبوب والادقصة والعطر واصنا	فه	فه	فه	والحيوان واللحم جاز وبليز	م
ف	في السلم ان ياتي بجميع	الا	وصاف التي تميز المقصود وما كان	عينه	عينه	عينه	من اجناس كنضوح ح	ح
ع	عمل من اطياب وندو	تر	باق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	نفسه	نفسه	نفسه	بالصفة كالجواهر ر	ر
و	ولاماد اخله النار مثل	ا	لخبز والشواء ويحوز في الجبن وخل التمر والزبد	ب	ب	ب	مخلط يضبط كشوب كنان كان	كان
ت	تكون لجنه ابرسم او كذا	ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	وجيع	وجيع	وجيع	الامور التي تضبط بها ا	ا
م	مقادير الاشياء اربعة الكيل	وا	لوزن والعد والذرع ويصح في الكيل وزنا	و	و	و	لوزن ككلا ولا يصلح ل	ل
س	سلم مؤجلا في موضع	لا	يصلح للتسليم حتى بين موضعه وما ع	جمع	جمع	جمع	مثله او كان لو طلب يوشد ذ	ذ
ت	نمذر تحصيله فلا	مرأ	في بطلان السلم فيه وان اسلم فيما يصح	و	و	و	انقطع عند المحل فهو و	و
ف	فيه الجبار بين الصبر	الى	وجوده او الفسخ وان احضره على	ما	ما	ما	وصف او اجود وهو و	و
ع	عين جنسه لزمه القبول و	ا	ن احضره قبل المحل لزمه قبوله الا اذا	تولد	تولد	تولد	من قبضه ضرر وان قال ال	ال
ل	له بعد قبضه منه	للو	اجبات غلطت على لم يقبل فيما قبضه	منها	منها	منها	مفسد دار ثم م	م

ن	نقيل منه قوله	لو	كان قبضها جـ رافا (باب القرض)	نقول	انه مندوب اليه يجرى	و
م	يجرى القرب ونجوز	هـ	في كل ما كان السلم فيه	جا	نرا الاقضى وهو	و
س	سلف جارية للمقرض	فا	نه لا يجوز وملكه بالقبض على الصحيح وفي الا	ني	بالصرف فما كان له مثل ثل	و
ت	توجه على المقرض ا	دا	طوب تسليم مثله وان كان متقبوا ما جا	ز	رد مثله في الصورة والجنه	و
ف	في الاصح ولا يحصر	م فيه	شرط الرهن والضمين ويحرم شرط جرمه	يد	فمعه المستقرض زائدا	ا
على	على ما اقترض لم يحصر	عليهم	ذاك هذا اذا دفعه المقرض من	نفسه	ولم يشترط ولو انصرف	و
ن	نحو غير بلد الاقتراض	وا	ناه هناك وطالبه نظرت فان كان لا	يرفع	الابى مؤنة فلا	ا
س	سبيل الى مطالبته بالا	د	أبل يطالبه بقيته في بلد الاقتراض ويجوز	ز	مطالبته بمالا مؤنة في النقل	ل
ت	تلحقه اذا نفه	وا	لله اعلم (باب الرهن) من جاز ان يقترض و	يد	اين صح رهنه ولا يرد	رد
هـ	هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للارزم كمن المبيع او ثل الى ا	لا	لزام كالتن في الخيار ولا خلاف	ف
ا	انه لا يصح	لطا	ليه الا بالايجاب وايقول ولا يبعد	نه	لازما الا بالقبض ولو	و
ج	جرا العقد ورضيا بايدا	عه	عند غيرهما جاز وان تشاحا كان الحاكم	فاعل	ذلك وامسا	ا
ر	زوائد الرهون التي لم	نو	جد حال العقد فهي خارجة عن الرهن	و	ما بطل يبعده بطل	ل
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل القبض وان رهنه بثمن لم يجوز	ير	من التخل وهو غير مؤثر	ر
ا	استأثر به الراهن	في	احد القولين وادخال الشرط الثاني فيه	فع	صحته وبطل في القول القوي	وي
ع	عقد البيع المشروط في ا	هذا	الرهن الفاسد ولا ينفك من الرهن	نفسه	شيء قبل قضاء الدين ولو	و
مل	ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته لم يجوز	لا	بأس باستعماله فيما لا	ا
ت	تحصل منه مضرة في	لما	د كالركوب والاستخدام ويعبره ويؤجره الا	نه	يشترط في اجـ ل	ل
هـ	هذه الاجارة ان لا تدو	م (الى)	بعد حلول الدين ولو رهنه من الرهن يدين	آخر) تو	نقة له لم يجوز ولو	و
ا	اعتقه وهو موسر عتق و	الشر	ع يلزمه قيمته وتجعل رهنه ويده عليها	كيد	على الرهن هذا خاص	ص
لع	لعتق الموسر وفي قول من	يف	ينفذ عتق المصغر ولو جئنا اقتص منه	وكنك	لو اتلف مـ ل	ل
ر	رجل او جنى جنابة توجب	ا	لما بيع في الجنابة وان جنى عليه كان	ما	يؤخذ في ذلك	ك
ب	بطريق الارش رهنه وا	يو	ان يكون الرهن مضمونا فان اختلفا في	ا	رد قال قول قول	و

م	من ينكر ما	نمى	اليه منه (باب التغليس) لا	شبهة	ان المؤجل ليست المطالبة به
ج	جائز حتى يحل فلا يمنع	صاحب	الدين المؤجل من السفر وان كان حالا	و	امكنه الوفاء زمنه الوفا
ز	زمن الامكان وللقرم منه من سفر	مكة	وغيرها وبأمره الحاكم بالوفاء في	البد	اية فان لم يقبل بل
و	وامتنع باع ماله	و	قضى دينه فان ادعى الاعسار وقد عرف له ما	ل	حبس حتى يثبت بفراغ
ا	ايد من الملك ولا يقبل	في	ذلك الاخير وان لم يعرف حلف ولم	يتبع	وظفر بالسلامة
م	من الحبس وقد جرت	السنة	بالحجر على المديون اذا كان	ما	له يحجز عما
ط	طوب به وسأل	ا	لغرام من الحاكم ذلك فينشد تصرفه فيما	قبله	من المال لا ينفذ الى ان
ي	ينفك عنه الحجر	اشيا	بت فاذا اراد الحاكم بيع شيء	من	ماله استحب له الصبر
ال	الى ان يحضر ان كان له	نية	في الحضور او وكيله ولا يباع شيء	الا	في سوقه وما خاف فساد قدم
ع	عصره للبيع و	امر	بقسمته بينهم على قدر الديون ومن	عر	ف عين ماله وهو فارغ
و	ولم يشغله باستحقاق خير بين	ان	يفسخ او يضارب والخيار على الفور في	ا	لاصح وفي قول
ض	ضعيف يدوم ثنائهم	يبنى	على ذلك انه لو نقص بفعل مضمون اخذ وضار	ب	بالباقى ولو
و	وجده وبه زيادة تميز كالطلع	المؤ	يرجع فيه دون الزيادة اما غير المؤثر	و	الجل فاكثرا لاصحاب
ا	اجازوا رجوعه فيه وانه	يد	خل تبعا والمذهب انه لا	يجوز	للفرما ان يخلفوا وا
ل	ليثبتوا للمفلس ديناً يؤد	به	والله اعلم (باب الحجر) لا يصح	ابدا	تصرف صبي ومجنون في حال
ل	ضرورة ولا غيرها ويتصرف	في	مالهما الاب ثم الجد ثم الوصى وقا	ل	بعضهم ان الام
ب	بعد الجد والصحيح انه لا	تعز	ى اليها ولاية الانصب ويتصرف الولي بما	هو) معر	وف المصلحة ويفعل بالاغبط
و	ويبنى له بالآجر رد	و	ن اللبن ولا يبيع عقاره الحاجة محو	فصة	او غبطة ظاهرة ويحل
ر	رهن ماله اذا اقترض له	في	حاجته وله بيع ماله للمصلحة بسنة ويرهن	من	المشترى توثقا
و	ويشهد عليه ويزكى كل	سنة	ماله ويتفق عليه بالمعروف فاذا بلغ وا	نكر	دعيوا الانفاق الذي لذى
نق	قصدته وقال انفتت مثلا	ثلاث	ذلك او نصفه فان كان ابا او جد صدقا	ه	بيته واما غيرها فذهب
ب	بعضهم الى انه يصدق و	هو	خذ بيمينه وقيل لا يصدق وبلوغ الصبي	و	هو رشيد يوجب الخروج
فيه	فيه من الحجر والبلوغ	في	الغلام بالاحتلام او تمام خمس عشرة سنة و	معرفة	بلسوغ الجارية بما في

ب	بلوغ الصبي وبالحيض	و	الحبل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهو	ل
ي	يختبر قبل بلوغ الو	لد	او بعده وجهان الصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بان يساوم ويسلزم	زم
ن	نمط الرشد ولا يقع بعقده	الملك	بل بعقد الولي ولا يصح بيع السفينة ونكاحه	وعكسهما	طلاقه وخلعه	ه
فا	فانهما يصحسان وباذن	ا	لولي يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول	انه يصح (باب الصلح)	ح
م	من جنح الى الصلح فهو	لظافر	وهو بيع واحكامه احكامه فان	جاء	الصلح بعد الاقرار	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين واتقيا في علة ر	بو	ية اشترط في ذلك	ك
ع	عليهما القبض في المجلس فلو ارا	د	ان يصالح عنه اجنبي وكان المدعى هنا	ك	دينا صح وثبت	ت
و	وان كان عينا	فتو	جب ان يقول هو مقر لك وقد وكلني	زيد	في مصالحك فلو كان	ان
لا	لا انسان دار حسناء	ه	طريق نافذ فاشرع اليه جناحا	و	كان عاليا في الجو	و
ت	تمسرت تحت المجامل	في	ظهور الجمال جاز وليس ذلك	جا	ثرا في غير النافذة من حيث	ث
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن اهل الدرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشئ لم يحل	ل
و	ويجوز الصلح	لمو(ضوع	على وضع الجذوع على جداره سواء كان	خو	طا او غيره والغصن اذا كان بحيث	ث
ا	انه يقع على ملكه او	يد(خ	ل هو داره ولم يقطعه الملك قطعه ولو كان	ك	دار في درب لا منفذ له	ه
و	وبابه في اخره و	بة	الدرب فاراد تقديمه الى اوله جاز وان	ر	اد ان يؤخره فلا	ا
ه	هذا المن سكاك لبته	مد	خل في الدرب فان كان ظهر بيت ر	جل	الى الدرب فارار ان يفتح	ح
ا	اليه بابا للسرور	ر	فيه لم يجز (باب الحوالة) المحيل والمحتال	صا	حبا الحق فلا يقتصر	ر
ل	لرضا المحال عليه وقا	سه (بعض	هم عليهم وتصح بكل دين وعلى كل دين (صا) ل	لح	لبيع وبالثمن الوقوف	ف
م	مدة الخيار وعليه	و	يحيل المكاتب بالنجوم ولا يحال بها عليه	و	ليست الحوالة بمجهول غير معروف	ف
ج	جأزة وقيل تصح في ابل	الد	به وان كانت مجهولة ولا يجوز ان يحيل بالدين	الحال	على مؤجل ولا عكسه وكذا	ا
ت	تجب عندنا المساوا	ه	في جميع الصفات جنسا وقدر او صفة وهذا	منصو	ص وبهراً ذمة المحيل	ل
ث	ثم يصير الحق	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على المحيل لم يصح	ح
و	ولو خرج المبيع الذي	كان	احاله بثمنه مستحقا بطلت الحوالة وكذ	ا	اذا رد بعيب في الاظهر	ر
ه	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقبل تبطل ا	بدا وهو	ضعيف ولو قال المحيل وكلتك	ك

و ينبغي على مستعملين فاعلان فاعلان

٢٣٦

و ينبغي على مستعملين فاعلان فاعلان

و	وقال المحتال بل احتلني فـ	لملك	للمحيل والقول قوله ( باب الضمان )	كل	من صحت منه تصرفات	ت
م	ماله صح ضمانه و	المو	انع من التصرفات في المال يمنع منه الا	ا	لمجور بالفلس فلا	ا
ب	بطلان في ضمانه فلوير	يد	المضمون مطالبته لم يجز ما دام في ر	سم	الحجر وضمان العبد لسنا	نا
ن	نجيزه بلا اذن ولا نشترط	ر	ضى المضمون له لكن نشترط ان لا يكون	نكرة	وفي المضمون صندلم	لم
ى	يشترط ذلك بل لو رأى ر	جلا	او سمع به وضمن عنه بغير معرفته ولا رضاه	جا	ز والضمان اذا جرى	ز
عل	عل ديسن لازم	كا	اثمن والارش ودين السلم او يقول	بعد	الى الزوم وهو و	و
م	مثل الثمن في الخيار جاز ومن ا	ملا	نهم الصحيح ان مال الجمالة لا يلحق به وضمان	ا	لمجهول لا يصح بخصال	ال
س	سوى ضمانا بل الصدقة	و	لا يصح ضمان مالم يجب وجوزوا ضمان الدر	ل (ل) سم	الحاجة ولا يثبت في الضمان	ن
ت	تخاير وكذلك يضمن اذا	اقا (ل) وله غر	ض الق متاعك في البحر وعلى ضمانه ولا يشتر	ط (ط) معرفة	المال قدر او وصفا	فا
فعل	فعلى هذا الوقال اعتق الغلا	م	وعلى مائة فاعتقه لزمته واذا	قد	صحت الضمانة يجدد حيث ذ	ذ
ن	نفع السطالة	في (ال) الملك	من الضمان مع المضمون عنه فان ابرأ الاصيل	تم الكلام	وبرئ الكفيل كما قالوا وا	وا
فا	فان ابرأ الكفيل بقى له	الملك	في مطالبة الاصيل وللضامن الرجوع بما	د	فع ان ضمن باذنه والا فلا	لا
عل	عليه رجوع فان دفع عن	خمس وعشرين	ثوبا قيمته عشرون رجع بعشرين	و	ان قضاه وتساح	ح
ا	اليه بزيادة لم يعدها و	عا	بالاصل وتصح الكفالة بالبدن الا ا	نه	اذا تكفل بيدن مقترف	رف
ت	تعين عليه حد لله تعالى لم يجزوا	ما (ال) كا	نالة بدن من عليه قصاص ونحوه فالجمهور	يقول	بصحتها واذا	ا
ن	نبه على مكان التسليم تعين	وا	لا تعين مكان الكفالة فان مكفل به	من	غير اذ نه فقد قيل	ل
ف	ففيه انه يصح والا	شهر	تلافه فان سلم نفسه عنها برئ الكفيل عند	ذلك	وان غاب امهل قدر	ر
ا	المضى والايب وان مات او	ا	نقطع خبره لم يطالب (باب الشركة) وهي	جا	رة ولا يشترط اتساوى	وى
ع	عندنا الا في الجنس	و	الصفة دون القدر وتصح في كل مثلي ولا يجز	ز	الاقتصار فيما عقدم	وا
ل	لفظ الشركة	كاثت	شريك بل يشترط الاذن في التصرف ولا	يد	خلان في حكمها قبل	ل
ا	الخلط فان كان المال عر	و (ضابا ع	احدهما نصف عرضه بنصف عرض الاخر	ر (رواد	الاذن بينهما ولو و	و
ت	تساويا او تفاضلا	فا	لرجع على قدر المالىن فلو وعد الشركاء منهم	جلا	وقالوا الرجح لحاصل	صل
ن	نعطيك اكثر لم تجز عدا	ته	وبطل العقد ان شرط فيه ذلك و	نصبت	لكل واحد اجرة قالوا وا	وا



واجزا و سنده استعمالوه مجزواً عن النقي

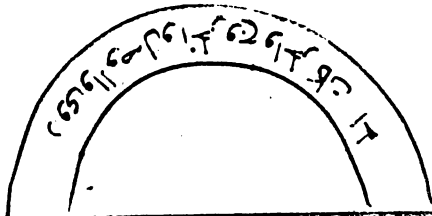
١٣٦

بمقتضى ما في كتابه من الأحكام الشرعية

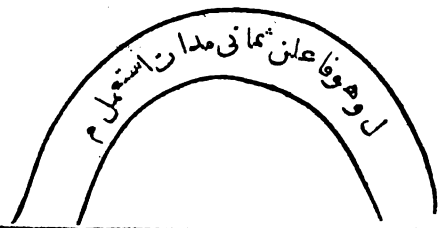
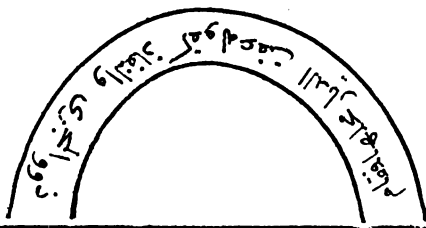
و	والربح يقسم على المال والا	بدا	ن شركتها باطله وكذا المفاوضة ومشا	ر	كة الوجوه ومتى عزل	ل
ا	احدهما صاحبه ان عزل و	ر	اح الاخر باقيا على تصرفه ومن شارك ر	جلا	وادعى عليه خروج	ا
جز	جزاً من المال بتفريطه امرنا	هـ	ان يقيم بينة فان الشريك امين	على	المال (باب الوكالة) اعلم م	م
ا	ان الوكالة تصح	في	كل ما يملك الوكيل والموكل مباشرة في	الحال	وذلك مثل	ثل
و	وكالاته في المعاملات و	الشجر	والخصومات والعقود والفسوخ	ومثله	تملك المباحات في قوله قول	قول
هـ	هو الصحيح وتوكيل المرأ	ة	والحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شيء انما بسنة	هـ
س	سلك مسلك غيره	في	الجواز كالبيع والزكوة واستيفاء الحدود ولا يجز	ز	الا بايجاب وقبول فلو و	و
ت	تاخر القبول لم يضر بل ا	قباله	على ما وكل فيه بافعول كاف ولا يجوز لمن ير	يد	ها ان يعلقها بشرط ومع	ع
هـ	هذا لو عقدها بشرط	تعز	ى اليه فوجد الشرط نفذ تصرفه ل	ضا	هـ واذنه ولو نبزها وعلق ق	ق
هـ	استعماله فيها لم يضر ومن	المحر	م ان يوكله في امر يتولاه مثله فيجعل ا	حسكا	مه الى غيره ان فعل ذلك لك	لك
ل	لغير عذر وان	و	تله في البيع جاز ان يبيع من ابيه وابنه	وهذا	لكبير اما الصغير فلا يتوجه جه	جه
و	وجه صحته كنفسه ولا با	س	بالبيع من مكاتبه وليس للوكيل	ا	ن يبيع بدون ثمن المثل ولا مؤجلا لا	لا
هـ	هكذا قالوا ولا يغير نقد	ا	لباد الا باذن ولا يبيع بثمن المنزل وقد	بو	بع باكثر ولو قال بكذا ذا	ذا
م	مؤجلا فباعه بما حا	ول	حالا جاز الا ان نهاء عمن ذا	ك	او كان له غرض ومتى ما ما	ما
ج	جرى الاذن بالبيع في	ليـ	معينة او يوم او مكان معين تعين	مطلقا	ولو امره بالبيع لشخص وهو و	و
ز	زيد مثلاً فباع	من	عمرو لم يميز ومتى خالف في بيع ماله ا	وفي الشر	اء بعينه فتصرفه باطل وحيث ث	ث
و	وجد الشراء في الذمة مع	ذى	المخالفة وقع للوكيل ولو قال اشتر بهذا	السد	ينار شاة ووصفها حق ق	ق
ا	الوصف فاشترى شاتين لم تنقطع	الحجة	الا اذا سويت احدهما دينارا و	ا	لا فالعقد غير ثابت	ت
ثم	ثم لو امره ان يطلق ر	سنة	في البيوع الفاسدة لم يجز ان يصد	ر	صحيا ولا فاسدا والمعيب ب	ب
ا	اذا اشتراه لموكله	احد	ولم يعلم جازله ولموكله الرد ويجز	ذ	للكيل في البيع قبض الثمن من	من
لم	لموكله وان وكله ان يشتر	ى	عبدا فليذكر نوعه وصفه وقدر ما	يد	فعله في ثمنه والوكيل ليس ليس	ليس
ت	تقبل عليه دعا	و	ى الجنابة الا بينة والتول قوله ولو	قا	ن بعته بالثمن السدى	ى
ق	قد اذنت فيـ	عشرين	وقال اذنت بثلاثين فالتول قول الموكل ولو	عسا	ربه في دعوى الرد ولم يؤمن ومن	ومن

الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	لكن مع يمينه وان ادعى انه سلم الي	و	كليه لم يقبل ولو سلم	م
رب المال اليه مثلا	سبعمائة	ليقضى دينه فقضاء في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لامننه من غدره	نعدده
وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل ام لا ولو فعل ذا	ك	بحضرتها لم يضمن ومن نحاخو	و
هو لاء ذكر انه لو قال	كان (ان)	ليم يحضرتك فانكروا وحلف قبل انكاره ولو	ادعى (عمر)	ان زيدا وكله في قبض مال	ال
مع شريكه فصدقه	مشار	كه جاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	زيد وانكر والوكيل مطلق	مطلق
برأيه يعزل نفسه متى	كا	ناله غرض فاذا عزله الموكل ولم يعلم تلك ا	لسا	عة فالتصرف الذي	الذي
نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينعزل الوكيل ان جن احدهما	وقس عليه	كل شيء	ي
يخرجهما عند اهل	العلوم	عن اهلية التصرف (باب الوديعه)	واعلم	انه لا يحل لرجل ل	ل
عاجز عن حفظها قبولها	و	متى قدرا استحب وشرط المودع والمودع	ان	يكونا ممن يجوز	ز
له التصرف فان	كان	الايداع من صبي ضمنه الوديع ولا يبر	ا	الا اذا سلمه	مه
يؤخذ الى وليه ويجب ان	يحفظ	الوديعه في حرز مثلها من الامكنة وا	لفظروف	والوديعه امانه فاذا ا	ا
فرط ضمنها ويجب عليه	مقد	رته من الحفظ وان عين له حرزا فجعلها في	على	منه او مثله فان حصل ل	ل
عليها التلف بسبب اقدا	مه	على المخاطنة ضمن والا فلا مثاله لو اودعه	و	قال لا ترقد عليها فذكر ابر	ر
ورقد فان تكسرت فالتلف	طال (ربنفر)	طه وان سرقت لم يضمن لانه حفظها من و	جهين	وان اراد سفرا تصدف	دف
لما لكها فان لم يكن ظا	هر (اسلم)	نلحاكم ثم الامين والترتيب واجب ولو فوض	ظرف،	الوديعه وهو	و
ناو ان يأخذها	و (لم)	ياخذها ضمن ولولم يعلف الدابة الوديعه في	زمان	حفظه حتى هلكت ضمنها ا	ا
ثم ان نهاه عن علفها و	كفاية	امر هالم تجر طاعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و (د)	بعضه بماله بحيث لا يحصل خروج	المن
احدهما من الاخر ضمن ويتعهد	ا	لثياب الصوف بالنشر واللبس ان احتاجت	ظرف	الوديعه كل ذلك بلزمه	المن
نيابة المالك كما يفعل ا	لحفظ	نفسه ومتى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا حد هما فسخها واذا ا	ا
هاك احدهما او جن ا	و	اغى عليه النفسحت الوديعه وان ادعى رد	ها) فا	لقول قوله بيمينه وان ذكر	ر
انه سلمها لرسوله فتقطع في	التيه	انه تلزمه البيه وان ادعى تلفها صدق و	ز	منه اليمين ان لم يكن السبب ب	ب
جليا وان ذكر	في	هلا كها سببا ظاهرا كالخريق والنهب و	ما	اشبهها لم يسمع ع	ع
زعمه الابدية	فته	لدعواه والمخوود بعد الطلب مضمين فان قال ا	في	ما جردتها بل انسيها ه	ه

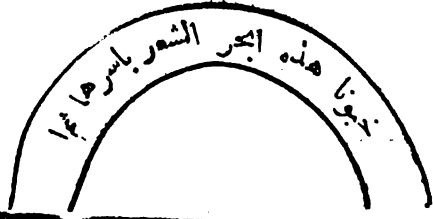
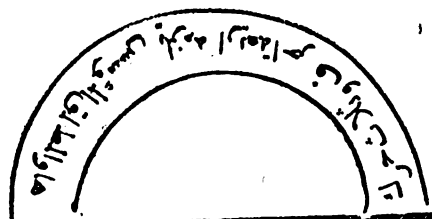
او او غلطت لم يبرأ	الا	ان يصدق المالك (باب العارية) هي	مثل	غيرها لا تصح الا بمن يصح	ح
ا التصرف منه وتصح في كل	ما	ينفع به مع بقاء عينه ولم	يو	جهوا وجه الجواز لمن يعبر	ر
خ خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلماً من كافر ولا صيداً من محر	م	نعم اذا كانت لا يخاف	ف
ر رائها فتنة فلا شبه بمذهب	الشافعي	جوازها واذا استعار لشيء فله فعله	و	فعل مثله ودونه فلو و	و
ج جرت العادة للغراس فغرس ا	و	زرع جاز الا ان ينهأ ولو استعار	ساعة	استعار للزراعة فلبث ث	ث
ب برهة ثم رجع قبل	اخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قصيل حصده والا لا	لا
ع عليه تركه الى ان يبلغ	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه مجانا بل	بكر	اولا يجوز الرجوع في الجذث ث	ث
ض ضرورة والد فن حد	يث	حتى يبلغ الميت وان اعاره البناء والغراس مد	ة و	احدث بعدها بناء ابيع ح	ح
ه هدمه واماماً بنى	من	تلك المدة فان شرط انه يقلع مجانا	حين	يرجع لزمه والا فان اختار ر	ر
م مستعيرها القلع قلع	ا	لانه يلزمه تسوية الارض وان لم يخر	و	اخاره المالك ك	ك
م منه قلنا له اختر	شيئاً من	بين اما ان يتيه باجرة او يقلع ويضمن انتص	هذا الشهر	وقيل او يسلم قيمة البناء ا	ا
ن نعم لو تشاحا فشيء	خ العلم	يختارون الاعراض عنهما حتى يختار شيئاً	و	للمعير دخولها ويديت ت	ت
ا اذا شأبها سواء	رضى	المستعير ام لا والمستعير قيل انه يمنع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف ف	ف
لم لمانعه كالسقي ونحوه و	الله	اعلم ويجوز ان يستعير شيئاً ليرهنه	و	هو في قول عارية اذا ا	ا
ت تلفت او يبعث	عنه	ضمنها بالقيمة والاطهر انه كالضامن فيجب	وقت	العارية ان لا يجهل ل	ل
ق قدر الدين وصفته	و	جنسه وغيره فان تلف مع المرتهن لم يضمن	و	ان بيع في الدين رجع بما ا	ا
ا اتباع به ولو	كان	له حائط فاعاره لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الانهدام جاز على الاعح ح	ح
ر رجوعه ولا يهدم مجانا	و	لكن يغير بين ان يقلع ويضمن النص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار ر	ر
ب بقيمة يوم اتلف فان و	لد	ت معه فالولد امانة وان استعارها فصار	بعد	ها الولد والمالك واقف ف	ف
ج جاز قبضه وكان عند	ه	امانة ولو اختلفا فقال المالك اجرتك	وما	اعسرتك وقال راكمها ا	ا
ن نعم اعرتني صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبتني صدق	ا	لمالك ايضاً ولا خلاف في الرد رد	رد
س سبيله ان يصدق	ا	لمالك (باب الغصب) الا	شبه	فيما وصفوا فوا	وا
ا ان حده على الحقيقة لا	لمجا	ان هو الاستيلاء على حق الغير عدواناً فا	ذا	غصب مستحقاً لم يحل ل	ل



ا	امساكه الا اذا	هد	فيه مانكه وان خاط جرح محترم مفعوب كان	لكن	نزعته ان لم يكن اثر	ر
خر	خروجه ممرضا ولو ادخل	في	سفينة لوحا مفعوبا وفيها محترم	والمكا	ن لجة البحر فهو	و
ي	ينسح حينئذ من	قلعه	وان بنى بساج مفعوب فعرض في الميا	ني	لم ينزع وما بقي	ي
س	سوى تسليم اكثر قيمة	تعز	ي اليه وان تلف المفعوب او تلفه وله	مثل	ضمنه بمثل فلو عديم	وا
م	مثله او وجده	ولم يرض	صاحبه بمن المثل ضمنه باكثر قيمة الى التعذرو	حيث	غصب ما ليس له مثل	ل
ي	يضمنه بقيته ولا	يترك	له زيادة بل باكثر قيمة ما بين الغصب	و	اتلف واذا وصل	و
الم	المالك وطالبه	و	المفعوب غائب ضمن له بدله فاذا	اما	عاد اليه ترادا ولو	و
خ	خرج به عيب	اند يضمن	الارش ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فعد	م	احدهما فصار قيمة ما	ا
ت	تبقى درهمين لزمه	ا	ن يغرم ثمانية وان قطع يد عبيد	و	جب الاكثر من نصف قيمة تعدل	ل
ر	رقبه او ارش النقص و	سوا	غصبه ام لا وان احدث نقصا يسرى	فوق	ذلك الى تلف الآخر	خر
ع	عددناه تالفا والزنا	ه	الزيمان كما اذا بل الخنطة ا	و	خط الماء بالزيت ولو	و
و	وقع مع الغاصب ماله اجرة	فا	لاجرة لازمة له مدة اقامته	تحت	يده ولو او لـ	ج
ال	الغاصب في الجارية كرها	سفر	عليه المهر وان طأوعته لم يجب	وعند	بعضهم يجب ولو	و
خ	خط المفعوب بما لا تميز	له	منه لزمه بدله وملكه على الصحيح	و	قبل لا ولو خلط برا	ا
ب	بذرة لم يقبل منه	الا	التميز وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	حول	هزلا ضمن السمين وقيل	ل
ب	بل يضمن اكثر الا	مر	ين منها وان احدث فيه عيبا كالصغ	وما	اشبهه وامكن ان ينزع	ح
و	ويفصل اجبر عليه وان	بعد	فصله ولم تزد قيمة الثوب فلا شيء له و	ا	ن نقصت قيمته جبر	ر
ر	رعاية له وان زادت فالزيادة	ه	يشارك فيها وان قصره وصقله وما	شبه ذلك	فلا حق له في ذلك	ك
ك	كما اذا صاغ الفضة ا	وكان	خشبا فعمله بابا وان اشترى في الذمة	و	نقد الدراهم المفعوبة فلا	ا
ض	ضمنان في الربح والواجب	فيه	رد مثل الدراهم وان اشترى من الغاصب و	هو	يعلم وتلفت	ت
ال	العين عنده فهو ضا	من	والقرار عليه وان لم يعلم فكل ما	يكون	ملتزما ضمانه بالبيع فلا	ا
خ	خلاف انه لا يرجع به	ا	لمشترى لقيمة العين نعم في الاجزاء خلاف	منصو	ص عليه اذا تلفت لا بفعل	ل
ي	يكون منه والصحيح ليس له ا	ل	جوع وما لم يلتزم ضمانه بالبيع وقد	با	شر منفعته كالمهر فالصحيح	ح

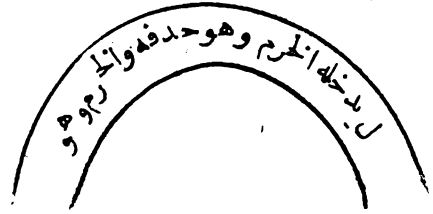


ل	لا يرجع به ايضاً فان لم	يا	ته فيه نفع لقيمة الولد رجع به و	اذا اتى	الغاصب بالطعام المأخوذ	ذ
و	واكله الضيف لزم رأ	سه	ولا يرجع به على الغاصب وكذا الوقر	به	لمالكه فأكله ولو	و
هـ	هيج طائراً بعد ان حل	و	ثاقه ضمنه وان لم يهيجه ولكن قمع عنه	ظرفاً	او قفصاً فان ثوا	ا
و	ووقف قليلاً لم يضمن و	الا	ضمن ان طار غلب القمح وان قمع زفا	في	الارض مطروحا فسال	ل
ف	ف فيها او منصوباً فسقط بالا	قدام	على القمح ضمن وان سقط من	موضعه	بعارض اخر فلا ثم	م
ا	الحر لا يضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفاه و	نقول	ان مجرى الصليب ومجرى	هـ
ع	عوداً للهو وكل ما	لا	يحل الانتفاع به واحد لارض على	من	يكسره (باب الشفعة) والنفاذ	هـ
ل	لها مخصوص لا	يكون	الا في جزء مشاع من عقار اذا احتمل	ذلك	الجزء القسمة فاما ملك	ك
ن	ناجز قسمة	فا	نه لاشفعه فيه وفي الغراس والبناء الشفعة ان	بيع	مع الارض بلا قول	قول
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اماما انتقل	عنده	بوصية او هبة	هـ
ا	التطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة و	ا	لاخذ يكون بثن المبيع	ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غير مثلي اخذه بقيمة الثمن ذلك ا	ليوم	المعتود فيه ولو ان فت	فت
ي	يشترى شتمصاً مؤجلاً فالأ	شهر	من الخلاف انه يخيرون ان يحل الثمن الذي	نصب	وياخذ في الحال	ال
م	منه او يصبر لحلول السد	ين	وياخذ ثم الشفعة على الفور فان طلبها	عند	البيع ولم يمسد	د
ر	ربها ثمناً فله امتها ثلث	ثم	اذا علم وهو يأكل اوفى حمام او صلب	هـ	امه لى	ي
ا	اتمامه ولو ادعى انه	نزل	به الخبر ولم يصدق عذر الا ان كان الرا	و	ي ثقة وان كان الاخبار	ار
ا	ان الثمن القسمة وكان	د	ونه لم يسقط حقه وان دل ذلك	اليوم على	البيع او ضمن الثمن ثم	م
س	سأل الشفعة جاز ودرده	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ فلو	انه	ترك القبض لم يحل حل	حل
ت	تركه واجبر على القبض كا	ر	ها حتى ياخذ الشفع واعلم ان الشرع حا	ظر	اخذ بعض الشقص لبعضه	هـ
ع	عليه يضمر به و	الشجرة	اذا اشترت بعد الشراء الموصو	ف فعند	ما يؤخذ ينظر ثمرها	ا
م	ما كان بارزاً لم يدخل	و	ما لم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك	من	الشفعة جماعة فكيف	ف
ل	لهم الاخذ اذا	كان	انصبتهم مختلفة فيه قولان الاصح منهما نا	ظر	الى الا نصبة فيقسم	م
م	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثاني على قدر الروس فان غاب بعضهم فالمر	وف	ان من اقام	قام



خ	خير بين ان يكون آخذا المكل او	نا	ر كاله من غير تبعض ومن قدم منهم الى	المكان	انتزع حصته ولو غرستها	ها
ب	بعد الشراء فلا شفيع طلاق	بك	بها وتقلع ما غرسته مجانا لانه شريك	و	لم يأذن لك ولو	و
و	وقفتهما فله فسخه و	الا	خذ فان بعته اخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ن	نقض بيعك واخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	اثمن صدق قول	ل
ا	المشتري ولو انكر الشراء	رد	عاه البائع اخذ منه وسلم اليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م
هـ	هو ان المشتري اوفاه	يومئذ	فهل ياخذ القاضى ويحفظه معه	للزمان	الذى يعترف فيه ام يطلق	طلق
ذ	ذلك تحت يده حتى يقع	الا	عترف بالشراء وجهان احدهما الثاني	و	الذى له من الخيار المؤسس	ر
هـ	هو خيار الرد بالعيب فقط و	مير	اث الشفعة ثبت لورثة المستحق ومثلهم	مثله	كالشراء في الشفعة يلزم	ن
ا	الطالب منهم ان يقطع الا	شجبا	ريأخذ الكل او يترك (باب القراض)	و	لا يصح العقد فيه	هـ
ب	بغير التبرين بلا نزاع	ع	الا انه لا يصح في مغشوش ولا مجهول وو	قعت	الصحة فيه على تعيين ما	ا
ح	حصل عليه القراض	الذي له	قد يشترط لهما الاختصاص والاشراك في الر	اما	لو قال على انه يصير	ر
ر	ربحه لك اوريد ما بيع بد	ين	لك فهو قراض فاسدا اذا تصرف فيه ل	م	تصرفه واجرة المثل نصيب	ب
ال	العامل فان باع بمالا يتغا	بن	الناس بمثله لم يثمد تصرفه فيه ولا يجوز	ز	فالا على جزء معلوم كربعه	هـ
ش	شطره وفي وجه صحيح	منصو	ص لوقال والربح يتناصح وحكما بانه ير	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا
عر	عرف انه يعم ولا	ر	وجوده ولا على معاملة شخص بعينه	و	تعليقه بشرط لا يصح	ح
ب	بل لو قدر مدة وقال	فا	ذا خرجت لا تبع لم يصح وان قال اذا	خرجت	لا تشترص وان شرط تصرف	ف
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط عمل غلامه و	يو	مر بالاحتياط وهو	و
س	سلامة البيع من الغبن وسو	هـ	كالبيع بذسيئة فلا يؤجله ولو يو	م الا	بأذن وله شراء المعيب حيث	ث
ر	رأى في شرائه غبطة	حتى	ان المعيب الذي فيه غبطة لا يجوز لا	حد	هما رده حتى يتفقا اولا	لا
هـ	هما على رده وما	قبض	لقراض لا يسافر به بغير إذن فان اذن	وسا	فرجاز وحيث	ث
ا	اتفق العامل من المالك	على	نفسه في الحضر غرم وكذلك في الاسفا	ر	على القول الصحيح	ح
ثم	ثم نصيب العامل فيما ز	عه	بعضهم بملكه من حين يظهر الر	يج	والاصح انه لا يملكه بغير	ر
ا	القسيمة والصحيح ا	المالك	في شجر مان اقراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الربح وكذلك	ك

ن	نتاج رقيقة وكسبه وبعض	الناس	يقول هو مان قراض وما حدث من نقص	في هذا	المال وكان قبل تصرفات	ات
ا	العامل فالاصح فيما	صر	حوا به انه من رأس المال وما نقص	وسر	ق منه بعد التصرف	ف
ن	نبيـه من الربح	وا	ن اشترى للقراض في الذمة وهلك المال وفا	ت	قبل ان يسلم العامل ما	ا
ذكر	ذكر من الثمن فقد قيل الا	مر	فيه يلزم العامل وفي البويطي يلزم المالك و	فر	ق بعضهم وقال اراد ان تلف قبل	ل
ال	الشراء فالعامل يطالب	به	اما بعده فيطالب رب المال ويكونان فا	سخين	له عتي ارادا واحدهما ومتا	ا
ر	زال عقل احدهما او مرض	الى	ان اغنى عليه انفسخ العقد	واذا	ختلفا في قدر ربح	ح
ح	حصل او قدر رأس المال	عد	نا الى قول العامل بيمينه وكذا اذا حصل	غر	م فيما اشتره وانكر	ر
ا	المال كونه للقراض فا	ن	القول قول العامل وكذا اذا قالت اد	يت	اليك المال ولم يعترف	ف
ف	فان عينا جزاء للعامل	وجرت	المنازعة في قدره تجالفا ولا نحكم له	بشيء غير	الاجرة باب العبد اذا كان مأذونا	ا
في	في التجارة فما يسلمه	من	دين التجارة يقضى من مالـ التجارة	او	من كسبه فان لم يف امهل	ل
ح	حتى يعتق ولا يطالب في	هذا	سيده ولا يتجر الا فيما اذن له وان	حذر	ه من شيء اجنبه ومتا	تا
ر	رسم له التجارة لم يجز له	الا	جارة ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ت	ولا يتصدق على الناس	س
و	ولا يبيع بذسيئة وليس له	مير	اث من ميت وان ملك ما لا لم يملك	منه	شيئا ولا يخرج شيء	ي
ف	فيما باعه مستحقا طوب	ا	لعبد وسيده وان اشترى بغير اذن السيد	فا	ليبع باطل وليس	س
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقبته لان سيده ما	نصيه	لذلك نسمع يطالب لو	و
ف	فارق الرق وصا	ر	حرا (باب المساقاة) تعقد بلفظ المساقاة	و	بما يؤدي معناها وموردها	ا
ال	التخل وانكرم لا	غير	وان ساقاه على ودي الى مسدة و	العر	ف يقضى يانه لا يحصل	ل
ح	حله فيها او كانت الاحتمالا	ت	بتعارضة لم يصح ويشترط كون الودي والا	عنا	مغروسة وان يكون قد	د
ر	رسم مدة يعلم	الناس	ان العقود عليه يسبق فيها ولا تجوز	الا	جزء معلوم من ثمر عتب ونخيل	ز
ف	في نفسه معلوم كالثلث	و	لوعين له ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	تغر	ير او تلزم بالعقد والزموا	وا
ال	العامل كل ما	حصلت	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والسقي الذ	ي	يحتاج واصلاح المسائل لروي	ي
ا	الشجر كالسواقي وما	بين	الاجاجين وعلى رب المال ما يحفظ به	الا	صل مثل الحيطان والدلو	و
و	والرشا وحفر التهر و	النصو	ص انه لو اشترط ان يستعين في العمل	بثلاثة	او اقل او اكثر ارقا	ا



ل	رب المال — جاز و	ر	ب المال يترك له اليد وهو أمين فيما	ا	دعى عليه من خيانة فليسو	لو
ي	يثبت انه خائن ضم	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	حر	اسه استؤجر من يحصل	صل
ذ	دفع الضم — سر به و	يو	خذ الاجرة من العامل وكذا اذا هرب او خا	ف	قتستر يستأجر عامل ولسو و	و
خ	خرج فقيرا انفق ر	ب	المال باذن الحاكم فان انفق بلا اذن فخرط	وهى	لا تلزم العامل فاذا ا	ا
ل	لم يجد من يقرضه فله	ا	ن يفسخ وللعامل الاجرة الا اذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة فحصل	ل
هـ	هناك الشركة مع انفسا	خ	العقد فيبيع المالك او يشتري نصيب ذا	ك	او يصبر وان مات وسمع ح	ح
ال	الوارث باتمامه فليس لصاحب	الملك	منعه والا استؤجر عليه من ماله	و	تملك العامل حصته من ثمر	ر
خ	خرج حاله — الخروج	اللو	جود منها (باب المزارعة) و	عليك	اذا اعطيت ارضك ك	ك
ر	رجلا ايزرعها و	يد	خل مملوك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على ارض فيها ا	ا
م	مغارس نخل او كرم	وبين	تلك المغارس بباض فلا تزرعه فيه	دو	ن المساقاة بل اذا ساقيت ن	ن
و	واتيت بالمزارعة تبعا جاز	ا	ذا كان البذر منك (باب الاجارة) ا	نك	تحكم حين تأمل احوال ال	ال
هـ	هذه الاجارة بانها بيع	للمالك	هى المنافع وتنعقد بلفظها وبمعناه	كقولك	اجرتك واكرتتك الفرس رس	رس
و	ونحوه ستة بكذا	و	تقول قبلت ونحوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فلا تصح فى الزمر ونحو و	و
ح	حولة خمر وختير و	الامرا	ذا كانت على منفعة معينة كاستأجرت	زيدا	الحج او السدابة لا ركها ا	ا
ذ	ذكروا فيه الجواز ولا	مرآة	فى صحتها على منفعة معلومة	ينصب	بها ذمته وتشغلها بتحصيل ل	ل
ف	فرس يركب او	سلة	يحفظ فيها فاذا استأجر ارضا لأجل	ز	راعة فليكن ساقيه اولها ا	ا
هـ	هناك ماء عند واذا	و	قعت الاجارة على معين فلا بد ان تعرف التى (ير)	يد	ها ركوب او حمل رباش ش	ش
والخ	والخبر بوصفها لا يكتفى وا	لزموا	عرفة قدر المنفعة وهى تقدر	ا	ما بالعمل كحج وركوب ب	ب
ز	زلفة واما بالزمان مثل	ا	لكنى فان تعذر بهما معا كالبناء قدر	يا	حدهما والا صحت انه اذا اجرها ا	ا
م	مدة تبقى فيها صح وا	لملك	فى المنفعة يبقى للمستأجر ولا يثبت با	لا	جارة الخيار وان كانت كالبيع ع	ع
و	وانما هى بيع بحكم	المجا	زوال الجهل بمعرفة جنس الاجرة والقدر والاص	غرة	ر فلا بد لهما من اتوال وال	وال
هـ	هذه المعرفة فلو شا	هد	ما لاجرا فا وعقد به جاز وتعليقها على	ا	لشرط لا يجوز ويجزى	ن
و	وجوب الاجرة مجرى الثمن	فى	البيع يجب بالعقد ويستقر بالاستيفاء ا	ومعناه	فاذا سلمها اليك ك	ك

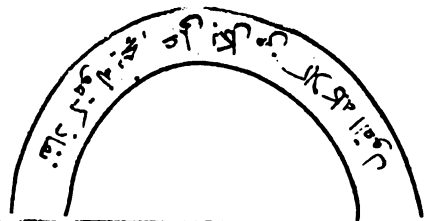


ز	زمان الاجارة استحق باء	جا	ع اجرته وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	اجرة المثل ونقولا	قول
ي	يجب على المكري ان يؤ	دى	ما يحتاج للممكن كفتح النادر وزمام	ا	لجل وحرامه وقبسه	ه
ا	اما ما يحتاج لكمال	الا	نتفاع كالحمل والغطاء فعلى المستأجر	و	الحش والبالوعة في اول	ول
د	دخوله ينتهي المالك وفي الا	خرى	اذا ملأها المستأجر فانه يسؤ	خذ	بتفريغه على الاصح وعلى	ي
هـ	هذا المكري ما جرت به	سنة	المكارة من الرفع والحط واعانة النسا	ز	ل والراكب ويترك لمن ليس	س
حر	حركته قوية وان اكري على وا	حداواثين	جاز ان يركبا مثلها ودونها لامن يز	يد	عليهما وان اكترى الى موضع	ع
ف	بفاوزه لزمه المسمى	و	اجر المثل للزائد ولو حملها فوق الشروط	ا	لمالك حاضر فهلك قيل	ل
ي	يضمن القسط فاذا شرط	عشرين	مثلا فحملها ثلاثين لزمه ثلث القيمة	و	هذا هو الصحيح وفي	ي
ن	نص اخر يجب النصف	وا (ن)	لم يحضر ضمن اكل ومتى تلف ما استأجرته	لم يلزم) مثله	بل بنفسه في الايام	ع
ا	الباقية دون السالفة وان ا	دخلوه	في العقد صحيحاً فعيب او بان به	عندك	عيب قديم ففسخت جاز ولو	و
و	وقعت العين المستأجرة في	حصن	غاصب منعها حتى انقضت المدة لم يلزم المس	أجر) بكرا	كما لا يكون ملتزماً ا	ا
ث	ثمن مبيع تلف قبل ان يقبضه و	تعز	ي اليه واذا مات الاجير في الحج ا	و	احصر قبل الاحرام لم يحصل	ل
ل	له شيء او بعد الاركان يثبت	واستقر	ت الاجرة وارق دما لما بقي وان احرم ومات	دو	ن تمام الاركان المقصودة	ده
ث	ثبت له اجرة عمله و	امر	نا المستأجر ان يستأنف من يحج عنه وان خا	نك	الجمال فهرب عنها فالنظر	ر
هـ	هناك للقاضي ينقضيها	ا	ما من مال الجمال او يقترض له او يدفع بعضها	بشرا	الى المكري ويسأل	سال
ا	ان كان ثقة جملة ا	لمنصو	ب عليها ينقضيها والانصب ثقة و	اي	العاقدين مات فنظم	م
ح	حكم الاجارة باق و	ر	سموا ان المستأجر امين وكذا الاجر اذا ا	خذ	العين وتلفت لا يضمن وقالوا	وا
ر	رد العين المستأجرة	وا (جب	على المستأجر وان اختلفا في الرد فانما نقضى	ونفول	ان القول مطلقا	وا
ف	في الرد قول المؤجر و	خرج	بعضهم وجها ان القول قول المستأجر و	في	ما اذا باع العين قبل	ل
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجواز ولا يفسخ لكن اذا لم يقع	التحذير	لمشتريها ثم علم	م
وا	واراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعتاق المؤجر ولا شيء له وقيل على سيده اقل	الا	مرين من اجرته او	و
ر	راتب نفقة له و	صر	حوا بتمتع تجوز اجارة العين المستأجرة وفي قول	سد	يدان عقدها للمستأجر لا بأس	س
ب	به وعليه الفتيان و	من	عقدها على عمل في الذمة لزم تسليم	الا	جرة قبل التفرق من المجلس	س

ع	ع — على الصحيح وان	عد	مت المعينة في اجارة الذمة او غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا	ا
ه	هنا بفسخها والمكرى فيها ا	ن	هرب أكثرى عليه فان تعذر ذلك	وا	عيا عمل المكترى بالسدى لذى	ب
ف	في شهوره ان شاء فسخ ا	ووقف	حتى يجده ولو خاط له قباء فقال ا	ياك	امرت ان تخيطه قيصاً فكذب	ب
ق	قوله وقال امرتني ان ا	قدر	ه قباء فالظهر تصديق المالك ولا تستحق	الا	جرة (باب الجمالة) وخروج	ب
ط	طريقها كتمواك من رد	ثلاثة	من عبيدى الآبقين او بنى لي حائطاً او حا	مل	غلمانى يالتاع فله كذا فيلزمه	ب
وا	وانما يلزمه اذا عمل و	اشهر	الوجهين جوازها على عمل معلوم وقيل لا	يدان) يريد	علا مجهولاً ولو استترك خمسة	ب
م	مثلا في العمل جاز وحصلت		الشركة بينهم في الجعل وشرط الجعل	ا	ن يكون معلوما	ب
ا	الا انهما اذا اختلف الا	مر	بينهما في قدره تحالفا ولو امره بفعل ثوبه و	حذ	ف ذكر الاجرة لم يصح	ح
ا	ان يطالبه باجرة والله	ا	علم (باب المسابقة) وهى بعوض كالأجا	ر	ة في الاحكام حرفاً بحرف	رف
ل	لازمة بالعقد وفيل مر	سله	لا تلزم بالعقد كالجعالة والاصح	الا	ول وتجوز على الرمي بنبل او	و
ح	حراب وعلى آلة الحرب كلها و	بين	خيل وابل وبغل وحمار وقيل والكا	مل	لا يسابق ناقصا	ا
ر	ربه آيس من ان يسبق	احد	امنهم ويشترط تعيين الفرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوى في القرب	رب
ف	في الابتداء والانهاء وتعيين	غلمان	يركبونها لا يشترط ويجوز لغيرهما	ان	يخرج العوض في دفع	ع
ال	المال على ان يكون	الملك	فيه للسابق ويجوز من احدهما ان اخرج	كل	منهما اشترط لتصبح	ح
ثا	ثالث فرسه كفرسيهما في	الجبا	راة ولا يخرج شيئاً فان سبقه او جاءوا مآ فلا	شئ	له وان سبق هو او الاخر	ر
ن	نعطيه السبق وان	هداه	الامام الى المسابقة واخرج من بيت المال جاز	فان) ذكر	ان المسبوق شريك	ك
ى	ياخذ مثل السابق فسد	و بعض	ما يأخذ جاز في الاصح والسبق اعتبار	ته	العلماء بالأعناق هذا	ا
ف	في الخيل وفي الابل بالكو	اهل	وموت احد الركوبين يبطل العقد دون	مما	ت الرامكين فان كانت	ت
ى	يوئذ المسابقة على	ا	رمى فلا بد من تعيين الرماة ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عرف	ف
ج	جعلنا عوضه وبادرنا	لقلمه	وسقط من الحرب الاخر واحد ويثبت	ا	لخيار للرماة لاجلها	ا
و	ويشترط معرفة عدد الرشق	وا	لاصابة وصفة الغرض ومداه وسنذكر	نواعا	من الرمي فليين اولا	لا
ز	زعمهم ان الرمي السدى	دخلوا	عليه محاطة او مبادرة او مناضلة	ثم	يشترط على الاصح	ح
في	فيهم بيان البادئ	ليلا	يقع انتشار والرمي قرع وغيره فاذا	ميرته بنوع	منه جاز فيل عرف	رف

هناك انه قرع	و	خرق او خسف او مرق او خرم ولا	ذكره	احدا منهم	الا
اذا شرط شرطا و	لسم	يف به فان شرط في الاصابة الخسف و	كان	بالشن حصاة ردت النبل	ل
لما خرقة سقط حسب لانه	يعلم	انه لولا الحصاة لخسف ولوعرض ما يعلم	المميز	انه عذر كريح هبت	ت
خطاته او نقلت الغرض	المنصو	ب او تلف القوس او التورفا خطاء غرضا	منصوبا	لم يحسب بخطا	ا
بنوه نعم لو اصاب صا	ر	محسوبا بل لو اصاب موضع المتبول بالريح فانا	تقول	يحسب له وليس	س
وقوعه بصدمة تضربه	حتى	لو اصاب الارض فاز دلف فاصاب	من ذاك	حسب و لو ان اهل الرمي	ي
هؤلاء الذين عمدوا و	دخلوا عليه	ما توابطل ولم يرقم الوارث ولا يضرب انكسارا	فوس في ذلك	(باب المسوات) لا بأس	س
والارض ميتة ان تحيا	وزم	ان من احيا مواتا لا يجب عليه اخراج	خمس	والكافر لا يحيا ما هو	و
حوز المسلمين حرموه عليه	و	له ان يحيا في دار الشرك وكذا للمسلم وان	عشر	عم المسلمون او كان لا	ا
ذآب عنها من المشركين واذا	ظهر	اثر العمار في دار الاسلام عليها تملك اوفى	دارا	لشرك الاصيل	ل
فالاظهر انه يثبت فيه	الملك (بالا	حياة والاحياء ينفك فان طلب الزراعة حر	نهاب) نصب	التراب حولها وان اراد	د
الحضيرة حوط ونصب على	الحجا	ز الباب او دارا فبان يبنى ويسقف	الدار	او يستأجر الشجر او الخيل	ل
ثم المعمورة للزراعة اذا كانت يثما	هد	ها المطر لم يحتج الى تهئة الماء وبالا حيا يملكها	على	ما فيها من المرافق نحو	و
المعادن والشجر وغيرها	ونفذ امره	ونصفه فيها ويجب بذل فضل الماء للدو	ا	ب لا للزرع واذا	ا
نزل بموت وتجره	وكان	قد شرع في احيائه واعلم عليه استحقاق	تميز	به وينقل الى وارث او رجل	ل
يؤثر به لكن	الظاهر	ان المتجر لا يملك البيع لما يحجره	وكذا	لا يؤخره فلو اخر	ر
العمارة وطالت المدة	و	لم يعمر قيل له اما ان تحيا او تترك	عند	ذلك يمهل او	و
سأل مهلة قليلة	لد	وام والاقطاع كالتجر ثم الشوارع والناد	ي	والرحاب وماوى	ي
كراع وابل والاماكن	المنصو	ية للمنافع لا تحيا ومن سبق الى شئ منها	ار	اد الجلوس لمعاملة او	و
نوم فهو احق بالتراف	رفي	ما سبق اليه ان لم يضرب بالمارة وان	طال	مقامه فلو شاء الارتحال	ل
ونقل مناعه جاز	السد	خول مكانه ان لم يرد رجوعا ولو	ز	عم انه يعود وما وصل	ر
يجب امهاله حتى ينقطع معا	ملسوه	عنه ومن حفر معدنا باطنا وهو مالا	بتسا	تا الوصول الى ما هو	و
وسطه الا بالعمل	فا	الصحيح انه لا يملكه الا اذا احيا ارضه وا	ستو	لي عليها ولا يزول عن ملكه الا اذا	ا

ل	الارض لم يصح وقيل	ن	أراد ان يشتري من المعدن دو	مر	زالت الارض فلو ان	ز	زالت الارض فلو ان
ل	ثمة منه سهلة الخروج	الفا	لاول اصح والمعدن الظاهر هو الذي تكون	وا	فيه انه يصح	فيه	فيه انه يصح
و	الكحل فن اخذ شيئا منها فهو	و	روالياقوت والنفط والمومييا	لد	اذا طلبت كالبليور وا	ا	اذا طلبت كالبليور وا
ا	يعطى اكثر منها	فـ	فالسابق احق ياخذ قدر حاجته	هـ	له وان ضاق وتنازعا	ل	له وان ضاق وتنازعا
ل	كان مما لا يحصل	ن	كان الموجود مباحا كالكاء والخطب وا	ان	اصلا وكذا الحكم	ا	اصلا وكذا الحكم
ح	يحجبها فلهذا يصح	اكثر الناس	كالواضع التي يصير الماء فيها ملحوا	يسلمها	ض ضرورة الا بمؤنة	ض	ض ضرورة الا بمؤنة
ر	يطبق اهله سفر	مالا	ان ضمن الامام ارضا لغيرها بالصدقة و	و	منها تملكها بالاحياء	م	منها تملكها بالاحياء
كا	ما يكون لمن زكا	واحسن	بعضر (باب اللقطة) الالتقاط جائز	لهم	الجمعة جاز ذلك اذا	ا	الجمعة جاز ذلك اذا
ت	ويعرف جنس اللقعات	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها وصفها وشهرتها في	يفعل	رايه في دينه فيستحب ان	ر	رايه في دينه فيستحب ان
ا	امكنها	وجها ت	بتعرفها في الاسواق وابواب المساجد	ودعا	وعفا صها ووكاها	و	وعفا صها ووكاها
ل	ان من التقط ليحفظ المال	واعلم	كل يوم مرتين ثم مرة ثم اسبوع ثم شهرة	الناس	هكذا سنة ينادي في	هـ	هكذا سنة ينادي في
ر	كانت مما يحقر	ان	مايكه لا يارزعه التعريف بل يستحب و	الى	ويسلمه عند الوجود	و	ويسلمه عند الوجود
س	انه قد اعرض ويئس	كل	متعلقة بذكرها فاذا ظن	نفسه	اوجبتا تعريفها مادام صاحبها	ا	اوجبتا تعريفها مادام صاحبها
وا	حدث من زوائدها سوا	ما	صاحبها قبل لتمام اخذها واخذ	واجابه	سكت وتلك فاذا نادى	ك	سكت وتلك فاذا نادى
لا	منه الحسك باننا لا	تعجب	ان مضت السنة ولم يطلب تملكها وضمنها وما	ا	المصلحة والمنفعة له و	ا	المصلحة والمنفعة له و
شب	بزيادة متصلة والنشب	منه	داه حتى يملك فان تملك وجاء صاحبها اخذ	المما	نضمته قبل التملك يل له	ن	نضمته قبل التملك يل له
ا	قيل بجواز واما العبد فما	بـ	التقاطه الا للحفظ لا للتملك و	ليك	الضايع في الحرم ليس ا	إل	الضايع في الحرم ليس ا
ع	متعد بذاك فليترع	فهو	هذا قول يميزه فان التقط	وغبر	ثبت صحة التقاطه	ث	ثبت صحة التقاطه
وا	ص عليه والمكاتب قانوا	منصو	برون حينئذ المنتقط هو السيد كذا هو	هم	اما بأذن السيد فيصح و	ا	اما بأذن السيد فيصح و
لم	الجارية التي لم	صحاب تقول	من التواين قول يجب نزعها من الفاسق والا	وظهر	يخبر لقطته	ن	يخبر لقطته
ن	وجد ضالة لها بالجرى	من	لا يجوز التقاطها للتملك بل للحفظ و	ن	يحرم وطئها اذا وجد	ي	يحرم وطئها اذا وجد
و	لا يلتقط للتملك ولو	ذلك	قوة كالبعير والفراس او وجد طائر اكل	له	امتدح كالتابي او	ا	امتدح كالتابي او
ا	لا يمتنع من ذلك كالفهم وغيرها	ما	التضاء جاز وكذا غيره في الاصح و	شوكة	لقط للحفظ	ل	لقط للحفظ



م	مَنْ صَغَارَ الْإِبِلَ	وتو	ابغ البئر من أولادها يلتقط للتبليك و	احسن	من ذلك الفعل	ل
تح	تحفظها لملكها	في	يدك وتبرع بانفاقها وانت مخير بجو	ز	لك بيعها في الحال ونفاذ	نفاذ
ر	رسم البيع منوط على	المنصو	ص باذن الحاكم ان كان موجودا فاذا وقعت	يد	ك على الثمن جازا	ك
ك	كما سبق تعريفها وتملكه وان ا	ر	دت ذبيحتها واكملها جاز وتضمن اذ	انتصب	لها مال كبحق	ق
و	واذا اردت عرقها	في	يدك ثم تملكها وتنفق باذن الحاكم والاكل لا	ز (يجو)	في حيوان مأكول	ول
ي	يوجد في البلد في ا	شهر	الوجهين (باب اللقيط) التقاط المنبوذ لا	يد	افع في وجوبه لحرمته	ه
ج	جنابه فان وجدته	صفر	اليدين فتمت من بيت المال فان وجد معه ما	لا	وكان عـلى	ي
و	وجه ينسب اليه قالـ	عا	م الاصحاب هو للقيط ينفق عليه منه الا ا	نه	يحتاج الى اذن	ن
ز	زعيم الحكم ونحكم باسلا	م (اللق	ط بدار الحرب اذا كان بها مسلم واحد وهذا	متعجب منه	ثم لا يصح	ح
فيه	فيه رق وان كان مما	ثلا	لرقيق ويترع من الفاسق والعبد	واذا	اخذه كافر وقد قضى	ي
ا	انه مسلم فلا يبـو	ث	له معه والحضري اذا التقطه بدوى	ثبت	يده عنه او حضري يرجع	ع
ل	بلد غير بلده	وعشر	ة البلدين متقاربة جاز والبدوى بالبدوى	تقول	يجوز له به التنقل	ل
و	وان التقطه اثنان فا	ين	يقف الاصح انه يقدم غنى ومقيم على	ما	سواهما وعند التساوى	ي
ق	قارعا بينهما	وفي	مستور العدائنة والعدل تقديم العدل	احسن	فيجب وان ادعى مسلم منه النسب	ب
ص	صحيح الانتساب و	ر	جمع اليه وان ادعاه كافر قبل منه و	الز	منه تقطعه بذلك	ك
و	ولا يتبعه في كفر وملازمة	بيع	وكنايس الابينة ينسبه ولو	يد	عى نسبه عبد وقبل	ل
هـ	هذا سيرة صح وكذا	من	غير قبوله في الاصح ولحقو نسب الوالد الكا	ين	لا يصح بدعى امرأة الامن	من
و	وراء بينة تقيمها وقيل	العا	دمة الزوج بلحقها دون المروجة	واذا	ادعاه اثنان وكل	كل
ا	اقام بينة او ما اقا	م	واحد بينة عرض على القافة فان ا	جعت	انه ولد احدهما	ا
س	سلم اليه دون	الثاني	وان نفته عنهما او الحقته بهما اولم يدرما	تقول	اولم يكن هنالك	ك
قا	قافة ترك فان بلغ و	جاء	الى احدهما وانسب اليه قبل وا	ما	اذا ادعى رقه رجل	ل
ط	طالبناه بينة انه ملكه	ابن	امته او شره ونحوه فان قتل اللقيط اخذ الاما	م) اشر	ف ما يراه من دية	هـ
ا	او قصاص وان قذف وو	الدو	ه مجهولون فادعى الحرية وحصل من	اتخاذين	الانكار فالتقوى	و

ل	للقاذفين على الجند	يدار	جاا للحكم الى اصل برآة ذمته	و	لو بلغ اللقيط الموصوف	ف
ثاني	ثانيا عزيمه عما كان عليه وهو	غلام	من الاسلام الى الكفر فانما	تقو	ل ان حكم باسلامه في	ي
ا	الصغير تبعاً لايه فان	الظاهر	انه لا يقصر على الكفر وان كما تقو	ل	باسلامه تبعاً	ا
ل	لدار شددنا عليه	وحاصر	ناه فان صمم عليه تركاه وان اقر بارق بعد	ما قدم	وتصرف وباع ونكح	ح
م	مدة فان كان قبل اقراره بهذا	الملك	قد اقر بالحرية لم يقبل والا بطلناه فيما	عا	الى اثبات احكام	ك
ت	تضر بفسيره في الزمن	المجا	وزوتقبل في المستقبل (باب الوقف) لا	مرا	ان الوقف الصحيح	ح
ح	حق وفرة فن ز	هد	لله في عين معينة ووقفها صح	وما	يصح الا فيما يستمر	ر
ر	رسم الانتفاع به	مدة	مع بقاء عينه كعقار وحيوان واثاث و	اغلا	ل وشرطه بر ومصرف	وف
ك	كالوقف على القناطر	ثم	لا يجوز على حربى وفي الصدقة على الذمي	ثو	اب فيصح عليه وقفنا	ا
و	والوقف على نفسه لو	ار	اد باطل ولا يصح على مجهول وجنين وقصه	دك) به	العبد لا يصح ولو	لو
ا	اطلقته ولم تقصده ار	تفع	الى سيده والوقف المعلق بشرط	وما	كان منقطع الاندأ فذلك اصلا	ا
ل	لا يصح وهو كالوقف على	ا	لمجهول ثم على الفقراء واما المنقطع الاخر مثل	ا	لوقف على من يعلم	علم
ح	حل الوقف عليه ثم على ا	لما ليك	الارقاء لانفسهم او على مجهولين وما	شبه ذلك	صح على الاصح وكان	ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريبا للواقف وان وقف على زيد	ثم	على الفقراء فـ رده	هـ
ف	فهـ اذا وقف مصر	فهـ	منقطع الابتدأ فيطل ولو	انه	وقف وسكت اذا	اذ
ا	انشاء عن مصرفه	الى	حد لم يصح في اصح القولين و	اذا	اراده اشترطنا	ا
ل	له الفاظا صريحة يثبت باد	لها	كوقفت وحبت وسبلت واما تصدقت فا	ن كنت) نا	وباله صح وكذا اذا اوضحت	ت
ر	رسمه بما يقتضى انه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا ا	دبت (مثا	ل حرمت وابدت فليس بصريح	ح
ا	الا انه ككتابة فيه	ثم	اذا شرط فيه الخيار وان يبيعه	ا	ذا شاء او يرجع او قدر	ر
ب	بسنة بطـل واذا	اقبل	الوقف انسان فالملك فيه لله جلتا	سما	وهـ وبعضهم بصير الملك	ك
ع	عنده للموقوف عليه لانه	الزعيم	في الغلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	ضعف ذلك كونه ما	ما
ي	ملك وطى الموقوفة عليه	بالا	جاء لكن اذا وطئت كان يملك مهرها	منفردا	وكذلك لو جاء من قبل قيل	قيل
ج	جارية الوقف واد ملكه وجاز	شرا	وهـ منه وقيل لا يكون ملكه	فانه	ولد موقوفة فيكون مثلها	ا

و	وإذا اتلف الموقوف	فوحا	ز الناظر الغرم اشترى به مثله	يكون	وقفا مكانه فان فضل	ل
ز	زيادة شري شقص وإذا جعل	رب	الوقف الناظر لرجل تعين والا كان امره	مرفوعا	الى القاضي ويختلط ناظره	و
فيه	فيه كما يختلط في	الممالك	المنسوبة اليه ويتفق من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يعينها	ا
ال	الواقف جعلناها	في	الغلة وبصرف الغلة على شرط الواقف من	تنو	بع مصارفها فلو	و
ط	طراً من الواقف اثار او	جا	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يمضه الناظره	وخا ين	واسومات من كان	كان
ي	يستحق الوقف ثم ز	حف	اليه البطن الثاني فوجدوه مؤجرا فا	مثل	القولين انفساخها بالموت	ت
و	وقيل لا تنسخ بل	سهم	البطن الثاني تتعلق بالاجرة	يا	خذونها منها من سن	سن
و	هذه المدة المستقبل ولو وقف	وطرد	الوقف على عمرو وحجرة و	زيد	ثم الفقراء فعد منها عمرا	ا
وح	وحجرة اخذ زيد	الكل	وبعد الفقراء (باب الهبة)	و	الهبة قريبة واصصل	صل
ذ	ذلك انها تجاب المودة	وا	لا جروهي للاقارب افضل ويستحب لذوي	العطا يا	تساوى الاولاد فيها	ا
فا	فاذا وهب لمحتاج	سر	افهوا فضل وتسمى صدقة وما	يها	دى به الاخوان ويحمل	ل
ل	لهم فهو هدية وشرط ما	و	هب ان يجوز بيعه فان قال امرئ	الدا	ر هذه او جعلتها لك	ك
ر	رقبي سواء قال و	اهلك	بعدك ام لا كل ذلك يصح ولكن لا يد	خل	الموهوب ملكه الا بكلمة	لمة
ا	الايجاب والقبول واقبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تحت يد الموهوب	واذ	ن له في قبضه فانما يملك	ك
ب	بعضى زمان يتأتى قبض	الممالك	الموهوبة فيه وان ماتا قبل قبض جزء	انا	ب الوارث فيه وان	ان
ع	عن اللوالد فهو	طائفة	من ماله لولده جاز ولك ان ترجع فيما	ديت	منها لولدك وكذا الامهات	ت
و	وسأر الاصول	وكان	الزيادة المنفصلة للولد لا المتصلة و	نكره	ان يرجع الا اذا روى	ق
ال	النظر ورأى في	ذلك	مصلحة وشرط رجوعه بقاءه في سلطنته	خا	ن كاتبه او رهنته قالوا	ا
ح	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى يفسخ الرهن والكتابة او يجرها	نصب	لغيره وحاوا	ول
ر	رجوعا فيه لم يجز فان باعها	ذى	الموهوبة او وهبها ثم عادت لم يرجع	ونو	جب جواز الرجوع في المؤجر ثم	م
ف	في وجسه ضعيف	الجنة	لا يرجع ووطئ الاب للموهوبة لا يكو	ن مثل	الرجوع في اصح ما نقلت	ت
ال	العلماء وقيل يكون رجسو	عا	ومن وهب لمن هو اعلى منه ندب ان	يا	خذ منه ويشبه ولم يكن	كن
خ	خروج الثواب لاز	م	له على الاصح فلو ان رجلا وهب	رجلا	شيئا وشرط عليه هو و	و

ليس اجاز وفيه القبض وهو اسقاطا

منه في الميراث

ا	ان يعطيه ثوبا معلوما مثل	اربع	او قية من الفضة ونحوها فاذا	اقبل	صح وكان الحاصل	صل
م	منها ينعا وان شرطه	وعشرين	هو مجهول لم يصح (باب الوصية)	و	تصح (من خر يكون مكلفاً	ا
س	سواء المسلم والكافر و	في	السفيه خلاف الاصح صحتها ولا	يا	تمن الا مكلفا لا يرتاب	ب
ا	احد بعد الته خرا وفي	العا	دم البصر خلاف الاصح يجوز ان يكون	ذاهباً	بالوصية اليه ويصح	ح
ج	جعلها الى اثنين فلا يقو	م	احدهما بالتصرف دون الآخر اذا	ادخل	الاثنين شركاء واذا	ا
ا	اراد ان يوكل في	الذى	لا يتولى مثله جاز له ذلك ولو	يزيد	وصى ان يوصى لم يجز بل	ل
ز	زعموا ان له ذلك	بعد	الاذن ولا يتم الا بالقبول وله ان	يا	قن به لفظاً كقوله	يا
و	وقد مات الذى وصا	ه	قبيل وكذا فعلا في الاصح ولو ان	رجلا	قبل الوصية في بقاء	ا
ا	الموصى لم يكف ولو	ادعى	العزل ان عزل ومن اوصى الى عدل	من الرجال	فله عزله اخصر خبر	خبر
فيه	فيه بفسق ام لا و	النسا	س مجمعون على ان شرط الموصى به الاباحة	فكل من	اوصى بمحرم فذلك	ك
ال	الوصية باطله ولو	صر	ح بالوصية لو ارث صحت في الاظهر اذا	اجسا	ز الورثة واكثرهم	م
ق	قال بصحتها لقائل	ولسد	اخذ في الكفر بعد الاسلام وكافر محار	ب	وتستحق الوصية عندنا	ا
ب	بالموت اذا لم يتعين	الا	هل لها كالفقراء فان كانوا معينين	فهمو	موقوف على قبولهم فان	ن
ض	ضرب الموصى له في الارض ا	شرف	القاضى عليها حتى يعود فان قبلها اخذ	الذى	حدث من زوائدها وفي	ى
و	وفاته بعد الموصى يذقل	الملك	في القبول الى وارثه واذا اوصى بالثلث اجر	نا	ما والورثة اذا	ا
هم	هم فقراء فاقصر	ووقف	دون الثلث فهو اولى اما اكثر منه ان ارا	د	الوصية به امرؤ	مرؤ
و	وليس له وارث بطلت	ا	لوصية في الزائد وان كان له وارث فقال رأ	يت	ان اجيزها فاشبه	اشبه
ا	القولين الجواز ثم التطوعات واله	طاما	وصى به منها فهمو من الثلث	واذا	جعل من الثلث واجباً	ا
س	سلم منه فليسوا اطاق و	زل	الواجب في الوصية جعل من رأس المال ثم	نا	مستى ما نزل	خل
ق	قوة المرض فتسرعاته في	الملك	الذى له موقوفة على الثلث ان اتصل	دا	وه بالموت وكذلك	ك
ا	التصرف من المحارب حاله	المجاهدة	والتحام القتال يكون	مضافاً	الى الثلث وكذا التصرف من	من
ط	طالب دمه مقبيل	الى	قتله او كان في سفينة والبحر متموج وكل من	انتصب	لوصية وهمو	و
خا	خائف كخوف هؤلاء لا يجاو	ز	هم حكمه وتعتبر من الثلث قيمة العبد في	مثل قوله	اوصيت لفلان بخراج	ح



م	مملوكي واذا عجز ثلث ما	يد	عما تجز في المرض قدم الاول اما الوصا	يا (١)	ن تفرقت او وقت دفعة واحدة
س	سواء فيقسط على الجميع	وقبض	كل نصيبه فان اعتق الموصي فيها	عبد الله	ثم عجزت لم يقسم
ال	العتق بل يقتضي بقسطه	على	الاصح وان كان كلها عتقا جزوا ثلاثة اجز (٢)	ويا	مر بالقرعة فهي من ادلة
س	سنة رسول الله و	الناصر	ون لسته يعتمدونها عند الضرورة و	ابا	ها بعض الصلحاء واذا واذا
ا	اوصى له بعين حاضرة	و	هي ثلث ماله وباقيه غائب او مؤجل الى	بكر	ة غد مثلا وارادها فليس س
ك	كذلك بل ما استطاع	طامه	من الثمن وحضره لك منها قدر ثلثه	و	توقف العين وكذا هو لا يمكن كن
ن	نصيبه المنجز منها لانها	نمز	ي اليهم فلا يتصرف في بعضها دونهم حتى	يا	خذوا مشيها وما ما
و	وصى به من عين سيملكها	فلتب ايلما	مثلا وملكها جاز وكذا بمجهول كاحد	غلمان دوابي	وبالابق قبل قبل
ي	يعود وبالطير الطائر	وما	اشبهه وما ينفع به من التجاسات	ويا	مر الشرع باقراره عليها ا
ج	جاز الوصية بها كازيو	ن (النجسة	والمرجين والكلب وتبطل فيما حرم على	صاحب	لها انتفاع بها كالشعول ل
و	والخسبر واذا كانت	و	صيته لا قربة اعطوا وسوى بين القاصي و	الدا	ني فان قال للاقربين منها ها
ز	زحزحنا الابمسين و	جمل	الكل للاقربين ويقدم ابن على اب فيما	رو	ي واخ على جد وكانت ز
في	في القرب الام كالأب و	في	البنت والابن الحكم سواء ويستحب ان	يا	خذ كل من حضر ر
هـ	هناك من الفقراء اذا كان	الا	بصا لهم فان اقتصر على ثلثة جاز واذا	اخا	لط بين الفقراء وعمرو و
ا	الوصية فهو واحد منهم	شر	ع في الحكم لو يعطى اقل شيء اجز	نا	ه واذا اوصى بشيء ي
ل	لجل امرأة فالحكم	فيه	ان يعطى حلقها الموجود حال الوصية	وما	اوصى به للعبد حكمتنا ا
ع	عليه بانه اسيد فلو	مد	في عمر الموصي حتى عتق العبد فهو له وان	ا	وصى لرجل من رقيقه برأس س
ص	صرف فان لم يكن له	ر	قيق بطلت وان كانوا قتلوا بموت وما	شبه ذلك	وبقي واحد قتلوا وا
ب	بشيء له يأخذه برأ	سه و	ان قال اعطوه شاة تناول المعية والذكر	واعلم	انه اذا اوصى بدابة كانت ز
و	واقعة من بسين	الد	واب على الفرس والبغل والجار في الاصح و	ان	قال اعطوه من حاصل ل
هـ	هذه الكلاب كلبا اعطينا	وبقي	له الباقي وان لم يخلف الا كلبا لم ينظر الى	العدد	والجمع واعطيناه ثلثه وفي ي
و	وصيته بفوس يستعمل	الظاهر	من لفظه فيعطى قوس ندفي اورمي وان كان	المذ	كور قد اقترنت به هـ
ا	الدلالة على احدهما عمل	في	ذلك بمقتضاها واذا اوصى بالحج وسواء ذ	كرمن	رأس المالك ام ام

سكن الخامس التحرك ويجوز فيه العتيق

في العتيق من الميراث

س	ملك به مملك. اثبت فان	الد	خول فيه من الميقات وقيل ان جعله من	ثله	كان من بلسه نفسلا	لا
كان	كان او فرضا والصحيح فيما	ملوه	هو الاول وان قال او صلوه	الى	جز او سهمم هذا	ك
ا	اسم يقع لكل مالا	مده	به مما يتمول لا يختص بدرهم ولا	عشرة	ولو كان قوله	قوله
ل	لهم اعطوه مثل ابني	ثم	لم يكن له وارث غيره حكنا	با (نصف	وصية وان اوصى مثلا بشاش	ش
خ	خز لزيد ثم اوصى به لعمرو	دخل	الاثنان فيه شركاء ولازوم	لها	الابنوت الموصى وتبطل	ل
ا	اذا رجع بقوله فسخت و	عد	ت عنها ويحسد وكذا اذا عين ما وارثه	وعدد	ها منه او كانت	ت
م	معلقة فسخها بارتها (ن	وخرج منها	باقباض وكذا بغير قباض في	ا	لاصح وكذا الوهبها والحكم في	ي
س	سائر التصرفات كذلك	ونزل	العرض البيع منزلة البيع وتزويج الرقيقا	لموت	والمذكر وتأخير لا يفسد	د
ال	الفعل له رجوعا ولو طعن	ا	لبر الذي اوصى به او اوصى بشيء	من	الصدق فبجده جعلنا	ا
م	منه ذلك رجوعا وصارا	ملك	فيها بعد الموت للوارث وان جعل له	الثلاث	من طعام معروف في	ف
ت	تعين له واذا خلطه كان ر	ا	جعا (باب العتيق) قد ندب	الى	العتق وصريحه عندنا	ا
حر	حرية وعتق وامسا	لمجا	ز وان كنايات فكثيرة لقوله انت سائبة اولا	عشر	يبتسبا وانت برى	رى
ك	كذلك وكل طلاق	هد	م النكاح صريح او كناية فهو كناية في العتيق	غير	النسبة لا يفسده	ه
و	واما الصريح فينفذ مع	عد	مها واذا علقه بصفة حصل عند وجود	ها	شمل قدوم سفر	فر
ي	ينظر ومطر يكو	نوا	ذا علقه بصفة ورجع بالقول لم تبطل الصفة	واقول	انك اذا وهبت	ت
ج	جارية قد عقلت عتقها وا	خذا	التهب بطلت الصفة وكذلك البيع ويحسد	في	ابطا لها فلو باعها	ها
و	واستعما دها البائع	واقام	بملكها ووجدت الصفة لم تعق والتعلق	المذ	كور بطل بالموت فلو و	و
ز	زنت او تزوجت وولدت فان	الظاهر	ان الولد لا يلحقه حكم التعليق الذي ذ	كر	ولو اعق بعضه عم	عم
في	في جميعه ولو كان	الى	ثلاثة ملك عبيد فاعتق واحد منهم	ثله	فان كان في	ي
هـ	هذه الحالة معسرا	عا	جزا عن الغرم عتيق نصيبه فقط وذو اليسا	رجا	النص بانه يتمسك	ز
ال	العتق في جميعه ويقو	م	عليه الباقي فان اختلفوا في قيمته فالتقو	ل	قول المعتق والقيمة التي التي	التي
ع	عليه اذا كانت مثلا	اربعة وثلاثين	وايسر باربعة قسوم منه بقدرها	و	لو ان رجلا آخر ر	ر
ق	قال له اعتقه عني بخمسة ا	وسأل	اعتاقه عنه ولم يذكر له	خمسة	فاعتقه عتيق وبات	ات

ل	لبائل ولاؤه ولو اعتق	الا	نسان بعض عبيده مجعلا فله تفصيل	اجال	عتقه فاذا اراده
و	وهبه فيمن شافان	ما	ت عين الوارث ولو اعتق واحدا	وعشرة	من عبيده معيننا
وا	وادعى الاشكال والنسب	ن	ترك الى ان يتذكر ومن ملك احد	اصو	له او فروعه عتق عليه ولو
س	سقط في ملكه	و	هو مختار بعض واحد من الفروع والاصو	لو	هو موسر قسوم
ا	الذي لشركه وعليه لا يلزم	الذمة	ان كان معسرا او ملكه بارث والتوصل	في المو	ودين والوالدين الى الشراء ما
ط	طلبه يستحق للمعق	فا	نه اجر وصلة (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	ثنت	ومذكر الا ماجبا
ال	انص بمنعه ميسل	جا	ربة مستولدة وهو مندوب ويعتبر من	ثنت	ماله وصريحه انت
خ	خلف موتى حر وقس	به	ما اشبهه وكذلك دبرتك وانت مدير	نسا	وي به ذاك في
ا	الاصح ويجوز تمليبه	الى	وجود صفة كقولك ان دخلت الدار مرة	وخمس	مرات فانت حرة
م	من بعد موتى ويجوز	ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار	ي وتصرف فيهن بطل تدبير
س	سواء البيع والرهن فلو	اقام	معهن واحبلهن بطل ايضا	و	لا تبطله الكتابة ولا
ال	التدبير بطلها بل يكون	معقلا	بحكمها وان وليدت المدبرة من	عشر	زوج او غيره ولدا
م	منعها ان يتنقل	الى	حكمها وان كانت عند التدبير حاصلا فعند اصحابنا	بنا	جلها مدير ولو
نح	تحلى المدير بالاسلام وابي	ان	يسلم السيد رفعنا يده عنه الى ان يمو	ت	او يسلم ويؤخر فان حصل
ر	رجوع منه في	ما	دبر بيع عليه (باب الكتابة)	واذا	اردتها فقد روي
ك	كلهم اتها من القربا	ت في	المرض تعتبر من الثلث ولا تصح الامن	جا	ر التصرف ولا تصح الا
وا	والعبد المكاتب بالغ	عا	قل رشيد ولا تستحب الا لكسوب لا يتجا	وز	اماته وهي غير
ما	ماضية الا بعوض معلو	مه	صفته موزع بنجمين فاكتر الى	العشرة	فا فوقها فلا
ا	اقبل من مجمين ولا بد في	ذلك	من تقدير التجوم واذا اردت العقد	قلت	كا تبتك وتفصل
ل	له العوض وتقول على كذا	و	نجومه كذا فاذا ادبت فانت حر والقبول	في	ذلك شرط وليس له في
ح	حكمها خيسار اذا	تم	ولا يجوز تعليق عقد الكتابة	المد	كورة على صفة وليس له
ر	رسمها في بعض عبيد	له	ولا مشترك الا اذا كاتباه معاوذ	كر	وان للمكاتب قوله قوله
في	في فسخ الكتابه واليه	الامر	فيه فلزم في حق السيد حتى يعجز	ا	لمكاتب او يموت هو

١	اما اذا مات السيد فانه	بعد ذلك	يقسم الوارث مقامه واذا قارب	حسد	ما عليه او جينا	١
ل	له حظ شئ مما ثبت	واستقر	من المال ويكفي ما قل لا يتصين	عشر	ولا حدس وله طلب	لب
س	سيدة ولا يعتق في	الحال	وعليه درهم ولو كاتبه اثنان ثم ان	رجلا	منهما ابرأه سسرى	ي
ا	العتق ان كان موسرا	وفي	التقويم كما سبق ويملك المكاتب منافعه	وثلثه	الموصى له به وتجارته فان	ن
ب	بايع سيدة فهو على	سنة	غيره معه يشفع عليه ويعاشره	عشر	الاجانب لكن لا يكون قابلا	لا
ع	عقد نكاح ولا عقدا فيه	ست	محابة الا باذن سيده ولا يقارض	رجلا	ولا يكاتب ولا شك	اشك
في	في انه لو باع باحد	وثنتين	ما قيمته ثلثة وثشون احتمل هذا وما حذا	حذ	وه وولده من امته قالوا	وا
ج	جار في حكمه ويعتق معه	ظهر	القولين ان المكاتبه اذا وا	فتا	يضاً بولد منها	ا
و	وجب له حكمها و	الدراهم	التي في ذمة المكاتب لو استحقا	لها من	السيد او اشتراها رجل	ل
ز	زيفناه ولو تركه في	الربا	ط محبوساً معه عشرة ايام مثلاً لزمه اجرة	العشرة	الايام وقبيل الخلاص	ص
فيه	فيه ان يملكه ما	صية	امره بقدر تلك المدة ولا يملك الوطى	من	امته المكاتبه ويجب	ب
ا	اذا وطئها المهر	واجرى	مجري غيره الا انها اذا ولدت من	ذلك	ثبت حكم الاستيلاد ايضا	ا
ل	لها وان جنى	الملك	على المكاتب لزمه ارش الجنابة	وفي	جنايته على سيده او غيره وجب	ب
ك	كالم الارش ما لم تقع	المجا	وزة لقيمة والا وجبت القيمة في الاصح و	ضده	يقول الارش يتعين عليه	ه
ف	فان لم يشا	هد	له مال جاز تجيز ويسعه ولو	يقول	السيد وقد جنا انا فديته فعل	ل
و	ويبقى مكاتباً وتجب ا	رعا	ية لقوله وبم يفديه فيه اقولان	احد	هما باقل الامرين والاخر يقول	ول
هـ	هو بالارش مطلقاً ولا	يا	تي بها على عوض محرم وشرط فاسد	ي	كتابة يكون هذا	ا
و	وصفها فهي فاسد	هـ	ثم لو كاتبه مثلاً على عشرة ازقاق خراوسم	عشرة	عتق لوجود الصفة	هـ
ب	(باب عتق ام الولد) وهذا	انـ	ع من اسباب العتق فن اتت منه بولد	جارية	له فهي ام ولد وما	وما
ج	حدث بعد من ولد فالشرع و	اصف	له بصفة امه وكذا جارية ولده	فا	ما جارية اجنبي قدر قدر	قدر
ذ	ذلك منها بنكاح او زنا	فار	تقافها بحكم الاستيلاد لا يصح و	ثبت	الملك حسناً	ما
ف	في الولد لما ك امه ثم ا	تفتسوا	على انه اذا ملكها لا تصير في احو	انها	ام ولد ولو وطئ	ي
ب	سها او بشبهة او غيره لم تصر	بذلك	م. واد لكن الولد حر والمستولدة بشرط	في	ما وضعه ان يخرج	ج

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

٢٤٥

٥٧٦

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

أ	الذين بعد التصوروا تخطيطوا	كثيرا	لعماء يجوز له ان يزوجهوا خالف بعضهم في	ذلك	وليس له التمدى على	ن
ب	بيع المستولدة ورهنها	و	الوصية بها وله وطئها وام ولد النصراني	وقس عايه	سائر الكفار اذا	ا
ج	عادت الى الاسلام	فر	ق بينهما (باب الولاء)	واعلم ان	الحكم في الميراث	ل
س	سائر اذا حق مملوكا بخرا	ج	او لله او عتق عليه فولأؤه له وولد	الحمر	من العتقة ثبت بلا شك	ك
ك	كونه لاولاء عليه في	ذلك	وولد العبد من العتقة حر وولأؤه معر	وف	لموالى الام فليس و	ن
ن	نجسز عتق الاب انتقل	عنهم	ولأؤه الى عتق الاب وهذه المزية	التي	لاب للجد ايضا ا	و
و	وينجر الى معتقه	ثم	اذا اعتق الاب بعد الجد فان الولاء ينجر	يستثنى	من موالى جده	ي
ي	يؤخذ الى موالى ابيه و	امر	الولاء بعد العتق للعصبة يختصون	بها	ذا دون الورثة واذا	ج
ج	جاوا معا فالابن	با	لتقديم اولى ثم الاب ثم الاخ من الابوين ثم	ا	لاخ من الاب ثم الجد وهو اقياس	س
وز	وزعم بعضهم ا	ن (الجد	وابن الاخ يستويان ثم الاقرب فالاقرب ثم ا	ن (ا) لا	مرالى مواليه فان يكن	كن
في	فينقل الى عصباتهم و	بني	على الترتيب المذكور ولا يرث احد	وغير	ما قرب حتى يكون معدوما	ما
هـ	هذا في الرجال و	مندر	ك القول في النساء انهن لا يرثن بالولاء	وسوى	بينهن الا من قبل قبل	ال
ال	العتقات فن	سته بالحر	ية امرأة ورثته وورثت ولده	وحا	شيه العتقين واذا	ا
ك	كان لها الولاء في غلا	م	فانت صار لعصبتها (كتاب الفرائض) لا	شي	يخرج من مخلف لم يشغله	له
ش	شيء للغير قبل جهاز المبت و	الشر	وع بعد ذلك في ابرائه من ديونه	وخلا	ص ذمته منها	ا
فو	فورا ثم باقي السوطا	يف	فتنفذ وصيته وتقسم تركته	وما	له بين ورثته وهي	و
هـ	هذه عشرة رجالا	و	لهم الابن وابنه وان سفل وبعده	عدا	لاب وابوه وان عدا	ا
وا	والاخ وابنه وما	جعل لها	ذا شيء اذا كان من الام	وما خلا	هولاء فالعلم الا صلى	و
س	سابعهم لا اخ الاب لامة	وقفنا	بعد ذلك ابنه والزوج والعتق	و	النسا سبع بشيه	هـ
قا	قالوا وبنت ابنه	وا	ن سفلت والام والجدة والاخت	بل	الزوجة والعتقة وكيف	ف
ط	طراً فعل القتال في	فرا	غ روح مورثه ابحق ام باطل لا يرثه	وليس	يرث اهل ملية	هـ
ا	الا عن اهل ملتهم هذه	سنة	المسلمين مع الكفار واما الكفار فيتوارثون	ولا	يكون لا خلافتهم في	ي
ل	لقب الكفر اثر ولا	ار	ث يجرى من ذمى ولا عبد ومرد من احد ولا	يكون	بين ميتين لم يوروا	و



ب	بولى الله الاب والام	مدة	مع ثثة الابن وابنه والاب ويحجب	ولدا	لاب هذه الثلثة
ع	على ما وصفت	ثم	يحجب الاخ من الاب والام ايضا	و	اذا استكمل هؤلاء
ال	البنات الثلاثين	رجع	بنات الابن بلا شيء الا ان وجد	هذا	ومعهن ذكر وهو و
م	مثلهن في الرتبة او اسفل	منها	فانه يعصبن المذكور مثل حظ الانثيين اذا اخذ	دينار	من الارث فهي هي
ت	تأخذ نصفه وكذلك	سا	ر الاخوات من الاب مع الاخوات من	الا	يوين لا يرثن ابدا
ح	حتى يكون لهن اخ وا	لما	لكون للفروض اذا زادت فروضهم	ربعا	او ثلثا مثلا على الاصل
ز	رجعت السهام عائلة	وفي	زوج وام واخت من اب وام تعول	فان	للزوج النصف وتعطى
ك	كذلك الاخت	سنة	الاخوات والام الثلث فعال الفريضة و	كان	السهم ثمانية
و	واخذت الام ثلثا عائلة	اثنين	وللزوج نصف فائل ثلثة والاخت مثله و	ا	الله اعلم (باب العصبية) وكانت
ا	العصبية فيما ذكر	و	اكل ذكر ليس بينه وبين البنت اثني وا	ول الكلام	ان الابن كما روى
س	سابق ثم ابنه وان سفر	سنتين	درجة ثم الاب ثم الجد بلا	انكار	ان لم يكن اخ هناك
ك	كذلك الاخ بعده و	تو	لى الامر بعد الاخ ابنه وان سفر ثم	اجريت	العم بعده ثم يقوله قول
ا	ابنه بعده ثم او	فيت	بعم الاب بعده ثم ابنه وان سفل ثم	ما بعد	على هذه الصفة
ن	نمطى الاذن ف لاذنى	والد	اتى من هؤلاء اذا انقرض اخذ جميع المال	الا	ان زاحم احدا
م	من ذوى الفروض امر	ته	ان يعطيهم فروضهم واخذ ما بقى فان استوى	على	الدرجة منها اثنان
ا	اعطى من ناسبه من	جهة	الابوين منها ولا يعصب احدا خته	ما	خلا الابن وان سفل بلى
ى	يعصب الاخ اخته وما منهم	صلا	من يشارك اهل فرضه الا ما	كان	من المشتركة فانها
ل	لم تشارك الا للاصلا	خ	وهى زوج وام واثنان من ولد الام واخ	من	الاب والام اذا
ى	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقى الثلث وهو لولد	الا	م يشاركهم فيما
هـ	هو فرضهم العصبية اذا كانا	خا	للهاك من ابويه ويعطى الخنثى ما	عر	فناه حصه يقينا وما
وق	وقع فيه التردد فلا يخا	لف	انه يوقف فان عدم العصبية فالعق كافي ابو	اب	الولاء فان فقدوا اخذ
ال	الى بيت المال	و	الله اعلم (باب الجد	والا	خسوة) اذا حصلت
ت	تركة واجتمع الجدود	لد	الاب والام او ولد الاب فهو كاحدهم	على	ان لا يزيد الثلث عن





و	واحد منهما	وتوفي	بعدهما بالأخ ثم ابنه على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين اخوين هذا
ت	تكون اخوة للابوين و	آخر	الاب والصحيح خلافه واذا استوى اثنان	وحا	زاحدهما فضلا لم يستحق ق
د	دون الاخر بل لو كانتوا	جنا	عة وعقد اداناهم صح ولولي شروط فلاية	شيء و	هي الحرية والبلوغ بل بل
ال	العقل وان لا يكون ر	دي	النظر كخبل او هرم وذكروا في اناسق	خلافا	ولا يضر العمى وقالوا الوا
م	مضى اخذ الولي كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	خفض	درجة وكذا لو و
ج	جرت عضل بل حكم	سنة	الله ان ينتقل الى السلطان و	المستثنى	من ذلك الغائب اذا ا
م	ما وكل فوكيله اولى وان	ار	ادان يوكل استاذن في النكاح الا المجبر	مثل	الاب والجد والسيد ايضا ايضا
و	وليس لاولى ان يتسا	يع (الا	يجاب والقبول لنفسه ولا الوكيل والصحيح	من قولهم	ان للجد ان يوجب ويقبل ل
ع	عقد بنت ابنه	و (ابن	ابنه الصغير وفي غير الكفو يشترط رضا	كل من) قام	له حق الولاية منهم م
و	ورضاها ولو كان	ستين	مهر مثلها فرضيت بعشرة ولم يرض	الاوليا	بذلك لم يكن يكن
ا	امساعهم جائزا	وحمل	القول في الكفاءة على المساواة لا	غير	نسبا ودينا وحرية واعمالا الا
ل	لا الجعني بالنسب	الى	العربية كفؤ ولا غير القرشي و	الهاشمي	كقولهما ولا غير ر
ت	تلقى وحر كفؤ لمن	تعز	ى اليها الحرية والنفقة ولا الحائك للتاجر	وسوى	بن معسر وموسر ولو و
ر	ربط نكاحها بغير كفؤ	ودفن	عليها امره بطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشترط ان تلقى ي
ف	فيهما الحرية ولا بد	في	الشاهدين من ذكورة وعدالة ويكفي مستو	رها) وحا	سة السمع والبصر لا ا
ي	يكفي عادمهما ولو وقف	مد	ة ويانفسق الشاهدين بان العقد لا	شي	ويشترط هنالك قوله و
ل	لزوج زوجته او انكحتك و	ر	سم القبول فيقول تزوجت او نكحت او قبلت ا	زيد	بمده نكاحها صح ح
م	منه ولا يكلف اجمع ممار	سته (وتج	زيه الجمية وكذا عري في الاصح ويجب	تسليمها) و	يحملها الى حيث بر د
ا	ان اطاعت الاستمعا و	جعل	لها اذا سألت مهلة ثلثة على	خلا	ف فيه والامة يستنبا ثنا
ا	اذ قسد ملك	الله	رقها قسم ليل او يستحب ان يأخذ	الرجل	بناصيتها اول مسا ا
ز	زارته ودخلت في	جنا	به ويقول بارك الله لكل منافى صاحبه	واما	السفر فله التتسل ل
د	دون سفر مخوف الطريق	ت	ولا يبطأها حائضا ونجبرها ان تأتي	بما	الاستمعا منعذر ر
ا	الاية كفيل الخفض و	عد	م البكر (باب ما يحرم من النكاح) لا	خلا	ف ان محزما ومزندا ا



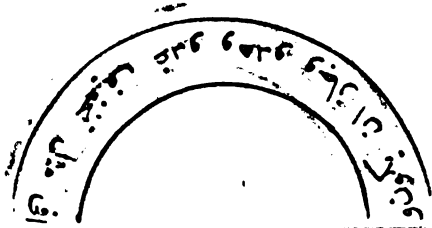
د	دان بالكفر بعدا	ن	اسم لا يصح نكاحهم، وكذا الخنثى المشكل	وما عدا	ذلك المحارم وهو و
ط	على ما قسرات و	ماوا	في به التزويج الامهات وان هلون	و	البنات وان سفلى وبجرمون و
ال	الاخوات ولحق بهن بولاد	ة ثم	بناء الاخوة وان سفلى والعمات والحالات و	ليس	هذا يختص بالمشى في في
وت	وتيرة الولادة فقط بل	اتفق	الكل على ان هؤلاء يحرم من بالرضاع	ولا	تحل امهات امراته واما ما
د	دخول الزوج بالا	هل	اعنى المرأة فيحرم عليه بناتها ومن	يكون	من فروعهما ابدا والحظر ر
لحم	المجمل في امهاتها من	العقد	وكذا الموطوءة بملك او شبهة	فانك	تجنب امهاتها كما زوا ووا
و	وبناتها وان سفلى	والحل	باق في بنات من بوشرت بشهوة	في	ما دون الفرج ويجب ب
ع	عليه ان يتجنب العقد	على	زوجات ابائه وابنائهم وان سفلى ثم	الوجب	للتحريم قد لا يقا ا
في	في مثل اخت امرأة	اقا	مت في نكاحك وعمتها وخالها يحرم	وا	ذا فارقتها حلالا من
خر	اخرى واعلم ان الا	مة	لا تحل بالملك على الاطلاق بل الحل ا	لمنفى	في اشكاج على المباشر شر
مو	هو منى فيمن ملك من قريبه و	ولده	المحرم احدا اعنى ولد القريب اما ولده فهو	ينصب	اليه العتق اذا ا
ب	سباه او تملكه بنفس	الملك	ولا يحل للحر نكاح الاممة	على	الاطلاق بل ل
ب	بخوف العنت والعجز عن	الا	صداق الحرة وان تكون مسلمة و	كل	ذلك ليس فيه عندنا نا
خ	خلاف والتعفيف له ا	فضل	ويحرم عليه نكاح جارية الابن و	حال	يصير لاحد من الناس س
في	في زوجته الاممة ملك	ا	نفسه نكاحها وكذا الحرة يجب عندنا	تقول	اذا ملكته لم يبق ق
ف	فيما بينهما نكاح فان ا	اعبا	دلا ينكحون من يملكهم ويحرم عليهم من	قام	بلعانهما او و
و	وصل طلاقها ثلاثا وانما	س	بجمعون على تحريم المعتدة من غيره من	الناس	ويحرم نكاح المحرمة ثم م
ا	اكثر من اربع حرام	وكان	له من مملوك اليمين ما شاء وا	ما	العبد فلا تحل الاربع ع
ل	له بـ امرأتان و	من	المحرم نكاح الشغار والتمعة ونكاح المحلل وفيه	خلا	في وقد خصص ص
ت	تصريه اهل	العلم	بما اذا شرطه في العقد ويطل اذ	زيد	فيه شرط خيار ولو و
ن	سامته ما ينافي العقد	و	شرطته مثل انه لا يبطأها اذا اتاها	او ما	يأها الا وبانت او او
ب	بان انه لا نكاح بطل و	الا	بالمعتدة يحرم التصريح بخطبتها ممن	عدا	زوجها الا اذا طلقها ا
ي	بومئذ ثلثا وليس من الا	دب	ان يزاحم غيره في خطبة امرأة فان خطب	زيد	ولا واجب فحيث سـ ذ

وإذا تزوج الزوجان فمهرها  
مهر المهرورث

٦٣٣

نكاحها على السبب الخفيف في الزنا

غ	غيره	ياثم	بخطبتها	و	نكاحها (باب الخيار في النكاح) اذا	و	جد احد الزوجين جنونا	ا
م	من الاخر	او كان له	الفضل	عليه	بالعافية من الجذام والبرص	ايس	به مثله كان	ان
ا	الخيار له	وكذا ان كان	بمنزلة	صاحبه	في الاصح ويجوز	ز	له الفسخ اذا استعرض	ض
ز	زوجته	رتقا او قرنا	ثم	لها الخيار	اذا كان عتيبا او مجبوبا ولا	يد	وم امس الخيار ثم	م
ي	يجوز	لها الفسخ	با	لعيب الحادث	ايضا ثم انا ننظر	اولا	ان وقع الفسخ فيما قبل	و
د	دخوله	سقط المهر	ولا	د لها منه شيء	وان كان بعده	يكون	العيب حادثا فاذا	ا
ع	علم حدوثه	بعد وطئ فسخنا	واستقر	المسمى	وان كان قبل وطئها وتعذر	ز	واجها او مقارنا قالوا	لوا
ل	لزم مهر مثل ان جهل	وان كان	امر	له ولايسة	اجبار فليس له ان	يد	خل العقد على من هو	و
ي	يوصف	بالعيب المذكور	هو	للاولياء	الخيار يمتنع وجذام وبرص اذا	او	جد مقارنا للعقد ولو	و
ا	ارادوا	الفسخ بها	و	حادثه	لم تجبر المرأة عليه واذا	ماقا	لت انه عتيق واقر بذلك	ك
ل	للحاكم	او قامت بينة	على	قرار منه	بذلك او نكل فخلت	م القو	ل بان يؤجل بعدها	ا
س	سنة	فاذا انقضت	ا	السنة	فلها الفسخ واذا ارادته	مما	ذكروه من الرفع الى الحاكم وان	ن
ب	باشم	بالآلة	وهي	بعد الانتشار	كفاه ان يكون مد	خلا	حشفته فان كذبت	ت
ب	بكونه	قد وطئها	وكان	يدعيه	فالقول قوله وان تزوجت	زيدا	على انه حر الاصل	ل
ا	او على	انه من	ولد	قريش	فبان خلافه صح في الاصح	واذا	شأت فسخت هي	ي
ل	لو شرطت	الحرية او	مكا	نا من النسب	كان الحكم كذلك فان	كان	الفسخ بعد دخوله	ه
خ	خرجت	بمهر المثل والقا	ثل	بانه يرجع	على من غره ضعيف و	بالا	جاءع انه اذا جا	جا
في	في وطئ الامنة	يومئذ	بولد	لزمه قيمته	ورجع على الغار و	ان	خرجا على امير	ز
ف	في ضعتها	مما شرطت	استولى	عليها	ولا خيار في الاصح ثم	يكون	للأمة الخيار ثابتا	ا
في	فيما اذا عتقت	وهي	على	نكاح عبد	وخيارها فورا في الاصح	فان	ادعت الجهم بكون	ن
ا	الخيار ثابتا	صدقت بيمينها وا	حر	زت بالفسخ	نفسها ولا يحتاج اذا	شأ	ت الفسخ الى الحاكم ويكون	و
خ	خير مهرها	المفرو	ض	انه يسقط	(ان رفع العقد بالفسخ قبل الدخول وان) رفع	بعد الدخول	فالمهر	ر
ر	راجع الى مهر المثل	ومور	د هذا ان كان العتق قبل الوطئ	وان	تقدم الوطئ	فالمهر	روى	وى



هـ	هو وجوب المسمى	و	الله اعلم (باب) من تحته كتابية اذا	شاء	واسلم فاخترت كفرها	ا
ح	حلت له ودامت في ا	سر	وان كانت مجوسية او مشركة ذات اوثان	نصب	فان كان قبل الدخول انصرف	ف
ر	راشدا وفرق بينهما بلاتر	ددو	ان كان اسلامه بعد الدخول قانا	نقول	ان اسلمت هي	ي
ف	في العدة بان ان الشكاح	غير	منقطع والاحكامنا بالفرقة من اسلامه وان كان	الا	سلام منها فالحكم	م
س	سبيله واحد وبعده	ها	ذا لو وطئها في العدة وافترقا فعليه	ان	يعطيها مهر الثلث مثل	مثل
ا	اما اذا وطئها	ثم اقبل	الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت
ك	كافر خمس فاسلم فان	الملاك	في نكاح واحدة باطل فان اسلمن معه	ز	جرناه عنهن حتى تصبح	خ
ن	نفسه لتركة واحدة و	الا	نفاق عليهن يجب حتى يأخذن ير	يد	فان مات ولم يعين في	في
و	واحدة فليس لواحدة	فضل	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلحن	والا	م والبنت اذا التصف	ف
ا	الجميع في عقد نكاحه	وجر	ي منه وطئها جميعا ثم اسلمنا حرمتا	ان	لم يطئها تفرغ	غ
ل	للبنات وحدها وكذا اذا	د	خل بابنت فقط وان دخل بالام فلا	يكون	الا تحريمهما وورد	د
ق	قول ان الام تصير	اليه	وحدها وان اسلم وتحت اربع اماء او	زيदा	سلمن معه وهو ذو	و
ط	طول ممن لا يحل له	الكنا	ب نكاح الاما انفسخ نكاحهن	واذا	كان ممن لم يحرموه	هـ
ع	عليه لزمه بلار	يب	ان يختار واحدة وان كان بينهما حرة	استثنا	ها لنفسه وحيث قد	د
ح	حرم عليه الاما وان بقيت	على	كفرها الحرة واسلم الاما وقف امرهن	بلا	شك على اسلامها فلو	و
ذ	ذهبت الى الاسلام فهي	مقد	مة عليهن ان اسلمت في العدة وان غلب	سيما	الشقاوة عليها فهو	و
ف	في اختيار الامة على للشرائط التي	قد منها	باق فلو اسلم موسرا ثم اعسر	فان	اعسر ثم اسلمن قبل خروج	ج
ال	العدة لم يمنعه ذلك من	الا	ختيار وان اسلمن على نكاح شرط فيه الفسخ	متى شاء	او نكاح متعة تبعا	ا
ح	حينما فرق بينهما ا	ميز	المؤمنين وان تزوجها معتدة او بالخيار ثلاثا	في رفع	النكاح فاسلم ولم تجاوز	ز
ر	رسم العدة والثلث	فخر	وجهما منه والتفريق بينهما واجب	وان	اسلم بعد انقضاء مدتهما	ا
ف	فيقران ولبن قهرها وهما حريا	ن (و) الدين	الذي كانا عليه نجيذه نكاحا	شاء	ت ام ابنت اقرا عليه وان	ن
ا	ارتد مسلم او ارتدت	ز	وجته او كلاهما قبل الدخول فرق بينهما و	ن (ن) جر	ت بعد الدخول فيكون	ن
ل	لها مدة العدة لاز	باد	ان اسلم في العدة اقرا ولا حكمتا	من ذلك	الوقت بالفرقة والكافر لو	و



ص	سلك ديناً غير دينه اخذ	قتل	او يدخل في الاسلام ولو	تقول	انا ارجع الى اصل صل
ا	الدين الذي انا عليه و	اصحا	بي لم يقبل منه (كتاب انصاف) ا	جا	زوا النكاح بلا ا
ك	كثير ولا قليل والاستحباب	ب ا	ن ينكح بصدائق فان نكح بصدائق علا	ني	وصداق سرى فهو و
ن	نافذ بما عقد به والا	بن	الصفير لا يزوجه بأكثر من مهر المثل و	القو	ل في الصغيرة كذلك
من	منع السولي من ا	مكا	ن الزوج نكاحها بدون مهر المثل فان اقد	م	الولي وخالف قالوا الو
ا	او جنباً مهر المثل ولا قا	ثل	بان السفية ينكح بأكثر من مهر المثل	ولا	العبد ايضاً وهو في وفي
خر	خراجه وتجارته ا	وكانت	الذمة مشغولة ان عدمها فللمهر يتعلق بها و	سيا	اذا تزوج فاسدا فالصداق ق
ا	بما يتعلق بذمته لكن بعد	المواقعة	لا يكسبه وتجارته وفي قول يتعلق برفقته لا	زيد	من ذلك وفي قول ول
ل	لها عليه مالها	في	النكاح الصحيح ومهر المثل يعتبر بنساء العص	بات) ولا سيما	من يساويها هنالك ك
و	وليس يجعل مهر	الجمعة	السنة مثل الشابة الفتية ومن كانت ا	زيد	في جبال ومال او شي ي
ت	يحظى به اغنيبر ومن لا	يو	جدانها عصبية او كانوا وليس لهم من ذوات	التأنيث	نهم احد ساغ غ
د	دفع مهر مثل نساء القو	م	لاقربين اليها ثم نساء البلد وحكمه	وعلاماته ا	ان ما جاز ز
ا	ان يكون ثمناً في	الثا	بت من البيع جاز ان يكون صداقاً ويستقر	لها	انك لو مات او و
ل	لو وطئها ولو قالت لا ترا	ني	الا بالمهر وكانت لم يطأها جازوان	وا	قها سقط الامتاع ولو و
م	مهرها عينا فتلفت ا	و	استحقت اوردها بعيب طوبل بالعوض و	ليا	خذه الحاكم بمهر مثل فلواتي ي
ج	جلة المسمى قـدر	العشرين	ومهر المثل الف لزم الانف	وا	ن تسيت للفرقة بارتداد د
و	ونحوه قبل الدخول سقط	من	المهر حقها اما اذا كانت	المهزة	بالفرقة له بان اوقع ع
ع	عليها الطلاق او التزم	سنة	الاسلام او ارتد رجع بنصف الصداق	المعرو	ف اما الزيادة المنفصلة لو و
و	وقعت زيادة فلا نصف ولا	خمس	له منها واما المتصلة كزياة اوصا	فه	بالسمن ونحوه فيجوز فيه
ا	الخيار للمرأة بين تسليمه ا	و	تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص	فا	زوج بالخيار ولو اتها ا
س	سلته له هبة وهو قدر	سنين	ثم طلقها كان الرجوع بثلاثين ولو فرض	لها	صداق في العقد او بعده فابرا ا
ك	كافلها وولائها منه لم يصح	و	لو فوضت بضعها فله المطالبة بافرض وا	لا	صداق فان فرض لها جعل ل
ا	الفرض كالسبي فان فرض	سبعائة	وطلق قبل الدخول فالذي هو لا	زمه	ثلاثائة وخمسون ولو و

زمانى العصر ان يحذف حرف ساكن من

كانوا يجرى به ١٢١٢ هـ

ن	ناعتها فلم يشـرع	في	الفرض حتى وطئها وحب مهر المثل واللازم	له	اذا طلق زوجة	جـ
ما	ما فرض مهرها ولا نالـ	جا	عامنها المتعة قطعا ومتى وجب مهر مثل	في	نكاح بمهر فاسد وطلقها	ا
ب	بغير دخول فانها تؤـ	دى	نصفه وان جعل عتقها صداقها فلها مهر	مثل	وله عليـها ضمان	ن
في	قيمتها واذا اعسر بالمهر	وهرب	ام وقف فسخت قبل الدخول فقط والقول	قوله	ان ادعت الوطى واكمل كل	كل
ا	ان يحلف اذا تنازعا	و	اختلفا في قدر المسمى ويجريان على	القاعدة	في التحالف ثم يردهما	ا
ل	لمهر المثل ولا مهر	لد	اخلة في الزنا طوعا (باب المتعة)	والمغوضة	اذا طلقت منه	هـ
ق	قبل الفرض ولم ينـل	مكا	فتها بالجماع قد ذكرنا انه يلزمه المتعة لها	وما	لمطلقة قبل الدخول لزم	م
ص	صاحبها نصف المهر ناـ	ثـل	من المتعة واما بصـد المسيس فان	اشبه	القولين وجـوبها	ا
ر	رفقا بها وان تسيت	الى	الفراق ردة ونحوها سقطت عند	ذلك	ويستحب شئ وهو كون	جـ
ا	المتعة ثلثين درهما وان	صعد	عنها فهو افضل وان تشاح فيها	و	تنازعا فالحاكم يقدرها	ا
ن	نظرا في حالهما بما راـ	واستولى	ظنه عليه (باب الولائم) المز و	المهر	محرام والنـبـ قالـوا	لوا
ى	يستحب تركه والولاية في	ا	لعرس سنة وقيل واجبة والاجابة لمن دعو	ونحو	ها فرض عين ولو	و
ح	خصلها فليكن من خالصـ	ملك	والاجابة في اليوم الثانى مستحبة وفيما	سو	اـ يكره والصائم اذا وصل	قـ
ذ	ذكروا فيه ان	الافضل	ان يفطر ان كان متطوعا وان كان	دا	خل البيت منكـر وما	ا
ف	في طاقته قـدرة	على	ازالته لم يحضر (باب عشرة النساء)	و	الزوجان يجب ان لا يكونا	ا
حـ	حربا بل يتعاشران بالمعروف	سائر	الاحوال ولا يؤثر شريفة على دنية ولا	بيضاء	على سوداء في القسم وكذلك كـ	كـ
ف	في المسكن ولا يجتمع في	اقتار	بين امرأتين الا برضاها ولا يطاؤها	وا	لاخرى حاضرة وليتبع اثر	ثـ
س	سنة النـبي في القسم فان	اليمين	في اتباعها ولا يبدأ بواحدة الا بقرعة و	لنا	خدمتهن ذوات العذر والضعف في	فـ
ا	الحائض وغيرها قسمها	وبى	بالجديدة البكر سبعا ولا يقضى وبالثيب	نحو	ذلك ويقضى او يقيم في	ى
كـ	كـنفها ثلثا ولا يجب	في	ذلك قضاء ولا يريدون الوطى في	قولهم	تجب المساواة بل انـ	ا
ن	نقولـ المساواة في	هذا	مستحبة ويقضى ان سافرت باذنه لحاجته	احدى	نسائه فهذا شعار	قـ
من	من سلت نفسها و	العا	زمة للسفر في حاجتها يسقط حقها	و	ان امتنعت من انشاء	ا
ا	السفر صحبته لم يلزـ	م	القسم لها ويحرم ان يسافر بامرأة دون	اخرى	الا بقرعة فان فـسل	لـ

من الباب الخفيف ايضا وان يكن ما نفي

من الباب الخفيف ايضا وان يكن ما نفي

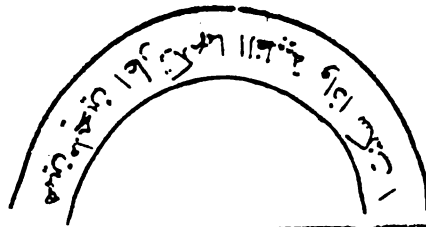
خر	خرج من الاثم بفضاء	المد	ة لصواحبها ومع القرعة لا يقضى	وما	لها ان تفصح
ال	القول بهبة حقها الجا	ر	ى من القسم لضررتها الا برضاه واذا	ا	رضى فوهبت لها
س	سهمها ملكت ربا	سنة (الرجو	ع متى شأت ودخوله على الاخرى نهار الحاد	شبه	بالجواز ويحرم م
ب	بغير حاجة وان قصد	الافضلية	فليس اوى بينهما في الدخول ولا يجوز	ذلك	لبس الا ممن
ب	بعد ضرورة وان طال	في	مكته قضى ليلا لانه لا يقضى	وقد جاء	نهارا لغير حاجة هناك
ا	اما الامنة فلا	تعز	ى اليها حقوق في القسم وللنشوز امارا	ت	اسماعه المكروه وكونها ونها
ل	لا تحف الى فراشه	وفي	هذا يعظها فان نشزت هجرها وضربها ضربا	بلا	تبريح ولا ضرر ر
و	خفيفا وهو اذا ارخى ر	سنة	في منع حقها اكرهه القاضي فان	علا	شهره عززه فلو و
ا	اشتد الشقاق واتد	ست	آثار الصلح بعث الحاكم حكما من قو	مه	وحكما من قومها حتى ي
يض	يضعا الحق موضعه	و	يفعل بالصلحة وهما وكيلان لهما على الصلح	وتدرك	الصلحة بان يرضا
ا	اروجان بحكمهما في الد	ستين	الصلح والطلاق وفي بذل العوض و	با	تقبول (باب الخلع) لا يخف
و	وجه صحته اذا	خرج	من نصح عبارته وهو مكروه ويجرى ا	لسماع	بابا حنه عند خوف احدهما ما
ا	الجز عا يستحق	عليه	الاخر او كان فدعلق الطلاق ثنا على	مثل	دخول الدار فاذا خالعهما
ن	نفعه وتخلص وكان	المظفر	بيتاء الزوجية عند الدخول ويخالع السفية وا	العبد) الا	ان المال في هذا
يس	يسلم الى الولي والسيد	ودخل	في ملك السيد وخلع السفية لامعا	رض	في القول بيطلاقه وما
ك	كان من الامنة فلا	حر	ج بل ان اذن مولاها تعلق بكسبها	و	تجارتهما فان قد قهر
ن	نوجبه بذمتها وان لم ير	ض	مولاها تعلق بذمتها واذا حصلت	السماع	حة من الولي وعرض ض
م	ماله وخلع الصغيرة	وناصر	ها جاز اما من مالها فلا وليس للاب	و	غيره ان يتخلع جرم م
ا	الطفل ويجوز مخالفته للمرأة	اما	مع نفسها ومع اجنبي ويصح خلع	الر	جل بلفظ الطلاق واما ما
ب	بلفظ الخلع والمقادة فقد جز	م	الاكثرون بانه صريح فان جرى بلا مال لم يذه	ب (في الرباح	وزم مهر مثل ومطابق ق
ق	قال طلقك وعليك السف	ان	منه الطلاق بلا الف وان قبلت	والبد	ه في الرجعة ولو ذهب ب
ي	يطلقها فقال وهو ير	يد	ها انت طالق بالسف قبلت بانت	و	زمها الالف وان قال ل
ا	ان ضمنت لي الفسا تؤد	يه	الى فانت طالق فضمنت واجابت	الدا	عى فورا بانت وزمهاها

ل	له الالف الذي ضمنه	ثم	او قال متى ضمنى لى اومتى اعطيتنى	ر	هما قالت طالق فتقول	ول
ح	حصوله موجب للطلاق	عاد	ت بالجواب فورا او على التاخير	و	ما جاز صدقا كما تقدم	م
ذ	ذكره جاز قبوله عوضا	من	المخالع فى الخلع وان ذكر	الد	افع عوضا ولم يكن	يكن
ف	فاسدا لم يلزمه	غير	المسمى وبانت وان كان فاسدا فكما	لو	كان صحيحا فى الاصل	ق
س	سيهلها البينة الا	ان	المسمى يطل وترجع الى مهر المثل	و	لو قال متى اعطيتنى يوما	ا
ق	قباء فانت طالق وام	تقاتل	بوصفه فاعطته قباء تملكه طلق عند	الكا	فدة واستخفت مهر المثل	ل
ا	اما القباء فلا يملكه	وفى	ما اذا وصفه بصفة السلم المعروفة فى التا	س	يملكه والمعيب ان لم يكن	يكن
ط	طيبا به رده و	عا	دالى مهر المثل وان خالعهما بدرع على انه	و	ي فخرج مرويا	ا
ا	اوجينسا البينة ولز	م	الخيار بين الرد والا مساك وان خرج	الدرع	ككتانا بانت وجعل	ل
ل	له مهر اللسل واذ	ا	قالت المرأة طلقنى ثلاثا بالف فطلقها	و	احدة استحق ثلثه واذا	ا
س	سأت منه الطلاق با	دى وسبعين	فطلق بخمسين لزمها خسون و	الفر	ض على من هو و	و
ب	بالخلع وكيلها ان يمثل فان	جا	وزما اذنت فيه على ان الرأى من ماله فلا با	س	وان نسب اليها الزيادة والاصل	صل
ب	بانت بمهر مثل سوا كانت زيادة	ها بنى مكا	سب الناس بمثلها ام لا وان اطلق	و	جبت الزيادة عليه دونها	ا
ا	اما خلع المريض فلا قا	ثل	بانه من الثلث وان خالعت فى ارتها	النفس	بالضرر فحيث	ث
ل	لم يرد على مهر المثل ا	و	جبنه من رأس المال وان جا	و	زته فزيادة من الثلث واذا تم	م
خ	خلاف بين الزوجين فى	ايرا	من صداق او بذل على طلاق سوا	الحر	ة والامنة جعلنا	ا
ف	فى انكاره القول قولها والدرا	هم	البذولة اذا اختلفا فى حقا	ب	قدرها اوصفتها او كم قول	ل
ى	يطلقها طلقات فان	ا	لرجع الى التحالف (كتاب الطلاق)	وا	الطلاق يمضى	ى
ف	فى كل زوجة واما ا	لسيد	فلا يطلق امته وكذا الصبي وا	لطريق	الى تطليق امرأته لا	ا
و	وصول اليها وشرطه العقل	وحصل	طلاق السكر ان ثم من يهدد بالسيف	والعصا	لا يقع طلاقه فاذا	فاذا
ا	اكره بحق فلا خلاف	بينهم	فى نفوذه ويملك الحر ثلث تطليقات	والر	قيى تطليقتين وبنت	ت
ل	لوكيل الخيار بين المبادرة	وبين	التأخير ولو قال طلقى نفسك فطلقت قبل تر	وح	من مكانها فورا) صحيح	ح
قطع	قطعا وان كان ما	ولا	يقضى التأخير كقوله طلقى نفسك اى	و	قت شئت جاز التأخير	ر

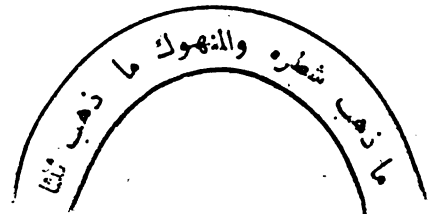
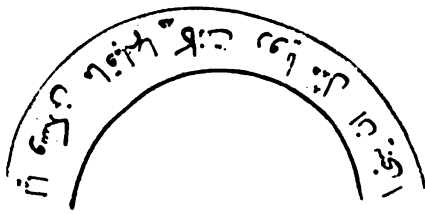


فا	فاما الطلاق فان	الجهات	له ثلاث الاول طلاق السنة وجواب	السو	ال عنه ان يترك	ك
س	سئيلها طاهرة قبل الجماع ثم	حر	ام وهو طلاق البدعة كطلاق الحائض وطلا	ق	طاهرة قد جومت	ن
قا	قالوا وبالعوض اباحه الاصحا	ب فا	ما المباح فطلاق الایسة والصغيرة	والحا	مل وحرم في البدعة لما	ا
طال	طالت فيه العدة فجبر ما	نكسر	ان يراجعها ويقع الطلاق بالصریح	نو	ی ام لم ينو مثل	ل
س	سراح وطلاق وفراق و	الولا	ية في الكناية للنية فتشترط والکنايا	ت	انت خلیة والحقی	ی
ب	باهلاك وقد لزمستك العدة	وقتل	نكاحك وانت بتة وبائن وكالیتة	وكل	ما يقارب هذا فانه	افانه
ب	به لا حق وليس حکم	القاضي	بالطلاق طلاقا وان قال اختاری فان	ذلك	کناية فاذا اختارت ونویا	ا
ال	الطلاق فورا صح و	جما	عة قالوا مالم يفارق المجلس فلو تنكرو	یذكر	انها ما اختارت	ت
ث	ثبت قوله بيمينه ولو قا	ل	اختارت ولكن لم تنو فانقول قولها	ويؤ	خذ يمينها ولو يكون	كون
ق	قوله طلق نفسك فاجابت	الد	عوة وقالت انت نفسي ونوت طلقت وان ذكر	نث	وقال انت طالق و ذکر	ر
ی	يومئذ انه يريد ثوبها أو	ین	ما ذكر مما يمكن قبل منه وكذلك	و كذلك	لو قال هـ	و
ل	لها انا منك طالق فان	الشر	ع يجعله كناية واما اذا قال افعدي او	الجماعات	کثيرة وغيره من اشيا	با
و	وجودها لا يقتضي التعر	یف	بالفراق فلا يعد شيأ ولو قيل اطلقت	و	قال نعم طلقت ولا يجوز	ولا يجوز
ا	ان يقضى عليه بالطلاق	و	قد قيل له انك زوجة فقال لاو	كل	جزء كيديها شعرها	ا
ل	لجمها اذا طلقه	لزم الا	مر بصحة الطلاق ولو قال ريقك او	شيء	غيره كالغرق ونحوه من ن	ن
ا	الفضلات لم يقع لا	جل	ذلك طلاق (باب التعميد) اذا قال	فی	قوله انت طالق اردت	ت
ح	حصول ثلث وقعت	فخر	وجه هذه الصيغة محتمل وان خرج بواحد	بد	لها ثلثا فلا يكون	كون
ذ	ذاك وان قال	الد	ارى بالحساب انت طالق واحدة في اثنتين فا	ن	نوی موجب الحساب فهو و	و
ا	اثنان وان لم ينو فواحدة وا	ین	ما قصد اتبع وان قصد المعية قبلت ولو ان	مر) ألا (یه	رف الحساب قصد التخصيص	ص
ل	لها بموجبه طلقت واحدة لا	زیاد	ة او طالق طلقة معها طلقة فثنتان ولو قال	نسان	انت طالق طلقة قبل	ل
ذ	ذلك طلقة او بعده	و	جب طلقتان للموطوءة ولغيرها طلقة و	منه	لو قال لدخول بها	ا
ی	يا زينب انت طالق انت طالق	رجع	اليه فان قصدت كيدا فواحدة والا فهو	اثنان	وغير الموطوءة بذلك	ك
ذ	ذكروا انها تطلق	و	احدة فقط ولو قال طالق وطالق فطلاق	فانه	يقع الثلث ولو يقول قول	قول

هـ	هي طالق نصف طقة طقت	لدا	لعلاء طقة ثم ثمة انصاف طقة	مو	جبة طلقان وكذا يجب	ب
ب	بقوله نصف طقتين و	يا	تي في نصف طقتين طقة لا غير ولو قال مؤ	نث	انت طالق الربيع	ع
من	من طقة خمس طقة سد	س	طقة فطقة ولو اتى بالواو لم يكن	الا	ثا ولو قال بعضهم	ح
ا	ارقت بنسأى طقة اتصل	بمن معه	منهن طقة طقة ولو كان نسأى	الحا	صلات اربعة فرمى	رمى
خ	خمس طقات بينهما وصل	الى	كل واحدة طقتان وان قال انت طالق مل	جيين	او مل البيت	ت
ر	راحت بطلقة وكذا مل	زيد	ومل الدنيا او اطول الطلاق ا	و	اعرضه وقول الفتى	ي
هـ	هي طالق اكثر الطلاق	فو	اجبه ثلث وكذا كل الطلاق وان قال	الحدين	لها انت طالق او لا فانه	هـ
و	وضع باطل ومن و	قع عليه	عدد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف	ف
ت	تأني به متصلا على	العوا	ثد فان طلقها ثا الا ثا وسوا	الجنين	طلقت ثلثا بخلاف ما ا	ا
د	دونه لو قال لامرأته	ر	جل انت طالق ثلثا الا اثنين طقت واحدة	والقد	ر المستثنى انما يقصد	ق
م	ما يليه فاذا قال انقر	ين	لها انت طالق اثنين وواحدة الا واحدة فم	من (الاقدم)	من العلاء طقت	ت
جم	جميع اثاث او خسا الا ثا	فاخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنين	وكل شيء	علقته من طلاق او و	و
و	وصية او عتق او نذ	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقصد	منه	شيء (باب الشرط) ما ما	ما
ع	علق عليه الطلاق كإيا تى شر	حه	وقع بوقوعه فاذا قال	في	ذلك انت طالق احسن ما ا	ا
و	وجد من الطلاق وآمه	وما	اشبهه طقت للسنة وان قال طلاق	البد	عة او طلاق الخطاء	لا
ا	او اسمع الطلاق او ارذ	له	او اقمجه طقت للبدعة مالم ينو تغليظا وا	ن	قال ثا بتا	ن
ل	للسنة نصفها	وا	لبدعة نصفها طقت في الحال طقتين و	واحد	ة تحصل في ثاني حال	ل
ص	صارت فيه وان قال كلما	سنو	لى عليك قرأ فانت طالق طقة	فانه	تطلق في كل طهر	ر
ل	لاقتسه طقة	لوا	نها كانت حاملا لم تطلق كها	يذكر	ون سوى طقة ثم م	م
م	مانع حيضها وطهرها	على	الحمل شيئا واذا علقه بالحيض طقت برؤيته	الا	ان يقول متى	ي
ما	ما حصلت حيضة فقد	ز	عوا انها لا تطلق بالحيض الا بعد	الكبر	في الطهر فلو حاضت وادعته	هـ
ق	قبلها وانكر فالامر	بيد	ها والقول قولها وان قال لضررتي فرا	ش	ان حضما وجب	ب
د	دخول الطلاق عليهما	وجاء	حيض احدهما لم تطلق قبل	و	جود حيض الاخرى وابس	س



ذ	ذلك مما يقبل في	الا	خلاف فيه قولهما بل قوله فلم يصدق	الا	واحدة طلقت المكذبة
هـ	هنا دون المصدقة ومبا	شر	الطلاق اذا كان له اربع فقال في د	ست	واحد ايكن رأيت الدم م
ب	بخص فصوصا حبا طواق فلا	ف	ان اتول قوله فان صدق واحدة كان	الفا	ز بالزوجية هي ي
من	من دونهن وتطلق	عند ذلك	كل مكذبة طلقة وان كانت المصدقا	ت	اثنتين طلق كل من ن
ا	المكذبتين طلقتان	ولم يدخلو	اعلى المصدقين الا طلقة طلقة وكذ	الو	صدق ثنا في الدم م
خر	خرجت المكذبة بطلقة عند	هم	ثنا وكل مصدقة طلقتين وحا	صل	الامر انه لو صدق الكل ل
هـ	هنا طلق ثلثا ثنا	بل	لو اوجب طلاق امراته ان كانت حاملا استبر	أهافاذ اعلم	جملها طلقت في ي
و	وقت ايجابه فان	ثا	رعليها مدة الاستبراء فوطها وولدت قبل	ان	تتقضى تسعة اشهر من حين حين
ت	تكلم به بان وقوعه	ور	ووا انه اذا قال ان كان حلك ذكرا او	جميع	ما في بطنك ذكرا ا
د	دخلت عليك طلقة	و	ان كان اثني فطلقتان فولدتها قالو	لا	يكون الطلاق واقعا عا
م	من ذلك لكن عند	هم	لو قال ان ولدت ذكرا فطلقة او اثني فطلقتان (فا	لغا	ها قد اتت بانثي وذكر ر
ف	فان ولدتهما جميعا	في	دفعه واحدة طلقت ثلثا والاطلقت بمن واد	ت	اولا وان قال اذا طلقت ت
ر	رابعة فهي طالق واعاد	الحال	قتل رابعة طالق او علقه فوجدت الصفة	التي	علق عليها ذلك ك
و	وقعت طلقتان	حتى	قالوا لو قال متى وقع طلاق	على	امراتي فهي مطلقة هـ
ق	قبله ثلثا فان الاكثرين	نفو	وقوع الطلاق بعده عليها وبعضهم	او	اقع المتجز ولم يلتفت عليهم م
و	وكذلك لو يقول عند	هم	اي وقت لم اطلقك فانت طالق فبني من او	اثل الا	نفاس قد صدر طلاقها ا
ا	او جبناء ان لم يطلق	ثم	لو قال ان لم اطلقك فانت طالق فالنص الذي	سما	ذكره بين العلماء انها ا
ل	لا تطلق الان ثم	مالوا الى	انها تعلق عند موتها او احدهما و	الفا	ندة ان متى في الاصل ل
م	من ظروف الزمان ومثلها	ا	يضا اذا بخلاف ان وان نظر اليها وقد عد	ت	فقال ان لم تكوني ظبية هـ
ش	شادنا فانت طالق طلقت ومن	لجها	لتعليق اوقال انت طالق في رمضان	قطع	بطلاقها في اوله وهو و
ط	طلوع هلاله ولو قالت	الشامية	طلقتي اوقال انت طالق في اليمين طلقت	الا	ان يقول اردت اذا اذا
و	وصلت اليمين فيصدق بيمينه	و	اذا قال انت طالق اليوم هذا	في	غد لم تطلق وان سكنت في
ر	ربعا له ثم ان اهلها	ارسلو	اليها بالخروج فقال ان خرجت ورضيت	عشرة	اهلك وما اصدرت اذا ا



م	منى فانت طالق فسمح	بالا	ذن سرا فخرجت ولم تعلم بالاذن لم تطلق واذا	سما	الامر قس	ل
ا	ان خالفت امر الا	مير	فانت طالق فخالفت نهيه لم تطلق	فا	ن قال مثلا ان بدأتك في	ي
ذ	ذالنهار بكلام فانت طالق	فخر	وجها بمثل قولها ان بدأتك بالكلام فعبدى	لدى	املكه حر ثم يكلمها	ا
ه	هو اول فلا يثبت في حكم	الدين	طلاقها ولا اعتق العبد وعين الماء اذا وقعت	فيها	وهى تجرى فنادى هو	و
ب	باسمها وقال نهيا يا	ز	ينب ان وقعت في هذا الماء فانت طالق و	ا	ن خرجت فانت طالق فليس	س
ش	شك في انها لا تطلق. لجر	يا	نه وان قال من بشرتنى بقدوم ذ	لف	فهى طالق ولم يكن	كن
ط	طراً قدومه فبشر بورو	د	كذباً لم تطلق وان قال من اخبرتنى انه	وصل	فهى طالق ثم	م
ر	روته كذباً طلقت لان	طريق	الاخبار بدخلها الكذب وان قال لها	وهى	تخاطبه ان قلت زيدا	ا
ه	هذا فانت طالق لم تطلق	ا	ن كلفه مجنوناً وان قال ان قلت	ابن	فقيهه فانت طالق	ق
و	وان قلت من اهل ا	لجبل	احدا فانت طالق وان قلت	وا	ليا فانت طالق وجب	ب
ا	اذا قلت رجلاً قد	فا	ز بالاول وصف الثلاثة ان تطلق ثلثاً وان قال يا	بنة	فلان انت طالق ان وصل	ل
ل	لك مال بفتح ان فان ا	تى	هذا من نحوى طنقت في الحال	وامر	ها عند غير النحاة	ة
م	مثل المكسورة وان قال	اقا	ثل انت طالق انما اردت عند قد	و	م زيد لم يقبل ذاك	ك
ن	نعم لو قال من	يد	خل لندار منكن فهى طالق فلا تطلق	امراة	قبيله فلو قال اردت الان	ان
ه	هذا صدقناه بخلاف ما	ا	ذا اراد تعجيله (باب اشك في الطلاق)	وا	ذا شك هل طلقت	ت
و	واحدة او اثنتين فال الا	جد	له ان يحتاط ويلتزم الاثنتين ولا يلزمه	ثتان	بل واحدة ولو روى	روى
ك	كونه طلق من نسائه	وا	حدة واشكلت عليه اعتزلها جميعاً	وا	نفق عليهما ما دام	ام
م	عنه الشك فيمن	طلقه	وان طلق احدهما لا بعينها لزمه بيا	ن (التع	ين والاعتزال حتى يعين وحيث	ث
ا	امر بالتعيين فعين واحدة	وعاد	وقال بل هذه طلقاً في المسئلة قبلها	وا	لاولى في هذه وقيل ان	لان
ذ	ذى كذلك هذا اذا كان	سالماً	فان مات قبل التعيين فعين الوارث ا	سم	المطلقة لم يقبل في	ي
ه	هذه التى طلاقها مبهم	ثم	يقبل في التى طلاقها معين في الاصح	وا	ن قال لامرأته واجنبية تذهب	ب
ب	بالطلاق احداً كما وقال	ان	الذى اردت الاجنبية قبل وان كان اسم امر	ست	فقال ست طالق منى	نى
ثلاثاً	ثلاثاً ثم قال اردت اجنبية من	الطوا	ثف لم يقبل منه في الحكم ويدين	وا	ن قال ان كان غراباً	ا

هـ	هذا الطائر فكل	شى	عندى من النساء طوالق وان لم يكن غرابا فذ	لف	عبدى حر وجهه ل	ل
و	وقف عن التصرف في	ا	لكل حتى بين فان مات واراد الوارث	التعريف	فالمذهب انه لا يصدق ق	ق
ال	الا انا نرد المـ	هيف	الى حكم القرعة فان قرع العبد عتق	وا	ن قرعن لم تخلص ص	ص
ت	تلك القرعة فلا يحكم انه	وصل	اليهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في العبد وخا	لف	بعض الاصحاب في في	في
ش	شأن العبد وقال يرق	وا	لاول اصح (باب الرجعة) و	المصدر	طلاقا لموطؤة ماتم بعد د	د
ع	عدده بلا عوض اذا ارا	د ار	جاعها في العدة جاز وصيتها كقولك	كقولك	راجعتك واريجعتك ومثله هـ	هـ
ى	يكون رددتك وامسكتك و	رأيه	نافذ في طلاق لها وظهار وايلاء لا	استماع	ظاهر ولاخفى في	في
ث	ثم يلزمه المهر بوطئها	حتى	قيل انه وان حصل بعد الوطئ رد	واسترجاع	لايسقط المهر واذا ا	ا
ا	اختلفا وادعى انه	دخل	بها فله الرجعة فالتقول قولها واختلافهما	واختلافهما	في العدة لو حصل ل	ل
ن	نقول اذا سبقت بالدعوى و	ز	عت انقضت العدة وقال كنت راجعتك	وما	انقضت الا وقد راجعت ت	ت
ى	يومئذ وانت الان	ييد	ى فالتقول قولها وان سبق بدعوى الرجعة ثم	ا	دعت انقضت العدة صدق ق	ق
ق	قوله يمينه فان ادعيا	يوم	اذ معا صدقت المـ	شبه	الوجهين واذا اتى في ي	ي
ط	طلاق الحرة بثنتين و	الا	مة بطلقة ثم راجعها او نكحها او كان	ذلك	وقد تزوجت ام لا فهي ي	ي
ع	عائدة بطلقة واذا اصد	ر	الحرثا طلاقات والعبد طلقين حرمت	الا	ان تنكح زوجا بعد د	د
ال	المطلق ويحصل بينهما	بعا	ل ولو بغيب الحشفة في نكاح رسم ر	سما	صحبا فلا يعتمد على ع	ع
و	وطئ السيد ثم بعد الطلاق	الثالث	اذا ادعت انها تحلت بزواج و	التي	تدعى يمكن في مثل مثل	مثل
ت	تلك الدعوى ان تكسون	من	الصادقات جاز تزويجها (باب الايلاء) بص	ح(ا) لا	يلاء من كل زوج يستطيع ع	ع
د	دخولا بامرأته وغير القاد	ر	كالمحبوب والا شل لا يصح منه و	ينصرفا	لحكم بقياس النص ص	ص
ال	الى الرتقا والقرنائفـ	جب	الحجز موجود فيهما والايلاء فا	علم	انه الحلف على كونه تاركا ا	ا
ج	مجامعتها فوق اربعة اشهر	من السنة	ولا يختص بالحلف بالله بـ	ان	التزم جـ او طلاقا في ي	ي
م	مقابلة الوطئ صح	وكان	موليا وصريحه النيك والوطئ والجماع و	الا	فضاض بالذكر وهو وهو	وهو
و	وارد على البكر ولا باشرت ا	هلا	ولا لامست وباضغت وغشيت وقربت هذا	(لا) سما	كنايات وابس موليا ا	ا
ع	عازم حلف على تر	ك	استبغاء الايلاج وان حلف منه مدة ونوى	التي	يصير بها موليا كفى ي	ي

و	ولو قال — والله رب	العوا	لم لاوطئت اربعة اشهر فاذا مضت ا	لا	ربعة فوالله لا ادنو	و
ل	لك بوطن اربعة شهو	ر	فليس بمول فلو ذكر اكثر من اربعة كان	ينصرف	بإبلائين وان حلف لا	ا
ا	اطاؤها الا بحصول المستبعد	ين	وقتا كالرجال والدابة او حتى يموت	عشرون	من بينها فهو اذا	ذا
ج	يكون موليا وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الا مرة ففيه	وجها	ن الاصح انه ليس	س
الا	الان موليا فاذا مد	يده	ووطئها في تلك السنة وبقي	منها	مدة الإبلاء فلا شك	ك
في	في انه يصير حينئذ موليا	ثم	او قال ان وطئت فعلى صوم	عشرة	ايام بهذا الشهر لم يكن	ن
ا	إبلاء وان حلف لا وطئت	ان	شدت فقاتل في الحال شدت صار موليا وا	لا	فلا وان حلف لاربع زوجات	ت
ل	لا وطئت لم يحكم عليه	السلطان	الان بإبلاء فاذا وطئ ثلثا فالإبلاء	ينصرف	الى الاربعة ثم اذا	ا
خ	خلت اربعة اشهر من حين	ارسل	المولى يمينه او من حين راجع ان الى	في	رجعته وانت تسأل	ل
في	فيئنه طوبل بها والفيئنة	المقا	ربة والجماع وان حدث في المدة عذر	معروف	منها مثل ان تمضي	ي
ف	في الاخرام او حبست في ذ	نب	او ظملا او نشرزت او مرضت فانه يقطعها و	ستأنف) ولا	يقطعها الا عذار اذا	ا
و	وجدت في مدتها من	الرجال	وان طلقها رجعا او ارتد وا	نكر	الاسلام انقطعت المدة ولو	و
ا	انه عجز عن الجماع	فلما	طالبته قال لو قدرت كفيت كفي وعذرنا	ه فا	ن هذه فيئة المعذور واذا	ا
ل	لم يكن له عذر فا	علم	انه يجب وطئها وادناه تغيب الحشفة و	حدها	فاذا طوبت بالوطئ وكان	ن
م	منه الوطئ كفر بيمينه و	الا	او في بمانذروا ان حلف بطلاق طلق واذا	ما كان	بطلاقها نزع وترك	ك
ج	جاءها فان استدام ما	شر	ع فيه لم يزمه المهر ويطلق عليه القاضي اذا ابى	على	الفيئة والطلاق وقيل يحبس	س
ت	تحصيما حتى يكلف الانصر	اف	الى الطلاق (باب الظهار) هو ان يجعل امر	مثل	ظهر امه وكا ان يظهر	ر
ث	ثدي ويد وكل عضو	ولوا	نه قال انت على كمين امي وقال لم	افعل	هذا الا اكراما	ما
وا	واجلا لا فليس بمظاهر و	ها	كذا ان لم يقصد شيئا في الاصح و	اذا	شبهها بمحرم ما حلت قبل	قبل
ل	له فهو مظاهر ولو زاو	ربين	طلاق وظهار كانت طالق كظهار امي و	كان	يريد اكل معناها فانها	هي
سعا	مع الزوج تكون مطلقة	ثم	مظاهرا منها ان كان رجعا وان جعله	نعتا	للطلاق او لم ينسو كانت	ت
قب	قبه مطلقه فقط و	وقفوا	في الحكم عليه عند نيته في	مثل	انت على حرام فلو يكون	ج
ه	هذا يقصد طلاقا او ظهارا	عا	ملناه به وان نواه ما يخير احدهما وفي وجه	آخر	يكون طلاقا واما لو	و

بين المحرفين اذا سقط احدهما ثبت الآخر

ولا يثبت الا اذا سقط واحد من الاخرين

٧٥٨ من بين محرمات الاكل

بين	بين انه انما كان من المحرم	مين	عينها اول ينو شيئا فعليه كفارة يمين	و	اذا علقه بشرط كان حاصلا	ل
ل	لخصوله ولو خاطبت احدي	وجا	تلك وقت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	ه فانت كظهر امي فلو انك	ق
حر	حرصت عليها وتزوجتها ثم	ا	وجبتظهارها صرتمظاهرا من الزوجة	والزم	المظاهر كفارة متى كان ان	ان
ف	فيه عاندا بان ا	بن مكا	نه ممسكا لها بعد الظهار وقد تأتى	وامكن	فراقهما فلو اتصلت	ت
ى	يؤمئذ به فرقة تز	يل	النكاح كوت وفسخ وطلاق ولم يراجع	وما شبه ذلك	فلا عود اصلا	ق
ن	نعم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس بعود في الاصح	واثنى	هو عود وان شراها وقد	وقد
ا	اوجب ظهارا فلا عود ان	شرا	ها متصلا بالظهار واو فرق بعد	ما كان	منه من العود لم يجعل	ق
ذ	ذلك مسقطا للكفارة والمعرو	ف	انه يحرم الوطى قبل التكفير ويجوز	على	الظهار المس بشهوة	ة
ا	اما الظهار الوقت	فجاء	فيه خلاف والصحيح صحته وانه يكون عوده	فعلا	لا امساكا	ا
س	سبيله في العود عند	هم	هنا ان يطأها في المدة فاذا غيب الحشفة لزمه	ن	يتزع ولو قال لاربعة	بع
ق	قبه انتن على كظهر امي	فخر	وجه من الاثم اذا عاد باربع كفارات و	الذى	يكرر الظهار وغرضه	ضه
ط	طلب التاكيد فني حكم	الدين	ظهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	انشاء	الظهار ويكون بالكلام	م
ا	اثنى عاندا في الاول ولا	زياد	على عتق رقبة في كفارة الظهار	فعلا	هذا يشترط كما روى	ق
ح	حصولها مؤمنة بلا عيب محل	في	العمل والكسب فيجزى صغير واقرع و	مثل	اعرج يتابع المشى لا	ا
د	دنف او زمن لا يرجى ومن هو في	سر	هرم وجنون مطبق ويجزى اعور وواصم و	سكران	واقعد انفسه واذا	اذا
ه	هو فاقد لاذنيه فلا تر	دد	في جوازه وكذا اصبع الرجلين	فان	فقد السبابة من اليد او كان	كان
م	مقطوع الوسى طى لم يجز	وكسر	ها لا يضر ومقطوع الخنصر والبصر معا	ا	واتملة من الاجهام لم يتأصل	ق
ثب	اثبات جوازها عند	هم	ويجزى مدبر ومعلق بصفة وذكر الرقيق وا	نشاء	سواء لام ولد وانما	ا
ت	تجب في فاضل عن كفاية نفسه	و	عباله كسوة وسكنى ونفقة بالعرف لا	سكرا	وحلوا ونعموا	ا
ا	ايجاب بيع صيغة تكفي	اهلك	ورأس مال ومسكن وعبدین مثنين القتهما	و	ان عجز عنها لزمه ان يصوم	وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالصائم	(من) مقدمة	الهلال نلزمه هلالين او من اثنائه اتم	ما	انكسر ثنيان فان عجز خفف	ق
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لاطعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	لفطرة فلا تجزى القيمة ولا يجزى به	ه
خر	خروجه لمن تجب نفقته كا	بن	واب ونحوهما ولا لكافر وهاشمى وما	شبه ذلك	(باب اللعان) من	من

نظيره فينبود ان يكونا معا ولا  
 ٧٦

٧٦  
 ٧٦

ع	عاب امرأته بازنا وقبح ر	تاج	الحد او التعزير على نفسه فله درؤه	و	اسقاطه باللعان ولا يأثم في	ي
ق	قنف زوجته غير ذات	الدين	حين يعلم زناها او يظنه الظن المؤكد	الثا	بت واذا اتت بولد لا	ا
ي	يجوز ان يكون منه وجب	في	ذلك نفيه باللعان واو كان معها في البيت ثا	لث	وعلم الزوج انه زنا	ا
ب	بها واتت بولد تعذ	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ما كان	يحلل له النفي لتسب	ل
هـ	هذا الولد الحادث بنتا	بيع	الظنون وان كانت حاملا ونفاه لاعن	على	الفور وان شـا	ا
ف	فيؤخر الى الوضع ثم يقيم	سنة	اللعان وان قال الولد من فلان وما ار	افعلا	ذلك الا بشبهة فهو و	و
ي	يعرض على واحد او	اثنين	من القافة ولا لعان واذا وطئ بشبهة في	مثل	نكاح فاسد فجبأت	ل
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نفاه لاعن وليشهد اللعان جمع من	اصدقا	نهما وغيرهم واقل ل	ل
ث	صوره اربعة فان بلغوا	تسعين	فاكثر فلا بأس وليكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في اشرف مكان لعل	ل
ان	ان يزدجر بالتغليظ	ثم	يعظمهما الحاكم ويبلغ عند الخامسة وليكن	وليا	تلقينهما واولـما	ا
ي	يؤمر هو بالقيام فيشهد	في	ذلك اربع بالله انه لمن الصادقين فيمارهاها	به ونحوه	قذفها به من زنا اضاف	و
جا	كونه اليها فاذا	عا	ج على الخامسة قال والافعليه لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتؤمر بعده	هـ
ا	ان تقول من قيا	م	اشهد بالله انه لمن الكاذبين اربعاء وبعدا	لرابع	والا فعليها غضب الله ان كان	ن
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	يذكر الزنا ونفي الولد كل مرة فاذا	ما	لاعت درأت الحد والاشبه	شبه
ع	عند العلماء ان لفظ الشهادة لوا	بعده	وابدله بحلف او ابدل غضبا بلعن او	كان	مقدما لهما لم يصح ثم انه	هـ
ا	اذا لا عن زوجته	نزل	عنها وتأبد تحريمها عليه واواقدم	على	قذفها اجنبى حد واذا	ا
و	وجد من الزوج عزره	الامام	ولم يلاعن (باب النسب) من تزوج واحد	ث) فعلا	ام لا لحقه النسب ب	ب
ل	للامكان ولا يتقي عنه ا	صلا	الا باللعان فان لم يمكن ان يكون منه	مثل	الصفير والمسوخ او جا	ا
ا	الولد والمدة من النكا	ح	دون ستة اشهر اتقى بلاللعان عند	علما	نا وان وطئ بشبهة وحصل	ل
ي	يومئذ منها جل	وبلغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يجالس العلما	وقتها	البلد ولحقه نسب ولم يعرف	ف
ت	تعين نفيه على الفور وليس	الى	تاخير سبيل الابعذر كعينة وحفظ مال	ونحوه	فان ادعى جهـلا	ا
ف	في كونه فوريا او جهـل	باب	جواز النفي من اصله لم يقبل منه	والخا	رجون عن محالسة اهل العلم لم	لم
في	قالوا يقبل منهم ويجوز	ز	نفي الوالد ميتا واو ولدت اليوم ولدا وا	مس	ولدا وقال السابق	ق

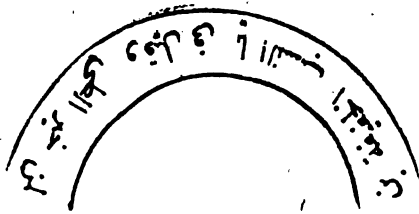


بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

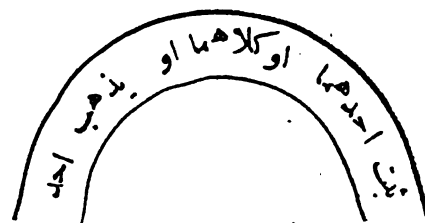
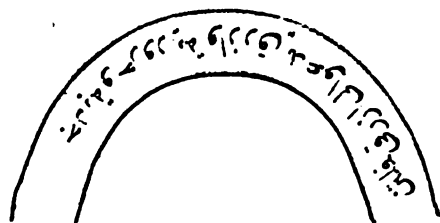
ان يسطرعا معا والمراقبة ان لا يذبح  
ان يسطرعا معا والمراقبة ان لا يذبح

W

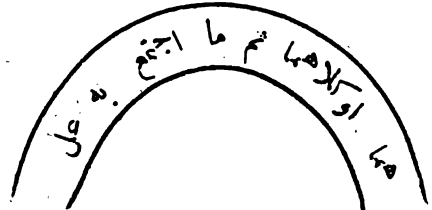
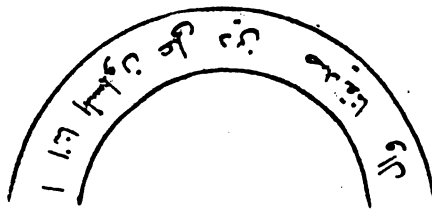
ص	دون ستة اشهر وتخلص	ما	نسب الجميع وكذا لو كان بينهما	يد	ابن دون الثاني لحق	ا
و	استبرأها صدق بيمينه ولو	كان	لدها بلالغان فان وطئها وادعى انه	و	نافي وطئ اعتسه من	ن
را	القافة فان كانت ورا	على	الحمل مدة الامكان ثم اذا ادعى اعرض	وقف	بطاؤها اثنان بشبهة	ي
ت	وهما حران قد ثبت	فعلا	ات او حية فهو للثاني ان لم يكن الاول زوجا	ثلاث	سابقهما قد حاضت	س
قول	الشهاد فان ارتبك قول	مثل	خذ بقول قائف واحد مجرب صدد	لها	قطعا يتلا فهما او احدهما	قط
ه	لت له نفسه واختاره	سو	اولم يكن ترك حتى يبلغ وينسب الى مسن	ل	القائف او حصل الاشكا	ا
ا	ليمن ويصح ايراده	دا	لا يصح الامن بالغ عاقل مختارفا صدد ايرا	ثم	منهما كتاب الايمان	م
ن	فعل محرم عصي فلزمه اتيان	و	الى المستقبل فان حلف على ترك واجبا	راجع	على الماضي والمستقبل والكلام	ع
ل	صلا عن الكفارة او لفعل	عذرا	ترك سنة او فعل مكروه فالحنث اولي ولا	ها	الحنث والكفارة فان اورد	ا
م	الحلف بالله الاسم	وز	جتناب الحنث استحب ابا وانعقادها لا يجزا	ربا	وهو مباح فهو مأمو	و
ي	والرحيم والمحسي	هرا	ذلك لله مطلقا وبغيره بالتقييد كالقفا	من	او الوصف فما كان	ا
ك	ذلك كقوله والله ومالك	و	وان حلف بما لا شركة فيه لغيره	قبل	لم تبطل بيمينه وان تأول	ل
ن	ولا يقبل وان حلف	مثل ذلك	الاله والحي الذي لا يموت فلا يأول	و	ملك يوم الدين والرحن	م
ت	لباب الشراكة من صفات	الساد	والسمع والحي لم ينقض الا بالثبوت	صول	رجل بمشرك كالبر والو	ر
لله	وجلا له فهو كالحلف بالله	س	ها غير الله كعظمة الله وكلامه المقد	مواد	الذات التي لا تحتمل	ا
العلي	يطلق وصف الله العلي	ماكان	تأويلا وعلم الله وقدرته وحققه	السلطان	قالوا لا يقبل منه	ق
ان	المقدور والعبادات فان	على	ل العلم على المعلوم والقدرة والحقق	و	به كذلك الا ان يناء	به
م	عهد الله وميثاقه اسم	فعلى	الله او اشهد الله لم يعتقد وان قال	طلع	النأ ويل يقبل ولو قال	ا
ط	فان قصد الربط	نحو	غيره لو قال اقسم عليك بالله لنفعلن	على	نجمه الا كتابة والمقسم	ن
ا	أحلف لا	مر	فاع والا فلا باب جامع الايمان ولو انا	بلاد	لنفسه باليمين انقضت	ل
ي	لم يحنث ولو الى	ضى	ومتاعى فيها فدخل لنقله وزياره مر	بنى	اسكن الدار فليخرج فان قال	ا
ا	لا يقوم فبماذا	و	ان يد يم لم يحنثا ولا يركب ولا يلبس	شا	يميناته لا يدخلها	ي
ك	افاستد ام حنث وكذلك	اسرى	أيمينه حنث وكذا لو حلف لامشى ولا	ور	ذهب يستد يم ذلك	ن



ل	ولو حلف لا يدخل	ونحوه	دهليزها فدخله حنث لا بسطحها	وواجهه	إذا حلف لا يدخل دارا
م	مثل كان القسم	السا	بالحنث بدخول ما يسكنه عارية وأوقال	الفقيه	مسكن أحد فليقنه
ع	ابن الوالي فعزل من	بع	فالحنث لا يحصل إلا بدار يملكها ولو حلف	أحد	على دخول دار
ا	إذا حلف من مطبوخ	ما	فإن كان يريد الشخص نفسه حنث وفي	بن	الولاية ثم تابعه
و	حنث إلا أن يشير	يكون	وجته فاعتق الأمة وطلق الزوجة فلا	ز	وايه أمة فلان أو
ل	باب آخر وأحال	على	ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فجعل	يد	للشخص بعينه وير
ا	هذا العمدة المهرثم	فعلى	أن يدخل من الأول والباب متزوج حنث	و	الدخول منه لم يحنث
ط	هذا لا يحنث إلا بشرط	مثل	ومشيرا إلى حنطة لا آكل هذه الحنطة فإنه في	ناظر	يحجب من حلف وهو
ي	ب الفيت من حلف على	بشر	أو طعنهما وأكلها لم يحنث ولا يحنث	حتى	ثبوت الاسم وبقاؤه
ت	منه شربا لم يحنث ولو	ي	قسم لا يأكل سويفا حنث بسفه ولورو	ا	ترك أكل الخبز وان
ا	فه فطعمه ولقطه فقبل	و	يسفه لم يحنث وان حلف لا يذ	عياه	اقسم لا يشربه فكان مستد
م	من هذا الكوز فصبه في	عمري	الأول اصح وان حلف لا اشرب	وكان	من ذلك يحنث وقيل لا
ع	في أكل الشهم وفي	ود	وان حلف لا يأكل اللحم فهذا معذ	لديه	علبة وشربه فلا حنث
ا	من أكل الشهم فاكل سناما	بي	الكبد والطحال لا يحنث به وان حلف المتأ	من	الكلية والكروش وكذا
و	الغير لا السمك أو حلف لا	ونحوه	يمينه على اللحم حنث بأكل نعم ووحش	بني	واليسه لم يحنث ولو
ا	بث المتصلب منه المزايل	الثا	وبقر وابل وان حلف من البيض وقع على	شا	أكل الرؤس حنث برؤس
ل	أكل الأدم فاكل من	من	ال وطير لاسمك وجراد وان حلف	ور	لبائضه حيا من دجاج
س	منصف حنث وليس	كل ما كان	حنث وان حلف من أكل الرطب والبسرفا	نحوه	ملح ولحم ولبن و
ب	الفاكهة فبالرطب والعنب	على	أكل بسرة أو رطبة فاكل منصفه ولو حلف	من	كائن حائشا من حلف
ال	الدرع والجوشن والتعسال	فعلى	منها هي أعلاها وان حلف لا يلبس شيئا	ثلاثة	نحنشه وبالرمان هذه
ل	قيص أو قباء أو تخفيفة	مثل	صح أنه إذا حلف من هذا الرداء فغيره إلى	الا	في الأصح يقع ذلك كاشيابو
ب	الخواتم من فضة أو ذهب	أحدى	أنه لو حلف لا يلبس حليبا فلبس	في	هان ولم يحنث به والمعرو
ن	وأنه لا يحنث من	ذكر	أحتمل وحلف لا يشربه ماء من عطش فقه	فما	يحنث وان من عليه أو أذاه رجل



ث	ثوب له لسه ولا بما	استطاع	من صنایعه الا يشرب مائه عطشان وا	ی	رجل حلف لا یجسد	جد
ب	یابه فلانا واقفا الا	اخذ	بالضرب ثم وجده فتف شعره	و	عضه وربط يديه به	یه
ت	تنكب لابه حنث	فا	ذا حلف لا ينكلم ققرأ القرآن اوسج و	نحوه	لم یحنث بذلك ولو	و
ا	اقسم لا یكلمه جهرا ولا	سر	ا فاشار اليه او كاتبه وراسله لم یحنث	والنا	فه الیسیر من المال به یصح	ح
ح	حنث من حلف ان	ها	ذا لامال له ویحنث بثوبه وبدين شا	سع	اجله واو حلف لا یمر	ر
د	دار فلان حینا اولا یسأ	له	زمانا او دهر او حقبا بر بادنی ز	ما	ن ولو حلف لا یزور	ور
هـ	هنـدا فیستخدمها	ثم نزل	اليها فخدمته وهو ساكت لم یحنث اولا	یکون	متزوجا اولا یتصرف فی	ی
م	ملكه یبيع فوكل من باع	الملك	الذی له او من تزوج له لم یحنث و	بعد	لو حلف لیضربن عبده	هـ
ا	الف سوط فشد	الا	لف وضربه ضربة واحدة وعلم ان	الف	السیاط اصابته بر ولو	و
ا	انه شك فكذا ایضافي الاصح والا	فضل	ان یکفروا ن حلف من تمره فاختلفت فاكل	الجمع	الا تمرة لم یكن حائشا	ا
وك	وكذا لو حلف لا یدخل	زید	اما ناسیا او جاهلا او كرها	منه	فلا حنث ولا وزر	زر
ل	لذلك وان حلف لیأكلنه	ودخلها	الشهر فتلغ قبله لم یحنث وكذا اوتلف	أكثر	داوشی منه وان حلف لا یفارق	ق
ا	الغريم فیهرب منه فان	اول	القولین المقطوع به انه لا یحنث و	من	قال ان شاء الله فی	ی
هـ	هذا الیمن متصلا فاصدا	شهر	فعها فالاشهر لم یحنث فان عقد هائم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنی بمعد	د
م	مانه قدمت لم یصح وان او	ر	الاستثناء فی انشاء الیمن صح فی	واحد	من القولین الذی ادعوا	عوا
ا	انه الصحيح وان قال	جب	لله لا اسلم علی فلان فسلم علی قوم وقد	مثل	بینهم حنث الا اذا الى	لی
ا	استثناه بقلبه ولو	وا	الصلوة فسلم علی المأمومین وفلان	مسا	مت لهم فعلى ذلك الطراز از	از
وی	ویحنث ان لم یستنه	قام الى	اذ (باب كفارة الیمن) اذا و	جد	الحلف والحنث وجب تكفیر	ر
ذ	ذلك للحنث ثم یتخیر	یوم	لف بین عتق كالظهار او العام عشرة	ود	فع لكل واحد مد نسق فی	فی
هـ	هو من قوت البلد لار	الحا	معيب او كسوة كل قیصا او سراويل او ازا	را	ولا یجزی منطقة وخف	ف
ب	بل یجزی لبس به قوة	دی	ة یكونون مساكین اوفقراء ولا تجزی الدرا	هم	ان كان معسرا صام	م
ا	ایاما ثلثة وللعبيد الذكفر	والعشر	الصیام فقط (باب المعد	د) وا(ذاتزو	جها وبعد ما دخل واستدخلت	ات
حد	حدث الطلاق وجبت العدة و	ین	كانت حاملا اعتدت بالوضع فان ارتا	ب	بما وضعت فشهد اربع قوا بل ان	ن
		من				



هـ	هذا لو يسبق لخطط	شعبا	وتصور آدميا انقضت به العدة في الاصح	و	اكثر الحمل اربع سنين واما	ا
م	مدة اقله فانها تكون	ن	سنة اشهر والحائض من ذوات الحيض وهن	شواب	النساء تعتد بثلاثة اقرا	ا
ا	المطلقة في الطهر اذا	عا	بنت الحيضة الثالثة كفي وقيل بعد يوم وليلة	و	ان طلقت حائضا فحين تعانين	ن
ا	الحيضة الرابعة ويتصور بتما	مثمانية	واربعين يوما على الضعيف وا	ما	على الصحيح في تمام سبعة واربعين	ن
و	ولحظة هذا في الحائض	و	اما الطاهر في تمام اثنين وثلاثين يوما ولحظتين في	اشبه	القولين وسن الاياس حكا	ا
ك	كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاما بل اثنين وستين وقبل اياس نساءهن بيا	ذلك	وانقطع حيضها	ا
ل	لزمها ان تعتد	وتوفى	ما عليها بثلاثة اشهر وكذا من لم تحض في	العا	دة ومن حاضت اذا زال	ل
ا	الحيض عنها قال الشافعي	رجد الله	تقف الى الاياس ثم تعتد بالشهور ومن	شر	عت تعتد بالشهور ثم	م
و	هجم عليها الحيض بطل	ور	جعت الى الاقراء وعدة من تحيض من الا	ما	حيضتان وذوات الاياس	س
م	منهن ومن لم تحض في الما	ضى	شهر ونصف فان عتقت في العدة و	كان	الطلاق رجعا فالقول	ل
ا	الاصح من قوله رضى الله	عنه	انها تتم عدة حرة وان كانت بائنا لم يكن	معدولا	بها عن الاماء في الحكم	م
ثم	ثم الموطوءة بشبهة	فا	نها تعتد كالطلقة واما عدة الوفاة	من	كانت حاملا فالوضع ومن تكون	ون
م	منهن حرة حائلا فا	جعت الامة	ان عدتها اربعة اشهر وعشر و	العد	ة للامة نصفها ويجب على	على
ا	الرجعية اذا مات الزوج ولم يأت	على	عدتها ان تنقل الى عدة الوفاة والمفقو	د	ليس لزوجته نكاح في الدين	دين
ا	الا ان يثبت موته ا	و	طلاقه وفي التقديم تربص اربع سنين	مثل	اكثر الحمل ثم بعد التربص	ص
ج	جعل كالنوفى فتعتد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	مثنى	وطلق احدهما ومات لا بعد	د
ت	تعين او بيان اعتدنا للوف	و	ان كان لم يبطأهما او وطئ وهما ذ	و	انا اشهر او اقراء في رجعى	ى
م	من الطلاق واما في	البا	ثن من الطلاق فانها تعتد بالاكثر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق	ق
ع	عدته من حين ار	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الموت والاحداد	و	اجب بعد وفاة لا بائن	ن
ب	بان ترك الزينة كما	وصفو	افلا تلبس حليا ويحرم عليها الاستن	ربا	لثياب المصبغة للزينة وما	ا
و	هو طيب لائا	ته	ولا يتخضب ولا تدهن وعليها الامتنا	ع	من الاكتحال بالاعمد فلو	و
ع	عسر جاز الاكتحال عند	الكا	فة لبلا وتفسله نهارا والتغلف بسدر	ونحوه	مباح والخروج حرام عليها	ا
ل	لكن اذا احتاجت للتع	مل	في بيع غزل ونحوه خرجت نهارا	واما	الليل فلا ولا يحل	ل

ان التزم وهو اجتماع الحرم وال

نبي وقيل في با الاضافة اذا تفدين وما

ت	تطرق البائن ايضاً و	السلطان	يمنعها من الخروج الا لسوء	العشرة	وبذاتها على السكان	ن
ا	او ضرورة ثم ان كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكتته فان	التي	تطلق السكنى لها واجب	ب
ن	نعم لو كانت ساكنة في	الاشرف	من منزله فله نقلها ولا يساكنها	لا	مع محرم لها ونحوه ولو تمضي	ي
ال	الى مسكن باذنه فسوجبت	ا	لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تنصرف	عنه او الى سفر تجارة او	و
ت	تواب ولحقها	سيا	ع الطلاق فلها ان ترجع وان تمضي	في	حاجتها فاذا قضتها وبقي	ق
ز	زمن من العدة فاو	هيل	يسافر ترجع معه تتم بقية العدة	المر	وفة في المسكن ولو يقول	ل
م	مخرجي للثقة واذنت ان	بن	مكاني وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في	في
و	وطئ العدة في نكاح فاسد	العا	رة او غيرها او شبهة ما ان تعتدا اخرى	و	تقدم عدة الحمل في	ي
هـ	هذا وغير الحامل تجري على القبا	س	فتقضى عدة الطلاق ثم	تنصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها	ا
و	وهي في عدة فلا بد	من	ان يهجرها حتى تقضى عدة الشبهة وان راجع	في	العدة فطلق ولم يطا	ا
ا	الزمنه استئناف	لا	عداد وبقاء الخلطة بينهما بعد الطلاق من	النكر	ثم الاصح نقلا	لا
ج	جريان البائن في عدتها و	يختلف	الحكم في الرجعية فلا يجري فيها حتى يهجرها	او	لرجعة لا تصح بعد انقضاء	ضا
ت	تاريخ العدة وان طلق و	احد	رجعية في العدة طلقت وان قالت انقضى	حدها	وانكر فان عسرف	ف
م	من الزمان ما يتصور	في	مثله انقضاء العدة فالقول قولها ويقضى في	ما	اذا قال طلقت بعد الولادة	ة
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا اختلفا في الولادة فقال	هو	ما ولدت الا بعد ما	ا
ع	عدت الطلاق فالقول قولها	ولا	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	الملك في امة اوجب اذا	ذا
ال	الاستبراء لها قبل الوطئ فلا	يأتى	من ملكها حاملا حتى تضع ومن	ليس	بها حمل استبرأت	ت
خ	خلف الملك بحبيضة كاملة و	الزمان	الذي يستبرء به ذوات الاشهر الصحيح	بعر	فهم شهر واحد وان سوغ	غ
ر	رجل ملك امة معتدة او	بملك	زوج او مرتدة لم تستبرء حتى تؤمن بر	بي	او يزول النكاح وتعتد	د
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل له وطئها لكن يستحب الاستبراء وان كانت	على	ملكه فباعها ثم انثى	ي
و	وفسخ العقد فعليه	الا (استبراء)	على الصحيح وان زوجها فطلعت بعد الدخ	ول قال اكثر اصحابنا متى انقضت	ت	ت
ا	العدة استبرأها أما	من	طلقت قبل الدخول فتستبرء قطعاً و	من	باع امة وطئها وهو	و
ل	الاستبرءها كره خوفاً على	نسله	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء ويقره (لا)	ثلاثة	تستبرأ امة توطا	طا

فمن ثم البتر وهو اجتماع الخلق وال

بسرارة ووطئ رجلين يجب

ق	قد عتقت ثم تنكح وكذا ام	و	لدمات سيدنها وان عتقت وهي مزرعة او معة	ندة فلا	ب	سبأ ووطئ رجلين يجب
ب	به استبراء بشرع في الثاني اذا	تمت	مدة الاول (باب الرضاع) انما تثبت	حر	ت	منه بلسين امرأة لم تمت
ض	ضمت سنا يمكن في مشا	له	الحيض فلو حلب لبنها ثم ماتت فقد	ف	ن	في بطنه حرم وان جن
ثم	ثم طعمه حرم ولو خلط	ا	لبن بماء ونحوه حرم سواء كان	مثل	فس	اللبن او اكثر الا اذا كان نفس
ال	اللبن مغلوبا فالاصح من ا	خللا	فانه يحرم ان استوفاه والايجار والسعوطوا	نابجر	ي	عليهما محرمان ولا نقضى
ب	به في الحقة والرضيع اوصا	فه	المشروطة ان يرضع وهو حي لم يز	ايل	ف	الحوين خمس رضعات فليس
ت	تقع بدونها حرمة و	في	الرضعات يشترط التفرق فاذا قطع	وبا	في	عد نفسه مخارا فهي في
ر	رايهم رضعة واسو تحول	يوم	رضع وانتقل من ثدى الى ثدى او احس	بك	ال	فالغت ثم عاد في الحال
و	ورضع فهي واحدة ولو	و	لى رضاعه وشك هل رضع نجسا ا	و	حي	اقل وشك هل حي
و	هذا الرضيع حين دخل اللبن	فاه	الى ان وصل الى جوفه ام لا لم يحرم و	ا	ح	لرضعة تصير ام الغلام
و	ويصير صاحب اللبن	والده	واباؤهما واولادهما اباؤه واخوته و	سرا	ح	الى اخوتها من الرضاعة مثل
ا	النسب وعند الشافعي	رحه الله	لو كانت لرجل خمس عقا	يل	ي	مستولدات فريض صبي
ج	جميعهن مرة مرة كفي	و	صار ابنة وحرمن ايضا على الصبي	و	ا	ذلك لان اياه كان واطئا
ت	بلك النسوة وكل من	الحق به	نسب ولد قالين له وحمكم	ها	لا	ذا اللبن لا ينقطع الا
م	مق ولدت غيره وان ادى	الى	التطاول وكذا لو انقطع وعاد ولو	رو	ا	ضع بين زوجتيه اما
ا	ارضعتها امرأته او ام احدهما	مد	ة او ناسية فانه يفسخ النكاحا	ن	ن	ومن افسد على الزوجين
ع	عقد نكاح برضاع صا	ر	عليه نصف مهر المثل (باب النفقات	وما	ي	نحب به) يجب على
ال	السوسر مدان والمد	سته	عشر اوقية والمعسر مد والذي هو	اشبه	ا	بالاوسط مد ونصف هكذا
ح	حصروه ويكون حيا يسلم	في	كل يوم من قوت البلد وعليه طحن	ذلك	ال	وخبره فان تراضيا بابدال
ذ	ذلك بعوض فوجهان والذي	تعز	ى اليه الصحة منها الجواز وكذا الواكله	وانما	ا	لا والادم مما كان غالبا
ف	في البلد فان اختلف ليسار	و	اعسار قدره الحاكم ومن لا ي	كل	ح	الحيز بادام اصلا
و	واجب لها الادم اذا اعتا	د	غيرها ونجب لها كسوة يقع بها	اسم	و	الكفاية والعماد القويم
ال	البلد وعادة اهمل	فن	ازوج ويجب لها دفاء في الشتاء ومرد	يليق	ن	به وما يكون

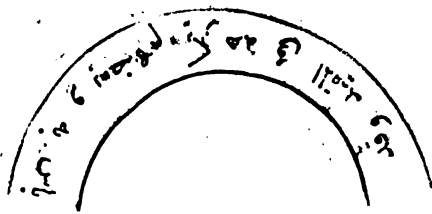
ق	قعودها عليه من التي جرت	بها	العادة لا الطيب ولا ما تفعله	لاشي	من الخضاب ونحوه بلي	ي
ط	طلب المشط والسدهن	يوم	تحتاجه وما تنظف به من الصدر والمرتد	على	الزوج واجب لها	ا
ع	عندنا وكذا ما يحتاج من	الا	نية للطبخ والاكل ونحوه ويجب المسكن و	أكثر	ما يجب لائق بحالها	ا
ثم	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت	ثنين	لم يجب فان قال انا اخدمها لم يلزمها و	من	زينة خدام لنساءه فلا	لا
شك	شك في وجوب نفقتهم في	الا	س مدوكسوتهم ويجب النفقة باثنين لا	ثلاثة	العقد والتكئين بالعرض	ض
ل	انفسها وان لم ينقلها من	بع	اهلها ويجب النفقة لكبير على صغير لا عكسه	حر	كانت او امسة قالوا	ا
و	ولا تسقط لعجزها عن الوطئ	والعشر	ة برضاها او رتقها ولا لعالة تخا	ف	والامة ان كانت تختلف	ف
هـ	هكذا من السيد الى القر	ين	ومن القرين الى السيد فلا نفقة لها ولا يجب	لا	اذا سلمت ليلا ونهارا اليه	هـ
و	وان غاب الزوج فبعت	من	يعلم بالتكئين لنفسها ومكثت بعدا	علامه	زمانا يمكن وصوله لو	و
ا	اراد وجبت النفقة من	ذلك	الوقت وتسقط بنشوز وسفر لم يأذن	فيه	وكذا باذنه اذا	ا
ج	رى حاجتها والحج حاجتها فلود	خل الشهر	فأذن لها بالاحرام بالحج فا	لأ	خر عن نفقتها ما لم	م
ت	تسافر لا يجوز له	وفي	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذات الد	نيث	لبس لها صوم قضا	ا
م	متنع ولا صوم التطوع و	السنة	بغير اذن والمطلقات بان ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المؤن الا	الا
ا	التنظيف فانه لا يجب لها و	الثانية	المطلقة البائن فيجب على الزوج	سعاد	ها بالسكنى وذات الحمل	ل
ع	عليه نفقتها وكسوتها و	من	انفق حاملا فبانت حائلا استرد	و	مقتدة السوفة اختلف	ف
ال	القول في وجوب سكنها ولا	خلا	ف في انه لا يجب نفقتها على	مر	وان كانت حاملا وان اختلف	ف
خب	خبير الزوجين قتال الذي صر	فته	نفقة ثلاثة اشهر وقالت شهرين صدقت بي	بينها وقد يم	التكئين اذا اختلفا في	ي
ن	نفية صدق بيمينه و	ما	تأخر من نفقتها صار ديناً في الذمة	و	لذا اعسر بها فاليها يكون	و
و	وجه الصبر والفسخ ان شاء	ت	لكن بالحكم فان شأت المقام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ روى	روى
ال	العلماء ان لها ذلك ومن	ابن	يمكن وماله منه على مسافة القصر	اشبه	المعسر والمكتسب قالوا	ا
ك	كانغني وبمهل ثلثا لرجاء	مكا	ن والكسوة اذا اعسر بها فكمثل	ذلك	يفسخ بها والمعروف	ف
ف	في نفقة الخادم انه لا نعو	يل	للفسخ على الاعسار بها لكن ذكر	وا	انها تثبت ديناً ويقضى	ي
ثم	ثم الادام كذلك والعبد	الذي	له زوجة ان مكان مكسباً فا	لأ	بت ان نفقتها تحسب فيما	ا

ل	(باب نفقة القريب) الاصول	لث	وا انها تنفلق بذمته ولها الفسخ بعد الثا	ذكر	اكتسب او تجارته وعند عدمها	ا	اكتسب او تجارته وعند عدمها
ق	الاخر في دين الحق	كل	ثا كاتوا او ذكورا وان خالف	نا	لهم النفقة وكذا الفروع ا	ل	لهم النفقة وكذا الفروع ا
ا	الصغير او مجنوننا اوزمننا	اسم	غير المكسب ان كان ينطلق عليه	هو	نعم تسقط لكسبه وغنا	ن	نعم تسقط لكسبه وغنا
ف	اعفاف الاب خلاف	في	كثيرا فالصحيح انها تجب لاصل لافرع و	كان	قلنا بوجوبها واما اذا	ق	قلنا بوجوبها واما اذا
ي	ماسواها ثم بزوجه ثم يعطى	اخر	اوجبه اوجب نفقة زوجته وبدأ بنفسه و	من	صحح العلماء وجوبه و	ص	صحح العلماء وجوبه و
هـ	والابن قبل ابنه وقيل يقسمه	هـ	الاصحاب الام احق وقيل يستويان فيقسما	بعض	الولد ثم الاب ثم الام وقال	ا	الولد ثم الاب ثم الام وقال
ا	على الاقرب والابوان اذا	ها	بنفقته معاً وان لم يستويا اوجبنا	امرا	جميعا ومن استوى فرعا	ج	جميعا ومن استوى فرعا
ل	بعدهم يلزم الاصول	المؤنث	الاب ثم اباه الاقرب فالاقرب ثم	السلطان	تسارعا فيمن بنفقته الزمها	ت	تسارعا فيمن بنفقته الزمها
م	نفقة الزوجة دينا نعم	مثل	في المطالبة بها ما لم تفت فانها لا تصير	الملك	منهن كذلك ولهم	م	منهن كذلك ولهم
ق	را عليه فان لم يلسق	حذ	هرة بطلب قائمها وعليها الرضاع ولدها اللبا	المجا	اذا فرضها اقاضي فلهم	ا	اذا فرضها اقاضي فلهم
ي	من العلماء يقول ينصرون	يفه	رضاعه وان وجد غير الام فطما	هدا	عنده مرضعة تعنت لتعا	ع	عنده مرضعة تعنت لتعا
هو	اذا طلبت اجرة مثل فهو	و	الاكثرون يصحونه انها اولى بارضاعه	قطع	ان يأخذها الاب كرها والذي	ا	ان يأخذها الاب كرها والذي
ذلك	له قبل الحولين وكذلك	فاطمة	وان تبرعت الاجنبية ثم لا يلزمها ان تكون	ايه	لازم ان تجاب وان تلزمها	ل	لازم ان تجاب وان تلزمها
و	والسرية تفضل على المشهور	وخد (مه)	م عليه ان يضيعه وان عدم نفقا	جر	عليه نفقة رقيقه وكسوته و	ع	عليه نفقة رقيقه وكسوته و
ثم	في ذلك على العرف ثم	يجه (ر)	كسوتها على نفقة امه الخدمه وكسوتها و	ض	صفة بنفقته ومفرو	ص	صفة بنفقته ومفرو
ي	لا يطيقه وترويه في	وما	فاه بطعامه ان يطعمه منه ولا يكلفه ما يضره	وا	بعد ذلك يستحب اذا	ب	بعد ذلك يستحب اذا
ذ	لا يجوز ان يؤخذ	اشبه ذلك	ويعتبه في السفر ولبن الجارية والشاة وما	قامه	وقت الصلاة في السفر والا	و	وقت الصلاة في السفر والا
كرا	قيق ان تعذر فيه الكرا	والر	لدها ويبيع ماله في نفقة البهائم	بعدو	الا ما فضل منه	ال	الا ما فضل منه
و	ليق بها ولا اختلاف	ا	ته بيعه (باب الحضانة) والاثان	فا	كما يكلف ذبح المأكول ان	ك	كما يكلف ذبح المأكول ان
ا	امهات الاب ثم تقدم اخنا	يع	الطفل ثم امها القربى فالقربى ثم تبا	والده	في انه لا تقدم امرا	ف	في انه لا تقدم امرا
ل	من لا يرث فليست من اهل	كل	م العمة بعد بنت الاخت والجدات	مقا	ثم خالسة ثم بنت اخ ثم	ثم	ثم خالسة ثم بنت اخ ثم
حر	الحضانة لكل ذكر حر	اسم	وابنه على اخت من ابيه وثبت	مه	الحضانة وتقدم اخت من ا	ال	الحضانة وتقدم اخت من ا
و	يعينها ابن العم وليس	مؤنث	بده بنت عمه المشتهة وتسلم الى	في	قريب وارث ولا تخلى	ق	قريب وارث ولا تخلى





ص	صارت لذكور واناث كانت	الا	م اولي بها ثم امهاتها ايضا	على	الترتيب ثم الاب وتنصرف ف
م	من بعده لامهاته ثم الا	مر	بعد الجرد ثم امهاته وقبل يقدم شخص	ثلاثة	ع على الاب فعينوا وا
ا	الاخت لابوين ثم الاخت لام	ثم	الحالة والصحيح هو الاول واذا	اخر	ز سن التمييز طفـ ل ن
ج	جعلت الخيرة اليه فـ	انه	اختار واحدا ثم الاخر حول اليه وغيرضا	ف	انه اذا اختار الاب لم يبيع ح
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	به شوق من زيارة امه وان اشتاقت	نحو	بنتها لم تمنع زيارتها وتترك رك
م	مرة في ايام كالعادة لازا	يد	عليها ولها تمر يضها ولا تزورها البنت وان	قدم	اختيار الام كانت اقامات ات
ا	البنت معها ولا تأتي الاب ولا تزو	و	وله زيارتها والابن معها ليلا	و	مع الاب نهارا وـ و
ع	عدم الاب والجد واختار احدا	من	العصبة قدم الام وـ	نذر	ت الام وكرهتها ما ما
ا	اجزنا اجبارها وانتقل الى	الطا	ثقة التي بعدها على الترتيب	وما	لرقيق ولا من يعاب يعاب
ل	لقسقه حق والكافر لاند	عه	يخصن مسلما واما المزدوجة ففي	اشبه	الوجهين ان تزوجت من هو و
ع	عم للطفل او قـ ريب	وكان	من اهل الحضانة بعدها استحققت مع	ذلك	ولا حق لمسافر فاذا ما ما
ص	صار السفر لثقله فالاب احق	من	لام ثم من بعده محارم العصبة	واخا	رج من المحرمة لا يمكن انتقالا لا
ب	بمشتهة وتعطي بنفسه با	مره	(كتاب الجنائات) ولا يقتص من به	مس	جنون ولا من صـ بي ي
و	ومبرمهم ويقتص من شرب محر	ما	اسكره والعبـد والكافر لا يقتص	كلا	حد منهما من ضده ولو وقع ع
ال	العبـد بمثله او رجل	كان	كافرا بكافر فجرحه فقتل الجارح اودخل في ر	سم	الاسلام ثم مات المجروح فلا ا
خر	خروج لهما مما	و	جب من القصاص ويجب ان يقتل ا	لما ذكر	بالمسـوئـة ويقتص لاب ب
م	من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد بذمي ومـ رتد ومن سميت	سميت	اعنى المسـرـتد اذا ا
ث	ثار عليه ذمي فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجروح ثم اسلم وـ رى به	به	الجرح فوات فقيه اختلاف ا
م	مـظـمهم يسقط القصاص و	احدا	لقولين يقول ان تعزز من الردة وجب و	مو	جب القصاص العمل وافعال ال
ا	الخطاء لا قود فـ فيها	وثما	رها الدية مكن يرمى هـ دفا فيقتل والعمـد هو ذا انا	نا	ل يقتصـه بما يقتل غالبا فوات ت
ل	لما لا يقتل غالبا كعصر الاذ	نين	وضرب السوط وهذا ونحوه شبه عمد قالو	او	لاقود فيه وـ و
ج	جنبه من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلم به او كان الحبس منه مدة	لانا	من موته فيها فلا ينجيه جيه
م	من القود شـ ويقتضى	السلطان	بالقود على من غرز ابرة بغير مقتل فـ د	ث	منها تورم والم حتى مات لا لا

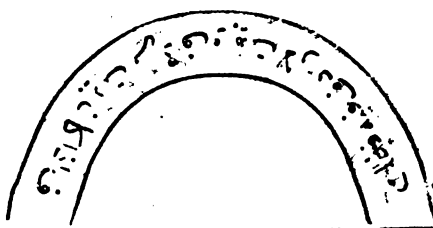
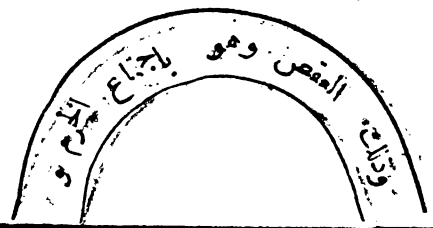


م	من مات فورا بلا اثر فذلك	الملك	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضرب به بمثل ا	وجعل	بضرب به حتى ذهب	ب
و	وجب القود وان حصل منه	الا	لقاء في نار او ماء مغرق له او عصر منه	للمذاكير	بشدة او خنقه حتى ا	ا
هـ	هلك او القاه وقد ا	اشرف	به على ماء فالتقمه حوت او السعه غريبا	اذا	كانت تقتل غالبا ففطس س	س
و	وجب ولو اكرهه الو	الى	او غيره على قتله لزمهما القود ولو	كان	المأمور باقتل ذاهب ب	ب
ا	انتميز لزم الامر ولو ا	سر	رجلا او امسكه لمن يقتله فالقود	على	القاتل ولو شهد عليه هـ	هـ
ج	جاز الشهادة عند من لا يتر	دد	في شهادتهما فقتل بها فرجعا واقرا	ا	بالعمد لزمهما القود ولو و	و
ن	توخي له سما فانتلا	وا	لقاه في طعامه فاكله الرجل جاهلا فا	كثر	هم يقولون لا يجب ب	ب
م	منه قود بل دية وان	قام	واكرهه على اكله وجب القود ولو قتله به	من	مشله الموت غالبا وقع ع	ع
ا	ايجاب القود وان كانت	به	سلعة فقطعها رجل اعتد	اخر	صاعلى شرفه فقات فرض ض	ض
ع	عليه القود ومكذلك	ا	لاسان لو يشترك في قتله الو ف ثمة	فثمة	قتلوا به جميعهم هم	هم
ا	اما اذا قطع احدهم ا	يا	دية وحزه الاخر قطع للاول	مثل	ما فعل وقتل اشاني ي	ي
ل	لكن شريك الخطي اذا	ما	تعمد لا قود عليه ويقص من	رجل	بارك والسدا وكذلك ك	ك
ع	عندنا في شريك المقص	وفي	شريك قاتل نفسه خلاف والاظهر فيما	يقال	وجوبه ولوداوى جرحه بمضمر ر	ر
ق	قاتل وليس بموح كان	ذلك	شريكا لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	تتروط قصاص النفس فالجماعة هـ	هـ
ل	لو اشتركوا وجمعهم	الوقت	وقطعوا عضو انسان قطعوا كلهم ان قطعوا	مر	واحدة والجروح مثله هـ	هـ
و	ويجب القصاص فيما	قد	ر منها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	يم (فيها	الى العظام كالوضحة والجرح في في	في
ال	التخذ ولو اوضحه فسا	مت	الجرح بعض رأسه ومثله يستوعب	او	يزيد على رأس الشاج فلا ا	ا
خ	خلاف انه يوضح	عليه	الكل واذا زاد مستحقه اخذارشه واوان	امراً	هشم من رجل ل	ل
ر	رأسه بموضحة قال الشافعي	رضى الله عنه	اوضحه وآخذ الارش للزياد	ة	وقصاص الاعضاء لازم م	م
م	مثلا بمثل لا يعدل عنه	فاجاز	وه في اذن ولسان وشفة وذكر وانثيين كما	يقال	ومارن وجفن وماقي ق	ق
م	مقلة واليتين وشفرين والجبا	ني	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	لها	ولا يسار يمين وان فقيد د	د
ال	اليمين وكذا عكسه	وا	لانملة لا تؤخذ بالاعين صحيحة بعا	دمة (و) جا	ز احدهما بالصحة ولو و	و
خز	خزاع ربع اذنه واستأ	مر	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقص	ير	بع الاذن وان قد قد	قد

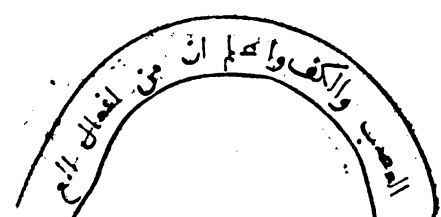
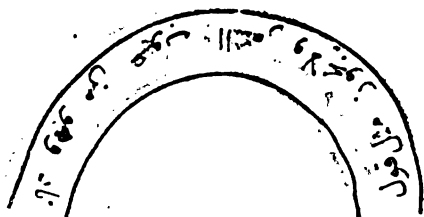
ل	رجل انفا من اصلها فله	ان	يقطع مارنة ويأخذ الارش للباقي	وما	يؤخذ بسن سن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لا خرس ويؤخذ ولو قطع الزند وما	اشبهه	من فوق المفصل فليست	ست
و	هذه محل قصاص فان اراده	تبع	المفصل دونه وله الارش للباقي	والسا	لما لا تؤخذ بشلاء نعم	ع
و	وجهوا العكس ان لم تخفد	ركا	ولا ذكر صحيح باشل وعكسه ور	د	جوازه والعنين جعل مثل	د
ا	الصحيح وذكر الصبي يقطع	به	الجميع من ذكر الكبير ولا بأ	س	(باب عفو مقتص) نقول قول	قول
ج	جعل القصاص للوارث لا	العا	قلة وهو مخير فان عفى على	كل	الدية وجبت الدية	ه
ت	تامة وان عفى ولم يتعرض	لى	ذكر الدية لم يتجرب وان عفى على	اسم	مال غير الدية لزم	م
م	مهما قبل الجراح في الاصح	وفي	ما اذا لم يقتل لا يستط القود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	احد الورثة سقط القصاص	هذا	وللباقين حتمهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طفل	ل
ع	على انا نجس القاتل	العام	والعشرة حتى ياتي ثم ان رضوا بمسوف الا لة	رعة بمالا	بد منه وان وقسم	ع
ا	احدهم به فقتله فالباقون في ا	حج	اقولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل لا	يحسن	وجوبه الاعلى المباشر	شر
ل	لقتله ولو سبق عفو احدهم فهد	الحمل	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب	ب
ا	ام لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولو مات الجاني قبل	الا	خذ بالقصاص او زال الطرف	ف
ض	ضمن الدية ولو عفى عن المبا	شرفي	تعديه وقطعه العضو وقال هذا التا	لف	عفوت عنه وعن سرية حدثت	ت
م	منه سقط القصاص	وكانا	بضا دية العضو غير لازمة	و	اما الحادث بالسرية فالاصح	ح
ا	ايجاب ديته ومن لا وارث له فا	مير	المؤمنين يتخير فيه بين القصاص و	ا	لعفو على الدية وما	ا
رو	روى عن احد من اصحابنا	الر	بخصة في القصاص بغير امر السلطان و	للا	مام بل عليه افتقاد الشى	و
ال	المستوفى به والمستوفى فلا ير	كب	هذا من لا يحسن بل يوكل او يستأجر ولا ياز	م	باجرة المستوفى بل من	ن
ط	طرف مال الجاني في ا	فخر	الوجهين ويستوفى في الحرم وفود او يمهل	مثل	الحامل حتى تضع وحنا	ا
ى	يرضع الملبا ويغنيه غيرها و	الدين	يقضى ان رجلا قتل سهلا ثم	عر	ا ثم السنبلى قتل بسهولة	ل
ثم	ثم الدية للممرو و	السنبلى	من ماله فان عجز اقتسم بالسوية	وز	عموا انه لو بدر الاخر وسبق	ق
ا	الى قتله اخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصار ك	فر	اقتل للقصاص فقط	ط
ل	لان الحد ينسحب ومن	المحرم	تقويت قصاصهم ولو قال اخرج بيمينك ف	وما	له باليسار فقطعها نظرا	ر

خ	خبره فان قال صكان	من	طنى انها تجرى وقال طنتها اليين للدهش وما	اشبه ذلك	والقطاع ظن حسب	ب
ز	زوالها انها اليين فان	السنة	تلزمه ديتها فاذا اندملت قطع يمينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم	ضم
ب	بينهما فيقطع ثم يقتل و	هذه	القاصة في القطع المقدر اما الجرح	السا	رى الذى ليس مقدرا	ا
وهو	وهو كجائفة وكسر عظم فانه اذا توفى	توفى	المجروح واراد الوارث القصاص ذلتا	يع	بمثله في الاصح بل	ل
ا	الواجب حزه بالسيف و	الو	جده فيمن قتل بالبحر والخشب انه يقتل بمثله و	كل	تخريق وتضريق وضغط	ط
ج	جار مجراه والاولى ايجبا	ز	هـ ولن يقتص منه بالسيف ولا يتبع مر	اسم	اقتل بالواط والسحر ولا	ا
تتا	تتاثل بل يقتص بالسيف ولو	ير	يد المقطوع القصاص فاقتص ثم اتت السر	اية على	نفسه فلوليه حزا وعفو و	و
ع	على نصف الدية ولا ير	تقى	لاكثر ولومات المقص منه فهدر ولومانا	فا	ن سبق المجنى عنه قال	قال
ا	العلاء اقتص منه كما حكم	الدين و	ان سبق الجاني فالسراية هدر ولو	عول	الولى على القصاص بنسب	اب
ل	لطفل لم ينغر لم يمكن	ولى	الطفل ولكن ينظر فان نبت	مثل	نايه سقط القصاص واسو و	و
خر	خرب المذنب وفسد امر	الو	لبالصبر حتى يبلغ باب موجبات الدية اذا	جا	وصي على شفا	ا
مو	موضع عال فصاح با	زا	نه او ناداه او شهر سلاحا فوقع قا	لو	ا تجب دية مغلظة وقيل	ل
ال	القصاص واما البالغ اذا ثاو	ره	بمثل ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل	عل
ك	كالبالغ مراهق يفظ صحت	بعده	فوقع والمرأ اذا ذكرت بسؤ	وطا	لب بها السلطان فالقت جنيئا	ا
ف	فرعا ضمنه ولو طرح بمسبة	ولد	اصغرا فلا ضمان ولو وقع هارب منه في برقا	لو	ان وقع فيها وهو هو	وهو
ث	ثابت البصر وتلقاؤ	نور	فلا ضمان وان كان اعمى او فى ظلم	ت	ضمن ولو انحسف السقف	ف
م	من تحتة وهو يهرب منه فتحكم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صبي لساج	و	امره بتعظيمه فغرق فى	ى
ال	البحر ضمنه ولو حفر	على	ملك غديره ابارا عدوانا ضمن	كل ما	يقع فيها ولو حفر منها	ا
ش	شيئا فى دهبه او دهبين	بن	له ضمير ودعا بالفسان فوقع فيها ضمن فى	اشبه	القولين ولو جهل	ل
ت	تلك فى طريق ضيق وان	عمر	ها للمسلمين ضمن الواقع فيها فان اتسعت و	ذلك	بذن الامام او اصلحة نعم	م
ر	رفع الضمان عنه والا ضمن	وفى	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	الميازيب يجوز اخراجها وقيد	قيد
ا	الجواز يضمن التلف بها وفى	سنة	لحق او وقع الخارج منها على انسان دون	الثا	بث فقتله وجبت الدية بهذا	ا
ج	جميعا وبالكل تجب النصف والا	ربع	والجد ران المائلة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسس	وقته

ت	تصورت مائلة في الشارع	و	جب منها الضمان كالجناح وان حدث الميل	وهو	مستوفلا ضمان اصلا	ا
م	من ذلك ولو طرح قشور	ثما	ر وبطيخ ونحوه في الطريق ضمن	كل	ما تولد منها ولو تعاقب قب	ق
ا	السبان بان حفر اخذ المجا	نين	بثرا عاديا ووضع اخر حجرا فعمثر بها	ا	نسان ووقع في البئر رجح ح	ح
ع	عندنا السبب الاول	و	الضمان على واضع الحجر فان لم يتصف با	م	التعدي ضمن الحافس ثم م	م
ال	الحجر لو عثر بها غير الذي	القا	ها فتدحرجت فعمثر بها اخر فالضمان	على	المدحرج ولو عثر من ن	ن
خر	خرج يمشي بنائم اوقاعد فالقا	ضى	يهدرهما ان ماتا والطريق متسع	مما	نية وان ضاق فاقاعد فيه ه	ه
م	مهدر لا العاثر به الا في	وجيه	ضعيف والواقف مضمون لا العاثر في القو	ل	الصحيح وان اصطدما في في	في
و	وسط الطريق فماتا لحكم	الدين ا	وجب على كل نصف دية فان كان	الفعل	عمدا فقتل وان لم يقصدا ا	ا
ا	الاصطدام كما اذا لهما با	لنظار	فاصطدما فمخففة وان اصطدم حاملان فماتا	ا	لجنتان فنصف عن كل ل	ل
ل	لازم لكل وان جسر	ى	الاصطدام فهلك دابتهما فالحكم ا	لمستقبل	في ذلك ان كلا يلزم م	م
ق	قيمة نصف دابة للاخر	وز	عموا انهما لو كانا صبيين او مجنونين لزمهما	والامر	في سفينين وقع التلاقى في	في
ب	بينهما فاصطدما يراعى فيه ما	يرا	عى في الدابتين والقيمان كالأركين و	مثل	جسر المتجنيق اذا عصاد د	د
ض	ضرورة على احد الرماة	ثم	مات وعدد الرماة عشرة مثلا لا	يزيد	ون لزمهم تسعة اعشار دية واذا ا	ا
ما	ما اجتمعوا على البئر و	حصلت	زجة فسقط واحد فذب ثانيا والثاني ثاشا	وا	ثالث رابعا وماتوا فلالول ل	ل
ا	الثتان من دية يفسر	زله	على الثاني والثالث ويسقط الثالث و	وجب	لثاني مثله على المتقدم م	م
ج	جزء والثالث مثله و	خرج	لثالث نصفها على الثاني فقط وقيل عليه	ث ونحوه	على الاول والرابع بمجرد ج	ج
ثم	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفراده به وقيل على الثلاثة اثلاثا	و	اذا قاتلا وجب كما ذكر ذكر	ذكر
ع	على كل دية الاخر فافهم	ذلك	(باب الديات) السدية	التا	مة لحر ذكر مائة بغير لكنها ا	ا
ف	في العمود وشبهه مثله ثلثون	من	الحقاق وثلاثون بجذعة واربعون خلقة والتو	سع	في السن لا يشترط بل اكل وتقبل ل	ل
ه	هذه من اب له والافعال ابل	البلاد	وفي الخطاء خمسة بنت مخاض وبنت لبون من	كل	عشرون وعلى هذا الحدو	د
ثلاث	ثلاثة الانواع ابن لبون	ثم	حقاق وجذاع ثم القتل فيما وقع عليه	اسم	حرم مكة خطاء كان او و	و
ع	عمدا فدية مثله و	عاد	له الخطاء في اشهر الحرم او	على	ذى رحم محرم فانهم اوجبوها ا	ا
لل	للجميع اثلاثا وهذا الحكم لا	نور	ده لحرم المدينة في اصح الوجهين وان	وزن	عوضا من الابل فله الرد لرد	لرد



و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	الدين	اخذه عيب ولا مريض واذا عمدت الابل	فعلا	م المعول فيه خلاف ف
ذ	ذكر في القديم الاقتصار	على	الفدينار وفي الجديد وهو الصحيح القيمة (وا	ن	علت واذا كان
ا	المقول انني اوخنتي و	حاله (مشكل	ففيها نصب الدية ولو فعل يهودي او نصراني	فعلا	قاتلا عمدا او خطاء وجب ب
لك	لكل ثلث دية مسلم تسلم	الى	وارثه وامر أنه نصفه والجوسي والوثني المس	او	من لم تبلغه داعي ي
ال	الاسلام ثلثا عشر مسلم ثم	ان	الجنين دية غرة اذا احسدت به	فعلا	قاتلا قيمتها تم تم
ع	عشر دية امرأة وعلى من ا	هلك	جنين يهودي او نصراني غرة كثلث غرة تكا	ن	لم وان خر ر
ق	قبل حياتها فلا خلاف	في	وجوب دية كاسلة وتقبل الغرة	اذا	كانت لم تهرم ويرد د
ص	صغير لم يميز فان فقدت فا	شهر	الوجهين وجوب خمسة ابرة ولا يقبل من	كان	معينا وخصيا والمصرف ف
و	ورثة الجنين والشجاج	جا	عة الحارصة تشق الجلد والدامية تدميه و	ا	ضعة تقطع اللحم والمتلاحة هو و
هـ	هديفوص في اللحم والسمحاق	د	ون الموضحة تبلغ الجلد بين اللحم والعظم و	لنو	ضح الموضحة وهي ضرب ب
و	وضح العظم والهاشمة الذ	ى	بهشمة والمنقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	الدماع ببجلة والداغة التي ي
ب	بلغت الدمع ثم	الا	قصاص لا يجب الا في الموضحة واما غيرها فا	منه	قصاص وقيل يجب بالشجات ت
ا	التي قبلها سوى الحارصة والا	خرى	لا يجب فيها وليست الموضحة في الرأس	رائدة	على التي في البدن بل الكل ل
ج	جائز والقصاص فيه ويجب	سنة	القصاص في اذن قطعه ولم يئنه واما	مثل	الموضحة فانها لا ا
ت	تنقص عن ابل خمس ولو واضح	سبع	موضحات فلكل واحدة خمس والايضاح ا	ن	لهاشمة وجب عشر ر
م	من الابل والا فخمس	و(في المنقلة	خمس عشرة والمأمومة ثلث الدية ويوجبو	ن(فيما يقا	ل الموضحة نسبته منها ان صادف دف
ا	المعرفة والا فكومة و	ثما	الجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة الكبيرة	و	الصفيرة سواء ولو وسع في في
ع	عرض موضحة غير الجا	نين	فثنان وان وسعها الجاني فواحدة ولو	زيد	في الجائفة فكزيادة الموضحة
ا	الا ان الجائفة اذا نفدت	واستمر	ت بطناً وظهراً فمها جائفتان و	ان	قطع اذنيه او اشلهما فذلك
ل	له دية في احدهما يوجب	القاضي	نصفها او يجب في كل عضو اشل حكومة	وبرهان	ذلك واضح وكل من من
خر	خرج عينا فنصف دية وان ا	شرف(به	الى العمى ولم يعم فتسقطوا الاعمش والاخفش	ونحو ذلك	سواء اذا لم ينقص ضئوها ا
م	منه فان نقص قدر في حكم	الدين القصار	ق بالحق فان لم ينضب فحكومة	والعا	مة من الاصحاب توجب بكل ل
و	واحد من اجفان الماء	في	ربع دية وفي المارن وحده الدية	شر(عوها	اثنان المجاجرو الطرفين والقياس



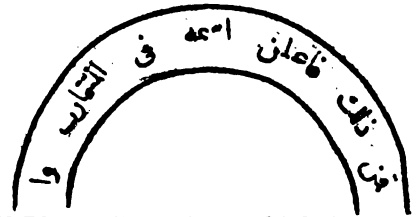
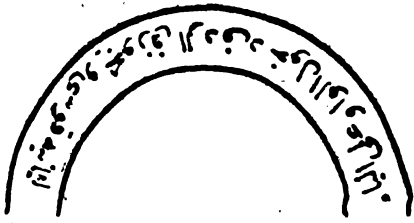
ان الاخشم كالصحيح	وز	عموان في الشفتين الدية وكذا اللسان ناطق وفي كل	اخرس حكومة اما الطفل وان	ن
لم يكن قد مضى من عمره ما	يرا	ويعرف به اماراة النطق واشاراته قالو	تجب السدية فيها	ا
عليه وان نبت في ا	شهر	لوجهين ثم في كل سن خمسة ابعة لكل سوا (حا) سمين	لتنظر في انتفاضل وقد	د
صرحوا بالتسوية بين كاسر (ظاهر) و	بين من قلعها من السنخ على الصحيح و	وصيرا	لواجب في سن زائدة او	و
بها حركة وقلقلة	استمر (بها بط)	لان المنفعة حكومة فان نقصت فكالمسالة (في) اسما	الوجهين فان عادت سنه	هـ
وكان مشغورا فلا يحكم	القاضي	ان عودها يسقط الارش عنه وان كان	لم ينغر اسقطه و	و
ابان اللحين فدية وفي	وجبه (ض)	عيف تندرج فيهما الاسنان وفي احدهما ناص (فهاو) مثل	ذلك اليسدان ثم	م
ليد نصف دية في قضاء	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه	ديتها وحكومة ثم من	ن
كل اصبع عشرين من	بن	يون وغيره كنسبة الدية والائمة ثلثها واما	جب ائمة الابهام بالقطع	ع
فانصفها والرجل كاليد في	عبا	رتم وفي حلمي المرأة الدية وفي حلم	الرجال حكومة ومضى	ي
وفد كسر الصلب ويا	س	من المشي وجبت الدية فان فقد المشي	النكاح فديتان وفي عضو	و
الذكر الدية سواء كان	في	صغير او كبير او عتين والحشفة كالذكر و	م بعضها يلزمه بالقسط ويجب	ب
على نسبتها والاثنيان قد	ر	وافيهما الدية كالذكر وفي الايتين دية وكذا	شفراها والافضا	ا
موجبه الدية والنظر ان ا	مضا	هـ واذهبه وجبت الدية وكذا السمع وذ	وا ان في الشم الدية وقيل	ل
الحكومة وهو ضعيف ويوجبو	ن	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجو	بالقسط وفي الصوت دية لارش	ش
نوجبها فيه ففي الذاهب	من	انكلام والصوت ديتان وفي الذوق دية	كذا المضغ وقوة الامناء ولو قطع	ع
من رجل رجل اطرافا	عامه	لديان ثم سرت الجسرات و	ت سقطت عنه وصار	ر
الواجب دية ولو توصل هو	الى	جزء عمدا والجرح لم يندمل فكذلك في	الوجهين لا غيره والقول	ول
فيما لا تقدير فيه	ان	الشرع يوجب في الحكومة و	جزء نسبته الى الدية لا	ا
عضو الجنابة نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رقيقا	لتقويم هذا لا يجوز	ن
الابعد الاندمال واما الواجب	ت في	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة فا	ان للمرأة نصفه وتلزم	م
القيمة في الرقيق واطراف	ال	فريق لها من القيمة نسبة الدية في الحرفية صو (ر) ان	تجب له قيمتان فاكثر ومثل	ثل
عمده خطأه وجنين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	علم (باب العاقلة) واليه نقول قول	ا

روى ما يتفق الفاظه وخرافاته

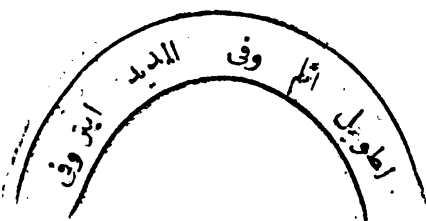
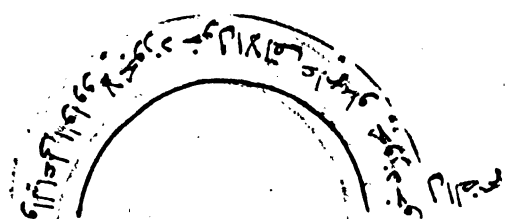
ابو حنيفة رحمه الله

ر	رجوع ما يجب لافرق بين الر	بع والعشر	والدية الكاملة في الخطاء وشبه العمد و	سما	العلماء ما خلا اصلا	ا
و	وفرعا من العصبية عاقلة والد	ين	يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من	الا	يؤين يقدم وفي قول	ل
ض	ضعيف يستويان ثم الموالى	من	بعدهم وهم المتق ثم عصيته من كان	نبا	عن البلد او حاضرا هناك	ك
م	منهم سواء ثم قضى الشرع في	عرفه	بالانتقال بعدهم الى معتق المتق وعاقلة المرأة	عليهم	عقل عتيقها وليس	س
ا	العتيق بمطالب وان قدر في	سنة	الله فان عجزت عاقلة المسلم فييت المال و	السلام	فان عجز ولم يقع	ع
ي	يومئذ منه سوى عشر جعلنا	تسعين	على الجاني وان عدم فالكل عليه في	لا	ظهور وامادية النفس فهي	ي
ت	تؤجل ثلث سنين	ثم	يلزم العاقلة كل سنة ثلث و	تنصرف	ديانة الذمي في	في
ف	فرد سنة اوجبوا ذلك	استمر	اراعى الاصل والمرأة في ستين ثلث الدية	في	الاول والباقي الثانية والرقيق في	ق
ق	قالوا الاظهر ان	القاضي	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية	المعر	وفة وفي الاثنين خلاف	اف
ان	الاصح ان ثلث سنين منتهى	الاجل	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموص	وفة	والاجل من الموت ويقضى	ي
ف	في الاطراف ان اجل ار	شها	من وقت الجنابة ولا يعقل في الجنابات	الا	حر بالغ عاقل ثابت	ت
ا	الغنى ذكر موافق في اسلو	ب الدين	فان فقد واحد من هذه الشروط وهي	سنة	لم يلزمه وكان الاخذ منه	ه
ظ	ظلمنا ثم تقدير الشرع	احد الامور	والغنى نصف دينار والتوسط ربع ومن اع	منهم	آخر الحول اسقطنا	ا
ه	هذا عنه وان استغنى او بلغ	ابن	آخر الحول لزمه (باب كفارة القتل) و	نوا	جبا على من احدث قتلا	لا
وي	ويعم ذلك الصبي والمجنون و	الو	الدوالعبد والذمي في خطأ وعمد وذمي جنين (وا	حا	ط بكل شريك كفارة وهو و	و
خ	خدن الظهار تستوى كفارتهما	بل	عموان في الاطعام هنا قولين اظهرهما عدم	و	جوبه (باب البغاة) الاصل	ل
ت	تحريم مخالفة السلطان والتخذ	ير	منه والبغاة مخالفة بخروج وترك انقب	داود	فع عن حق وهم في	ي
لف	لفيف شوكة متاولين	تقي	اذا كان قبيهم مطاع والاعتطاع طريق	ولو	ترك قوم الجماعة في المجلس	٤
ال	الصلوات وكفروا السلف في	الدين	واظهروا اعتقادات الخوارج وهم	طا	ثعون لم يقدموا على	ي
ق	قتالنا لم نقاتلهم وبحكمهم	في	شهادة البغاة بالتبول ونفذ قضاؤهم بالحق	وصا	ر ما اخذوه من الزكاة او و	و
ا	الجزية مجزيا في الاصح و	الثاني	لا يجزى وكذلك اذا اقاموا احدا صح ويحكم	لحا	كم بكتاب قاضيهما بالبيعة واتلاف	ف
ب	باغ على عادل وعكسه	من	المال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن	و	يبحث الامام قبل القتال الى	ي
ه	هؤلاء البغاة امينا غير	صفر	من) النسيحة يسألهم ما يتقنون فان ذكروا مظه	قوله	شعيا رده او شبهة ازالها	ا





ف	فان اصروا على الخلاف فان	سنة	الله جوزت قتالهم فان سألوا مهلة	و	رأى ذلك جاز ولا يقتل	ل
م	مخنتهم ومسدبرهم ولا	احد	ينبع مدبرهم ولا يطاق اسيرهم في شريعة	محمد	لي ان تفرق كلتهم والانشا	ثا
ن	نطلقها بعد الحرب في اقو	ي	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا صلحوا و	صلى	على قتلهم وما يعم ويفنى في	ني
ذ	ذماهم كالنار والمجنين	و	نحوه لا تغاتلهم به فان دعت ضرورة اباحه	الله	حيثذ وهذه القصة	د
ل	لا تقطع زرعها ولا	تسمين	في اتلاف مال الباغى والا ستعانة	عليه	بمقتد قله مدبرا من الحق في	ق
ك	كما لا يستعين بكافر والو	الى	يعضى بنقض عهدهمى اعانهم علما بالتهريم	و	يجب الضمان على قتلين اقتتلا او	و
فا	فات بفعل بعضهم حق	الا	خرو من قصد قتل رجل بين الناس وجب	عليهم	الدفع عنه وليس	س
عل	عليه الدفع عن نفسه وا	ن	قصد قله كافر وجب عليه دفعه عنه	و	كذا بهيمة ويجب ان يحصى	ي
ن	نسائه وحماية اللال جائز	و	الدفع اذا امكن بادنى الوجوه ترك	اسما	ها وأما قتله فهو يجوز	ي
ا	اذا خشى عدوانه و	لم	يندفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحدا هل	البلد	او غديره لو نظر في في	في
س	سجف او غيره من كوة ولم	يزل	نظره وفي المكان حرمة ولا حرمة له فيمن كا	ن	رمى عينه جائزا	ا
م	منه ولا بما قبله	السلطان	ولو اعماه او اصاب قريب عينه فمات فهدرو	الكل	يقول انسان العاض تجعل	ل
هـ	هدرا ان ندرت بترع يده وله	الملك	في فك لحية اذا لم يقدر على التخلص	لا	بذلك منه ولا بصير	ر
في	في ذلك ضمانا ولو عدت على	الانسا	ن بهيمة ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذا لم	تنصرف	الابيه (باب المرتد)	د
ال	الرجوع الى الكفر بعد	شرف	الاسلام بنية او قول او فعل ردة لا خلاف	في	ذلك فن حذف	ف
م	مصحفا في قاذور	قاصدا	كفرو بكفر من علق كفره والسكران اهل	المعرفة	تقول اذا ارتد	د
ت	تصح رده واما الصبي فلا	طريق	لصحتها منه وكذا المجنون والمسكره و	الا	سيرع الكفار ويؤمر بالدخول	د
ق	قبل القتل في الاسلام و	الحق	ان استتابته في الحال وقيل ثلث	وا	ذا رجع الى الاسلام قبلنا	ا
ا	الرجوع فان عاد ثم اسلم	حسن	تعزيره تأديبا وان اصصر عليها	سطاو	لى الامر عليه بالقتل ولو	لو
ر	رماه بالقتل غيره خالف	الطريقة	وعزر وملاك المرتد حال الارتدا	دابقا	و، مخلف فيه والذي قطعوا	ا
ب	بصحته انه موقوف ويعطى	امينا	وكذا تصرفاته ما اقدم عليه منها	وبدرا	ليه فهو موقوف كما هو على	و
و	وجود اسلامه فان اسلم فهو	على	ملكه والا زال وان صلى في دار اسلام	وهجر	لم نحكم باسلامه اما	ا
ا	اذا صلى بدار الحرب عند	الخليقة	او وحده فانا نحكم به وولد المرتد مسلم	ا	ان كان احد ابويه ماليا	ليا



١٩٤٦

ل	للاسلام وان ارتدا معا	الى	الكفر فولد همامر تد على الاظهر وقيل مسلم	و	قيل كافر (باب الجهاد) من والى والى
ط	طائفة الكفر بدازه وعجز	ان	يظهر الدين لزمته الهجرة ولا نعد	حينما	وشوقا الى الولد عذرا
و	والعاجز يعذر والقادر ان	توفى	مات ظلما لنفسه والجهاد فرض كفاية	و (يتعين	بحضور الصف والغزو المتتابع
ي	يستحب ان ينال فيه	رضى الله	ولا يجب الجهاد على من هو في	حجرا	لصبي والجنون والعليل
ل	لا يجب عليه بل يستط	عنه	وعن مريض واعرج واقطع وعبدو	فا	قداهبة ثم الدين الحال على
ا	الغنى يحرم السفر سواء من	يوم	جهادا او غيره ونقول للفرع ا	نك بالخيار	ومن ابواه مسلمان او احدهما لو
ث	ثنا عز ماله الى	التا	هب للجهاد لم يجوز له حتى ياذنا له	في	ذلك فان احاط عدو مناو
ل	لزم القتل الكل وما و	سع	احدا التحلف ويكره غزو غير اذن الامام او	ن) صرف	الامر اليه ولا يجوز دخول
م	مخذل يئسا ولا يحل	عشر	ة مرجف وان استعان بطائفة كفر اشترط في	هذه	الطائفة ان يكونوا
و	وفيين لا يخونون وفيها	من	القسوة ما تقاومهم به لو التأموا	و	يبدأ بالاهم اولا
ف	فاولا ويحرم علينا الفرا	ر	فان زادوا عن مثلنا جاز فان	ترك	احد منا القتال
ي	يريد الانصراف اليه ور	بيع	العودة او التحيز الى قبيلة يريد	صرفها	اليهم مستنجدا فلا خلاف
ا	انه يجوز ولا نحكم ان	الا	سلا ب للقاتل الا اذا غرر بنفسه	فافهم ذلك	اما اذا وقسع
ل	له وهو اسير او مئخن فلا يتنا	ول	من سلبه شيئا وكذا لورماه من الصف	واعم ان	ازالة امتناعه كالتقتل
م	موجبة للسلب وذكروا	في	وجوب السلب له بالاسر خلافا و	للمصا	ب بالاسر احوال فالصبي
د	دون ابويه يلحق السابي في	سنة	الله ويتبعه في الاسلام ان كان مسلما ويعو	د ر	قيقا ومع ابويه او احدهما
يد	يدين بدنيهما ونسرق بالاسر	تلا	ثة الصبيان والنساء والعبيد ويجتهد الامام في	احوال	الاحرار الكاملين وهو و
ا	ان يفعل بالصلحة فيما يجد	ث	من القتل والاسترقاق والغدا فيهم	فا	كان اغبط فلا يجوز
ب	بطلانه فان بادر	و	اسلم قبل ان يرى الامام رايه فيهم سقط القتل	ولو كان	يحاصر قلعة فارادوا الدخول
ت	تحت حكم مجتهد جاز ويكونا	ثما	ان حابا ويردون ما منهم ولو نزلوا	منها	على حكمه ثم اسلموا قبل ما
ر	رسم الحاكم امره لزم ا	ن	يعصم دماهم واموالهم وان اسلموا بعد	توكيد	الحكم سقط القتل
و	وبقي ما سواه فاذا	ما	دلنا رجل على قلعة وكان قد شرط اذا	فعل	ان يعطى من بعض
في	فيها او غنيها جار	ية	منها فخرج منها جارية اعطيها ولو عدت او	كان	فيها جارية ثم م

ا	انها ماتت قبل الور	و	د بالظفر فلا شيء له او بعد الظفر فالبدل	منصو	ص على وجوبه
ل	له وهو اجرة المثل ويجوز	دفن	مياهمم وهدم ديارهم وتخريب ا	با	رهم وعضداشجارهم وقطع ع
بس	بساتينهم الا اذا كانت	في مد	ينة او مكان يغلب على الظن انا	نحو	زها فيستحب الترك والوالى لى
ى	ينهى عن قتل البهائم الاماما	رسته	الرجال علبها بالقتال والات	ضرب	اللهو تكسر كلها لا ا
ط	طبل حرب وما يوجد من	الا	نجيل والتوراة معهم مزق وحا	ضر	المأ كول يؤكل وكذلك لك
م	ما ذبح لا كل و	شر	بلا ضمان فيه وغير ذلك من اخذ امر	با	رجاعه الى المغنم وان اسر سر
ق	قوم كفار عبدا لمسلم حكم	فيه	بانه لسيده ( باب قسم النقي	و	الغنيمة ) الغنيمة ما دركه
ط	طلابه بايجاف خيل و	فى	ذلك يقع الملك للعائين بانقضاء الحرب و	اذا كان	فيها سلب فهو و
و	واجب للقتال ثم	تعز	ل من الغنيمة خمسها فيقسم خمسة احوالها	بمعى ( كان )	المصالح كسد الثغور وثانها ا
ع	على بنى هاشم وبنى المطلب	المحر	م عليهم الزكوة للذكر مثل حظ الانثيين ثم	ان	غنيمهم وفقيرهم سواء فى ذلك لك
و	والثالث اليتامى يقسم على ر	وس	افقرهم منهم والرابع المساكين ثم ابن السبيل ه	كذا ) فعز	الاثمة واما باقى الاخماس س
فى	فيقسم فى العائين وامروا	برد	الراجل الى سهم والفراس الى ثنية قالو	او	لا يسهم لغير ر
ال	الحيل فلو كان راجلا فرزقه	الله	فرسا قاتل عليها وبقيت الى	ان	انقضت الحرب وهى معه
كا	كان فارسا ولو عار فرس من	مثواه	حق انقضت الحرب عد صاحب راجلا واذ ا	فعل و	هو على فرس لا ينفع ع
م	منعت ومن حضر الحرب	وجعل	يقاتل حتى قتل ومات بعد انقضائها استحق	وان ) كار	قبل انقضائها لم يحصل ل
ل	له شيء وكان نصيبه	الجنة	ويرضخ لصبي وامرأه وعبد ويكون الذمي	جاريا	مجراهم ان حضر باذن ولى لى
ا	الامر بلا اجرة وكذلك	ماوا	فى مع العسكر من خدام وتجار يعطون	على	الاظهر كغيرهم اذا ا
ح	حضرروا وقتلوا والذي جعلو	.	رضخا يكون من الاخماس الاربعة وفاعل	الفعل	المؤمل للكفار ينقل والنقل ل
ذ	ذكروا انه زيادة تشترط	وكانت	تؤدى من سهم المصالح والنقي ما يأخذ بلا	عمل	قتال من مال الكفار كفرض ض
م	مال الجزية والخراج	نفسه	وما هرب عنه الكفار فرضا منا و	مثل	مال من مات من اهل الذمة مة
ض	ضائعا لا وارث له فيخمس و	تؤثر	بالجس اهل المذكورين وتصرفه على و	الفعل	المذكور فى الغنيمة ويجعل ل
م	ما هداه للاجناس واهل	العلم	امر وابوضع ديوان وعرفا يعطون كفايه	مثل	ويقدم فى الاسم والعطا ا
ر	رجال قريش وهم ولد النضر	والعلماء	يرون الاقرب فالاقرب من رسول الله	عجب	ويستوى الهاشميون والمطلبون ن

في السبع اسر اصله وكذا في

في السبع اسر اصله وكذا في

و	ولو استويا في السن واحدهما	كان متفتنا	قدم على الاورع ثم الانصار ثم	ضرب	بسر العرب بعضهم	هم
ف	في بعض ثم العجم ومن كان	في علوم مشغولا	بالجهاد ومات اعطى ورثته كفايتهم من غير	زيد	عليها ومن ابتلى بداما	ا
ي	يفضل منفعه كأمراض	بها	صار زنا او اعنى او جن او طال به	عمر	هرم وهو جدى لم يسلم	خ
ا	اسمه من الديوان والشافعي	رجة الله	يرى ان عقار النقي وقسا	خالدا	يقسم عليهم كما وصفت	ت
ل	لك ( باب عقد الذمة )	ثم	ضرب الجزية لايصح الامعولى الامر	فيكون	عقدها لمن اتبع كتابا	ا
س	سواء اليهودى والنصراني ومن	ثبت	لهم صحف يتسكون بها كصحف ابراهيم و	ز	بور داود والمجوس وكذا من	ن
ر	رجع ابائهم قبل النسخ و	اليعة	الاسلامية الى دين اهل الكتاب لامن	يد	خل بعد النسخ بقينا ولا	ولا
ي	يصح عقد الجزية	يومئذ	منهم الالتزام احكامنا وبذل الجزية	في	كل عام واقل ما يجزى	ي
ع	عن الواحد دينار ولا ناخذ	لوله	الصغير منه شيئا والاكثر بالتراضى ويجوز ان يح	موضع	الجزية خراجا ويجوز	جوز
ا	ان يجعلها زكاة ويضعها وصاح	ب) السيف	وهو الامام او نائبه لو الزمهم بمس	نصب	الجزية ضيافة من جا	ا
س	سنة بلدهم من المسلمين	الماضى	والراجع جازولا بد ان يذكر عددا	لا	صناف فرسانا ورجاله وبين	ن
م	مقدار الطعام وجنسه و	في	المدد ايضا ولا يزيد على الثلاث ويوزعو	نه	على غنى ومتوسط وايسر	ت
هـ	هذه على فقير ذى	اعدا	م ويوزعونهم في فضول مساكنهم والتبين	المفعول	واجب والصبي لا يدخل	و
ا	اذا بلغ في عقدايه ولا يجز	نه	الاعتماد يستأنف له وتؤخذ الجزية برفق	فان	القول بالتعنيف ضعيف ولا	ا
ص	صارف لها عن الرابع	والو	جمع الزمن والهرم وكذا الفقير فاذا	ادخلت	مدة التسليم وهو بلا مال	ل
ل	لزم ذمته ولا تلزم صغير	ابل	تلزم النساء والخنثى والعبيد	الا	رقاه والمجانين فان خفت	فت
م	مدته مثل الجنون	الها	جم ساعة ويرتفع وجبت والا واجب ان تو	لف	ايام الافاقسة في الاصم	ح
و	ويصان الذمي عن الباطل	طل	وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما	والا	زم فيه الحد واعتقدوا تحريمه	هـ
ك	كالزنى اغناه عليهم	على	شريعتنا وان اعتقدوه غير حرا	م	كالجمر فلا نوجب عليهم	خ
ذلك	ذلك واذا احدث دار	او	جب ان يخفضها عن بيوت المسلمين علو	ا ونو	جب عليهم ان لا يركبوا	ا
ف	فرسا لا بفلا وجارا و	ليا	مرهم التوالى ان يركبوا بالاكف وكا	نت	ركبهم خشبا فان	فان
ع	عبروا طريقا في بر	يه (او بلد	الجنانهم الى اضيق الطرق وجعلوا الزنا يرو	رفعت	فوق ثيابهم واذا دخل	و
و	واحد الحمام منهم وهو	مو	رد للمسلمين وغيرهم مجرد عن ثيابه جعل	الفاعل	ذلك خاتم حديد في رقبة	ته

ل	يعرف ولا يظهرهون خيرا	لانا	قوسا وخبروا عيدا وليس اظهاره نقضا	و	اذا قاتلونا او منعونا جزية فهو	فهو
ن	نفسهم فيقتلهم به	السلطان	ولو طعن في الدين او صار عينا لكفار	نصبت	بيننا وبينهم حرب او ليس	س
هو	هو على مسلم ففته او ادعى	الملك	في مسلة ووطمها او زنى بها او سب اثني فهذا	المفعول	ان كما قد شرطنا	نا
في	في العهد النقص به كان	الناصر	الحق يحكم به نقضا والا فلا واذا نقضوا	فقول	الخيار فيهم للامام وقد	د
ج	جعل الاصحاب مسن	احد (الوا	جبات منهم احدث الكناش وكذا تقرير	هاق) اعجب	الوجهين الا في بلدان	ان
ن	نقصها صلحا على ائمتها	فيتدسكن	عنهم التهي وينعمون سكني الجحاز ولهم	الضرب	والسبر في طرقاته	ته
س	سوى حرم مكسة مابق	الدهر	بل تبش موتاهم منه والجحما	زيد	خل فيه مكة والمدينة وكذا	ا
ال	الجماعة وقرها ويزرون	بعد	العلم بالنع ان دخلوه بلاذن ويستوى	عرا	ن الجحاز وخرابه ولو	و
ط	طلبوا الاذن لجماعة	اضطر	رنا اليها او لمصلحة او رسالة اذن لهم وليس	لاذن) خالدا	بل ثلثة ايام ويهول	ل
و	واما الحرم فلا يؤذن في اقتر	ايهو	ان اذا هم عدو وجب الدفع عنهم كما ذكر	وا	(باب الهدنة والامان)	ن
ي	يجوز عقد للهدنة متى	صار	فيه مصلحة وامرها الى الامام فان ا	عجب	الامام فقصدها وهو مذك	ذك
ل	له قوة عليهم مكان	الحق	جوازها اربعة اشهر فان ضعف جاز	ضرب	مدتها عشر سنين لا اكثر	ر
فال	والشرط انفسا اذا جرى	في	عقدها ابطله كما لو شرطوا ان	زيذا	يعقد جزية بدون قتال	ال
م	مثلا او على ان	نصا	لهم على اعفاء بعضهم او على ان لا يعلق	عرو	او على مال او فرس	رس
ت	تؤخذ منا فهذا لا نعلم	به	صحها ولو شرط ان للامام نقضها متى مال	نحا	طره اليه جواز فلو	و
قا	قالوا وان اتت داركم رجال	وجلث	انفسها على اتباعكم ردتموه من ا	لدا	رجاز الا النساء فحال	ال
ر	ردهن فلو كانوا صفا	را	او مجاتين او عبيدا او يلا عشيرة لم ردوا	فاقهم ذلك	ويجب الكف عنهم فلو اتا	تا
ب	بعضهم بموجب للتنقض ولم	يانه	الباقون ولكنهم سكتوا ولم ينكروا	هذا ا	لنقض فيهم فان انكر ناس	س
سالم	سالتناهم اذا قامت الحج	البيض	ببرائهم وبقائهم على العهد ونوجب	خر	وجههم من العهد تجسيس	يس
و	ودلالة حربى نموزه وقتل و	ا	خدمنا فيجوز قصدهم وتبينهم بالبيض	المجموع في	مرافدهم ومن لم يخن بعد	بعد
في	في عقده بل خفنا ذلك فا	لنصو	ب للامامة يند عهدهم والشننة	العربية	والدين الاسلامي يلزمه	ه
ا	ابلاغهم المأمن ومن استنجا	ره	مشركا او عدد محصور من المشركين فامنه	وكان	مسما بالفا عاقلا	لا
ل	لرضا اتقاده ولا يجا	وز	اربعة اشهر وسواء الامام وغيره وبعد	الفراغ	يلغ المأمن ولا يجوز	لا

مخدوف وفي الرجز مجنون منقطع

الوجهين في ارض السواد انها

هـ	هذا الجاسوس ومن خا	فت	الامسة مكائده (فصل) والصحيح	من	الوجهين في ارض السواد انها
ز	زمن قحها وقفها القائم	يوم	الفتح بامر المسلمين وفي الخراج الذي	تا	خذة الولاة منها اختلاف
ج	جزم الاكثرون تدقيقا وايضا	بامن	اصحابنا انه اجرة وانها تصرف في تأ	ليف	امور المسلمين ومصالحهم وحدها
م	من حديقة الموصل الى الا	ر	من المنتهية الى عبادان طولا وعرض	ذلك	من القادسية حتى تصل
ح	حلوان كل ذلك لا يجوز فيه	بيع	ولا رهن (باب حد الزنى) من زنى	في	حالة التكليف بلا سكر
ذ	ذميا كان او مسلما فان	الا	مام يقيم عليهم الحد بعد ثبوته و	الثابت	في المحصن الرجم سنة الرسول
و	واسم المحصن يتنا	ول من عامه	الناس من وطئ في نكاح صحيح وهو	من	المكلفين الاحرار واوجبوا
ف	في غير المحصن اذا زنى	وكان	حرا جلد مائة وتغريب عام	من	بلد مسافة القصر والاختلاف
و	وقع في تغريب المرأة و	السير	وحدها والاصح اشتراط محرم او زوج فيما	عرفه	الاكثرون واوسأله
في	في ذلك اجرة اعطى والذ	ى	يجوز تغريبها معه لو امتنع لم يجبر و	سنة	الحد في العبد خسون واتا
ال	الخلافا ايضا في تغريبه و	قد	حصل من اختلافهم في تغريبه	ثلث	مقالات اصحاب سنة اشهر وقاس
ر	رفيقا بعضهم بحر وبعضهم	خط	عنه التغريب والصحيح ان اللواط	و	الزنى سواء والبهيمة ليس
جز	جزاء من اتاها الا التعزير	على	الاصح وان تكرر زناه ولو كان	ثمان مائة	مرة كفى لسكل
م	ما فعل حد واحد ومن	حصن	نفسه بنكاح امرأة فوطئها في الدبر	قال	الاصحاب يعزى وكذلك اذا
خ	خالط حائضا عزر و	الجر	ة والصفرة سواء في الاصح وفي قول	مو	جبه التصديق بدينار ان كان
ب	باولس الدم وان جر	افى	آخره تصديق بنصف دينار ولا بخا	لغة	لمن يقول ان المرأة اذا
و	واقعت المرأة عزرتا والوطئ	مدة	الاستبراء ووطئ الاممة المشتركة والاستمنا في	الا	حة ونحوها ورجل
ن	نكح محرما يملكها كله غير	مرض	لله يجب فيه التعزير ولا حد على الرجل الا	بجى	بني وطئه الى قول ثابت
فقط	مقطوع به عن امام	وا	ن اعتقد تحريمه ويستحب للتائب ان يرجو	عفوريه	ويستر نفسه فان ابا
و	واقر بالزنى حد فان رجع فا	لد	ين يقضى بقبول رجوعه وان اصر حد وجو	اسما	ع المولى البينة ولا باس
ب	باقامته الحد والتعزير على عبد	هـ	ومن اعترف فرجناه باقراره ثم	عيل	صبره فهرب لم يثبته وليس
ع	عندنا من يقيم الحد غير	السلطان	اعنى على الاحرار حتى تقول الا	بن	لا يحده ابوه واستحيوا
د	دفن المرأة الى صدرها	وسا	ار الاصحاب قالوا هذا اذا ثبت بالبينة و	ابى	العلماء الحفصر للرجل

فاعلن وهو في الله يدسا لم واذ كان درونا

سجرا استرا ٩٩٩ ٢٩٩٩

هـ	هذا في غير الحامل واقفا	عدة	تقنى في ذات الحمل انها تعهل حتى تضع	بكر	اكانت او محصنة وحتى يكف	ف
ف	فوران دمها ويستغنى	ولدمهد	ها بغيرها وسنة الجلد ان يؤخر عن	المقر (و)	روالمحرور والمريض حتى يحسن	س
ا	العافية فان كان لا يرى صاحب	صاحب	ذلك جلده بعنكال فيه مائة غصن ورأ	ي الشا	فعي ان يكون الضرب مفرقا	ا
عل	على الاعضاء وليتوق الا	سنا (ن بل	الوجه والمواضع المخوفة فان غشي عليه ترك	(و) وري	ثوبه حتى يفيق وتسكن	كز
ن	نفسه ولو ان الامام استبا	ح	جلده في مرض او حرقات فلا ضمان و	سأحمه الله	وتضرب المـــــرأة	ة
وه	وهي قاعدة مستورة	ثم	تكون امرأة تمسك ثيابها والرجل ان	كانت	عليه ثيابه لم يجرد ويقام	م
و	وعليه قبض ولا يبالغ الى	ان	ينهر الدم ولا يسبونه ولا يسمعونه	هجر	القول ولا بأس ان يلام ولقت	فت
في	في عضده ولا يجب ان يبدأ	السلطان	رجله ولا ان يحضره (باب حد القذف) من ا	تي	بقذف لمحصن وهو	و
ا	اهل للتكليف وان كان تحت	الملك	حد الاوالد فيجلد الحرثمانين ومن كان	من	الارقاء فاربعين والنكاح	ح
ل	يس شرط ابل المحصن هنا من	الناس	س هو البالغ العاقل الحـــــر	المو	من العقيف فلو رما	ما
م	مجنونا او صغيرا او من ا	صر	على فسق او عباد اعز وان قذف بعبد الو	طن	مجهولا وادعى انه رقيق	ق
دي	دين مع يمينه ولو	خرج	منه قذف لرجل عقيف فلم يحد حتى	يت	الفضاء عليه فزني وجب	ـ
د	دفع الحسد عن قاذفه	يوم	لعقة وفين وطئ بنكاح شبهة خلاف فالحاقا	(ي) حسين	وغيره يرون عرضه بما فعله	له
سال	سالما لا يظلم احصانه وليس	لسا	رائناس اقامته ولا بد ان يثبت عند و	الى	الحكم قذفه بفسخ الزنا	ا
م	مثل يازاني وبالوطي وتر	د	فيه كتابات من الالفاظ مثل قولـــــ	الا	تسان انت فاسق اولست عقيفا	فا
واذا	واذا قال عاشرك من النسا	س عشر	ة البيلة اوانت خبيثة اوانت تحبين قبح الا	بواب	للزنا او الخلوة بهم فهذا	ذا
ك	كله كناية فيحلف مانواة و	من	قذف من الناس جعـــــا كثير	الا	يجوز عليهم ذلك كما	ا
ا	اذا قال اهل زبيد او كل ذي	شهره	من الناس زان عزز وان قال له وهو	شر	يف يابسطي فكناية وان	ن
ن	ناواه فقالـــــ اما انا	فاخذ	حلالى ولست بزنان او باين الحلال فهذا ليس	فيه	صريح ولا كناية وذلك	ك
ع	عندهم تعريض فيه تعزير وا	سنا	ده الزنى الى ولده يعزرفيه ولو قال زنت	عام	كنت مجوسيا وعرف له تنجس	س
ر	رفعنا الحد عنه لا ان صر	ح	بقذفه ثم قال اردت يوم كنت مجوسيا ولا توالى	(بين) اثنين	من الحدود حتى يبرا	را
و	وجع الاول ولو عني وارث	وغيره	من الورثة لم يعف قهلا يستوفون البعض	وثمانين	فيه وجهان ولو امر وهو	و
ضا	ضاحك او احد من يقذفه قذفه	ورفع	الامر الى الحاكم فوجهان (باب السرقة)	و	السارق يقطع اذا انضم	ق

م	مع السرور في شروطة فتمام	السير	قان يسرق قدر ربع دينار فلو سرق	سبعائة	رجل فبستان يخرج
ن	ناضا اذا ثمن السد	ي	سرقوه مائة وخمسة وسبعين دينارا كل واحد	في	ربع دينار فلو نقصت
هـ	هذه دينارا لم يقطعوا و	من	اخذ سبيكة ذهب وزنها ربع دينار فلا	جدا	ل اذا سويته مضروبا وعن
ا	العلماء انه لو اخرج عن	مكانه	من الحرز نصبا ثم ندم على ما احدث	ثم	فرداه قطع في ذلك ك
و	ولو ظنه فلسا فسرقه ا	ونهب	قاطع الطريق ذلك قبان دينارا قطعوا	من	سرق ثمرا او ما هو و
ر	ضرب من الملاهي نظرا الى	مامعهم	منه ان بلغ مكسره او اتاه الجمر نصبا على	السن	التمنين قطع وبشرط كون
ا	السرور ملكا لغيره فلو سرقه	ثم عاد	فادعاه ملكا لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	ادخلها شريكه حرزا لها
ف	في يده ففي قطعه اوجه	متصورا	لحمة منها لا قطع ويشترط عدم الشبهة فلو	اخذت	لاصلاك او فرقك او مال ال
م	ما لك ما لا لم يجب القطع	ويوم	القسمه لو قرر الامام لطائفة من بيت المال	شيئا	فسرقه غيرهم وعرف ف
ح	حدته وان لم يقرر وكان	الحا	ن بالسرقة له فيه حتى كمن يكون	من	الفقراء والمال زكوة وكذا ا
ذ	ذهاب الطعام بالسرقة اذا	مس	الناس جوع لا قطع واشترط اهل	العلم	الحرز في السرور وهو و
و	وجود ما بعد حفظا في	عشرة الناس	وعرفهم وفيما عار حرزا فسرق منه خلا	ف في الشرع	الاصح يقطع ولو ضمه
ف	في حرز منصوب فجاء	من	يملك الحرز فقحه واخذه وسرق ما	و	ضع فيه لم يقطع عندهم م
وفي	وفي غيره خلاف ولو غصب	جا	لا او غيرها فاخرزها بحرز فجاء المالك و	الا	موال التي للغاصب بحذا ا
ال	المنصوب فسرقها وجب ان يؤ	دي الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع جاحد و	د	بعة ولا مختلس وهو و
ب	نفسه لو نقب حرزا و	ولي	اخراج المال غيره فلا قطع ولو حفر المنقو	ب	معا قطع المخرج ولو ان السارق ق
سي	سيله في ماء او رما	من	الحرز الى خارجه قطع ولو حليت طفلا	ونظمت	عليه فلائد فسرق الجميع ع
ط	طفلا وما عليه قال	عامه	اصحابنا الصحيح لا يقطع واثبات المالك عند	القا	ضى شرط فلا يؤخذ ذ
سا	سارق اقر حتى يصدقه من	قصد	بالاقرار وهل للمولى ان يقطع عبده	فيه	وجهان واذا ثبت ذلك لك
ل	لزم قطع يده اليمنى	حد	اتم ان عاد قطعت رجله اليسرى	ثم	ان عاد بعد قطع ع
م	منه يده اليسرى فان	بني	على حاله وعاد قطعت رجله اليمنى واتمى ا	لما	خوذ منه حدا فان عاد د
و	وجب تعزيره ويقطع بسكين او	سيف وا	خبت دهنه وغلخته باشار وا	دخلت	محل القطع فيه ولا بأس س
في ال	في الاكتفاء بكف يد قد	ياد	ان اصابها فان كانت يده اليمنى مثلا فا	زيد	اليمنى وقطعت اليسرى وان ن



و	والى بين سرقين قالو	الاقران	في القطع بل يكفى واحد ولو سرق ثم	اخذت	يمتنع اكله او اذا	اذا
ا	لأنها سقط القطع	وا	ما اليسار فلا يسقط عنه القطع	في	ذهابها (باب المحاربة) اوجبوا	وا
ف	فمن اخاف السبيل بمكا	سر	عوشوكة ان يطلب حتى يؤخذ ويجب	الاشتغال بط	قطيع السبيل ل	ل
ر	رعاية للمسلمين فمن اخذ من	الاعيان	نصاب سرقة من غير شبهة قال اهل	الفقة	قطعت يده اليمنى وقطعت	ت
ا	ايضا رجله اليسرى	ثم	من قتل قتل حتما ومن قتل ونهب قتل	عند	ذلك ثم صلب ثلثا فاذا	ا
ج	جاوزهها انزل و	خرج	بعضهم انه يصاب حتى يسيل صديده و	الامام	اذا لزمه وماء خوزه خسيس	في
م	ما بلغ نصابا او اخاف	بلاد	اولم يأخذ مالا ولا نفسا عزز ووقع الا	جا	ع ان من تاب من هؤلاء	لا
و	واصلح قبل الظفر به وبعد	الاسا	يسقط حده (باب حد الخمر) وجلة القو	ل	فيه ان كل شئ	ي
في	في الاشربة اسكر كثيره فور	وده	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين	سواء في التحريم ويكون كون	كون
ال	الحد على المكلف لامن كان	يوم	شربه صبيا او مجنون او حريبا او ذميا و	الر	جل المكره لا يحد فن كان حرا	ا
م	منهم جلد اربعين والعبد عشرين و	ا	ذا جعله الامام للحر ثمانين او بعض قا	ي	نوابه جاز والسوط لا لا	لا
صا	ضابط لتعيينه في احد الوجهين (وا	لثاني	يتمين والصحيح يجرى سوط وايد ونعال و	ر (شافعي)	ر (جه الله) يحده باقراره او بيثنه لا	ا
ر	رائحة ونحوها (فصل)	و	المرتكب معصية لاحد فيها ولا كفارة يعزر	والنظر	للامام فيه كل احد	حد
ع	علم قدره كحبس وصفع وضرب	دون (العش	رين) في عبد والاربعة في حر ويستوى	في	هذا جميع المعاصي في الاصح	ح
و	ولو عفى مستحق الحد فاراد	من	اليه تعزيره لم يجز في الاصح و	علم	ان مستحق التعزير	ر
ا	اذا عفى فللامام التعزير في	شهر	لوجهين (كتاب القضاء) هو فرض كفاية و	والادب	ان لا يطلب ولو	و
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	ه	تعين طلبة فان امتنع اجبر فان طلبة	وغيره	اولى منه كره والمعروف	ف
ه	هنا انهم لو قلده	وسلوا	الامر الى المفضول فله القبول والطالب	من	خامل او محتاج طلب بذلك	لك
ز	زاده وكفايته جائز و	حصو	ل قاضين فاكثر في بلد جائز عند اهل	العلم و	لا يتعاض احدهما كلمة	لمة
ج	جزم حكما بها الاول ولوا	نهم	اعنى الخصوم او الخصمان حكما وارجلا و	قتا	دواله وهو يصلح لقضا	ا
ا	الحكم في غير حد لله جاز بارضى منهم	ثم	قبل الحكم ولا يشترط بعده في الاظهر و	الى	القضاء باستحقاق من كنت	لت
ش	شروطه ان يكون مسلما	ثم	ذكر احرار اعدا مكلفا مجتمعين وان كان اميا في	شهر (الو	جهين سميعا بصيرا ناطقا يكفى	ي
ت	تولييه ويستحب ان لا يكون	عاد	مالشدة بلا ضرر واين بلا جو رمضا (في الامور ويسأل عن البلد ومن فيها	في الامور	يسأل عن البلد ومن فيها	فيها

د	رب امانة وقته ومن	تعز	ي اليه العدالة وعن في الحبس فن كا	ن	منهم فيه مظلوم	ا
و	وجب اطلاقه ويسئل عما اجمع	وحصل	عند الاول من السجلات وبأخذها ويتبع	سنة ا	لقضاء في مشاوره العلماء الفحول	ل
في	في المشكلات وله استخلاف واحد	منهم	في عمله ولا يتخذ بوابا ولا حاجبا في	ربع	اتخذ الحكم فان احتاج فلا يؤثر	ث
ا	الحاجب احد الخصمين ومن كا	ن ذو	من اعوانه وكلاؤه ابعده عن مجلسه	و	يوصى وكلاءه واعوانه بالقوى	وي
ل	لله في اعمهم	قصدهم	وايعد من المسائل قدرا الحاجة وان باغوا	تسعين	يعرف بهم الشهود فان	فان
س	سمى رجلا واتخذهم	لاجلها	تخذهم امانة ويتعهدان لا يتعارفوا ثم اذا جرت	ت	عنده حكومة للملوك	ك
ر	رقيب له او لابنه او ابيه	في	حق رفعها الى خليفته ويجوز للقاضي ان يحكم	م	لمعرفه	لا
يع	يعتد في غير ولايته والحكم	الرا	سم له هناك لا ينفذ ولا يرثى ويرد الهدية	ثانيا	عزمه عن قبولها فان كانت	نت
م	ممن له عادة جاز اذا تا	بع	العادة ولم تكن له حكومة حاضرة	فا	ن ردها فهو اولى ويحضر اذا	ا
طو	طواب بالحضور في ولي	من	غير تمييز بل يساوي بين الناس فان	فاض	ذلك وكثر اتي بمالا	لا
ي	يقطعه عن الحكم ولو حضر	جا	عنه للحكم وهو جائع فلا يقضى بينهم ولا هو	على	عطش ولا في حاله	ل
م	مسخطة ولا مفرحة ولا	دا	مؤلم ومرض مفاق ولا عند تراكم	مهاب	الهموم ولا حاقن وخائف	ف
ك	كل ذلك مكروه والحالات	الاجرى	اولى فان حكم نفذ حكمه ويفسخ مجلسه و	كر	اعتماد المسجد لذلك ثم	م
ش	شرع له التأدب بمخاض	فاخر	ان يجلس مستقبل القبلة وان تلازم	مه	انسكينة حيث كان	ن
و	وان يجلس الكتاب بانقر	ب	منه تنظر معه في كتابه وان يكون العلماء عنده	وبلا	زمين مجلسه للمشاوره والتكلم	كلم
ف	في المشكلات واحوال	بلادهم و	اهلها ويستحب ان يترك القمطر بين	يدي	مجلسه مخوما وان حضره	و
ثم	ثم خصوم كثيرة فن تقدم	حصو	له في المجلس بدأ به وان تساوا بدأ	با	لقرعة ويقدم السابق على غيره	غيره
ف	في حكومة واحدة لا يزيد	نهم	اعني السابقين ويسوى بين الخصمين في ا	لكرامة	والمجلس لكن يرفع مسلما	ا
عل	على كافر في المجلس	واهلك	نفسه من اثر احد الخصمين او قدم ارباب الثر	و	ولا يلقي من اغفل	فل
نف	نفس الحجة اما الدعوى فان	منهم	من جوزاه تعليمها وهو ضعيف فلو شفع للخص	م	ما عليه الى ذمته حتى	ي
ي	يغرم عنه جاز وينظر	كثيرا	في الامنأ وتدرهم وفي اموال الايتام و	الى	وصى بهم ولو سأل احد الناس	س
ح	حضور المعزول توقف	ثم	سأله عن شكواه منه فان قال حكم بشهود لم	تدر	ك الحكم او قال ارشيت	ت
ش	شيثا اليه احضره والقول فيما	سار	من سيرة قواه وان ادعى جوره ونظر في دسا	ش	حكمه فما كان على تأسيس	ش

و	واجتهاد يسوغ فلا يعدل	الى	نقضه والانقض (باب صفات القضاء) و	المد	عنى اذا حضر فلهماضى هنالك	ك
ا	ان يسكت فان امر بالدعوى جا	ز	فاذا ادعى احدا الخصمين فاراد الاخران بما	رسه	ويقطع عليه الكلام	م
ل	لا يأخذ حقيق البداية	يد	او ظهر منه سوء ادب نهائ فان اكثر	المجاهد	والمسد عزره ومن جا	ا
مد	مدعى وكانت دعواه	يوم	ذاك باطلا لم يسمعها فاذا صحت له	يه	قال للآخر ما تقول فيما	ا
يد	يدعيه فان اقر فلا يحكم	الا	اذا سألته الحكم لان الحكم كونه	ونظرها	اليه فان انكر حينئذ	ذ
و	ولا يئنه فلا يمكن اليمين من الا	ثنين	الا المدعى عليه اذا قال المدعى حلفوه	و	ان نكل خلف المدعى يئنه	ا
ا	استحق وان نكل صرفهما و	الثا	بت ان المدعى عليه لو قال بعد التناول	نظر	ت في الحساب الذى كان كان	كار
ل	لى وجئت لا حلف فحلفوه	نى	لم يلتفت عليه ثم كذا المدعى لكن لهذا	مدار	اخر اذا اراد ان يثبت	ت
ب	بمجلس آخر ونكل المدعى عليه	و	حلف هو استحق وان اقام بينة بعد اياً	س	والعجز سمعت والشهود اذا	ا
س	سلبوا المدعى احسن	العشر	فى الردفية قول زنى شهودا والعدول وان كان	عدة	اذا ارتاب بهم فرقمهم وجعل	ل
ى	يسأل كلا عن اليوم	ين من الشهر	هو عن الكيفية ومكان التحمل فان اتفقوا	عظمهم	يخوفهم ثم يعطى الحق	ق
ط	طالبه نعم لو قال الخصم هم	فا	سعون مكنه من جرحهم فاذا قال	لى	بينه يجرحهم امهل ثلثا	ا
وا	وان سأل المدعى ملازمه	قام	عليه ملازماً يئنه يجرح للشهود و	جامكية	الملازم عليه فان وافى	فى
لخ	لخروج المهلة وسأل الحكم و	الى	القضاء حكم له وان جهل عدالة الشهود و	نكل	ذلك الى من وكله	ه
ب	بهم وهم اهل المسائل ويتمهل	اليوم	والايام حتى يعرف حالهم ولا يسأل عنهم فى	شهر	بل خفية فاذا علم	م
ب	بعد التهم امر ان يقيموا البينة	العا	دلة بعد التهمة علانية ولو شهد فى قضية	ثماتة	غير عدول فلا بد	د
م	من ردهم والمعدل اذا لم يبع	شره	عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه فى الباطن	دينار	جمع الى قوله لانه علم	م
خب	خبيره واذا شهد بعد الته	من ر	ضيه الحاكم كفى ان يقول هو عدل	ومائة	لو شهدوا بعد الته ثم جا	جا
و	وشهد زجلان يجرحه و	جب	تقديم شهادتهما ويشترط ان يفسر الجرح	ايضا	فلو جاء المعدل فقال	فقال
ن	نشهد ان هذا الجرح قد تاب	بعده	وصلى قدم ولو قال المدعى مرا	الغمان	يوقفوه لاعدائهم استوقف	ف
و	والاظهر ان القاضى يحكم بعلمه	وخرج	من ذلك حدود الله وان سكت الخصم و	مضا	فى سكوتة لافى اقرار ولا فى	ى
انك	انكار جعل ناكلا ويعرفه و	الى	القضاء انه ان لم يجب جواب المعتر	فين	او المنكرين جعل ناكلا فلو قال	ال
ان	ان لى حسابا لا عرفه فى المع	جاءه فام	يأمر فى ثلاثا يجب امهاله وان ادعى انه قضا	وصرف	عنه الدين بارأ ونسوه وجب	ب

ع	عليه البينة فان عجز جا	ز	للمدعي ان يحلف ويستحق الحق فان سألهم	له	ان يرفع اليه البينة امهل في
ر	رفعها ثلثا ثم طوآب	به	وللمدعي ملازمته مدة المهلة ولو ا	دارا	للدعوى على غائب او ميت
و	وكذا مستر وصبي ومجنون	وسأ	لسماع الدعوى عليهم سمعت فان اقام حجة	كاملة	حكمهم له بها فاذا
ض	ضعتها وظهر الغائب و	لوا	متدت المدة سمعت حجة وكذا النصب اذا باع و	المر	ألتستر ولو ادعى على رجل
ا	اما عينا او ديننا في	الذمة	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته بل ا	وافق	وحضر طائعا والابعث
او	اولياء الشرطه له	وسير	وله اليه ولا تكلف المحجة الحضور والوكيل	كا	فيها وتحلف في بيتها واذا
ر	ضرب رجل في الارض فجاء	الى	الحاكم في غيبته مدع واثبت بحق قضى من	عين ما	له والا فينبغي من
ا	الرجل الحزم النذى	حنكه	الزمان ان يسأله انها القضية على ما كانت	جارية	عنده الى الحاكم الثاني
في	فيستوفى له ولا مبالاة بمنع بعض	المخالفين	انها سماع البينة بل ينهيها فان جهل عدائهم	و	جب ان يسميهم واذا اذا
ا	انهى الحكم جار مع القرب	فا	ما انها البينة فشرطه مسافة القصر وليشهد	عدلين نعم	واستحب ان يكتب كتابا باصح
ل	لديه ويختمه بعد ان يأ	خذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه باوصاف	وافية	تميزه فان انكر الاسم وجا
م	مناكرا قبل قوله بيمينه ان	ما	هو اسمه وعلى المدعي البينة انه اسمه	فا	ن اقامها فقال لست حليف
د	دعواك نظرت فان كان	معهم	مشارك له في الاسم احضرته وا	قمت	عليه الدعوى فان كان
ي	يعترف صارت الخصومة معه	ومع الر	جل المعترف وان انكر فلأمر المنهى الذين شهد	عنده	بزيادة الوصف فان لم يكن ثم
د	دخيل يشاركه في الاسم و	ما	وصف به حكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضى	أكرمه	الله وسأل ان يكتب له كتابا
ف	فيه ما جرى بمحض	من	الحكم وغيره فعل ووقع فيه وكتب نظيره واو	دعه	في قطره وافرطاس المكتوب
هو	هو من بيت المال في المصالح	خيل و	الا فلي طالبه ومحاضر الوعد والشهر على	قد	زو جودها يجمع ما وقع
م	منها ويربط ويكتب عليه المدة التي	دخل	فيها ويميزه والمترجم للقاضى يتعدد بحسب ما	يعر	ضار بعة في الزنى لانا نعد
خب	خبرهم شهادة وان حكم باجتهاده	جا	زبيد انه ان خالف النص والاجماع والقياس وج	ب تفوا	بعض الحكم ونقضه ولو قال
و	وخصمه منكران القاضى حكم له	فوقف	القاضى على ذلك الحكم فان عرف	وجود	كان حكمه بما عرف
ن	نافذا (باب القسمة) وو	الى	لقسمة اذا كان منصوبيا من قبل الامام	فا	نه يشترط كونه ذكرا
م	معدلا حرا عارفا بما تحا	ول	به القسمة من الحساب والمساحة فان كان فيه	اتقا	بعض وتقويم وجب فاسمان والا فتقول
ح	حصلت الكفاية بواحد فان كان	يوم	القسمة في بيت المال شى فاجرت منه في	صر	فالا شرع والافعل الشركاء وثبت

ذ	ذلك موزعا على الحصص	من	المال كل بقسطه وما لا ينقسم كجوهر يتقا	يض	فيه الشركاء ولو رضوا	ا
و	وقالوا تقسمه ونفرقه	شعبا	منضاهم وما يطل بها نفعه المقصود كبرالد	الى	والحمام الصفيير فليس	س
ف	فيه قسمة الا	ن	يتراضوا ولو كانت القسمة مضرة باحدهم	ظرت ان	كان الطالب لها هو الذي	ي
و	وقع الضرر به منع	وا	ن طلبها شركاؤه اجبوا والقسمة التي	توفا	بها الحقوق منها ما ليس	س
في	فيه تفاضل فيقسم اجزاء ويا	خذالمعا	ني للقسمة الاخر او يعادلها كما امر	الله	بالعدل ويكتب كل	كل
ا	اسمه في رقعة تفر	زبه	ثم تدرج الرقاع في بنادق متساوية من	قابله	شيء منها لم يميزه ثم	م
ل	لخرجها على الاجز	ابل	لو كتب الاجزاء واخرج على الاسماء جازو	الله	اعلم ويحتز عن تفريق حصته	و
ك	كل واحد ولا تبطلها	المنافرة	بعدها واما قسمة التعديل فتكون مثلا	بر	بع وارض تختلف اجزاؤها ثم	م
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ن استوت قيمة دارين فاعطى كلادارا اوترا	ضوا	جاز وان كره البعض	ض
م	منهم وان لم يكن	غار	مالم يجبر وفي ثياب وعبيد من نوع يجيزو	نه	لامن نوصيين ثم	م
ل	لذكر قسمة الرد فليس	عليهم	فيها اجبار وهي ان يكون باحدا الجانبين بئرا	و	اشياء لاتتصور	ر
ا	القسمة فيها فيحتاج احدهما	يوم	القسمة ان برد قسط قيمة الزائد الذي	ملكه	فيجب هنا الرضى بالقسمة	ة
ح	حين القرعة وبعدها في الاصح	والثاني	يكفي قبلها وقيمة التعديل بيع وقيمة الاجز	اعطى	الاطهر افراز ولو اقتسم حقا	قا
ذو	ذووه بالتراضي حين بدأ	وبا	لقرعة اشترط الرضى بعدها اما من منصوب	من له مرتبة	الحكم اذا قسم فيكفي	ي
ف	في حقه خروج القرعة فان ر	دمنهم	حد واقام بينة بحيف او غلط عليه	في	قسمة اجبار رفضت ثم	م
ي	ينظر فيما قسم بالتراضي فان كان	مما	قسمة يبيع فلا اثر للغلط و	جنا	ية الحيف وغيره فيه	و
ا	اصلا (باب الدعاوى	و	البيانات) من وجد عينا له عند اخرها	نه	يجوز له انتزاعها بنفسه	ة
ل	لكن اذا خشي حدوث	قتل	او فتنه مالم يجز الا بالقاضي ومن جمعه حقه	ثم	وجد له اموالا استوفى منها	ا
س	سواء كانت جنس ماله او	شيثا	غيره وان كان مقرا غير متمنع فلا يحل و	انتقل	الى الحاكم والمسدعي اذا	ا
ر	رام دعوى نقد بين قدره	كثيرا	كان او قليلا وجنسه ونوعه او عينا بنضبط	الامر في	وصفها وصفها يوم وم	وم
ي	يدعي بصفات السلم وان	حدث	بها تلف وجب ذكر القيمة ومن ادعى	الملك	في نكاح ذكر في اثبات	ت
ع	عقدي انه بولي وشاهدين من	بعض العدو	ولا يكتفى الاطلاق في الاصح ويو	الى	في نكاح الامة انه حصل	صل
نخ	مخسوف من الضت و	انه	لجزءه عن طول حرة والاصح ان	امير المؤمنين	لا يكلفه ذلك في العقود المالية	ة

ب	بل يكفى الاطلاق واذا	سمع	القاضي البينة الكاملة لم يحلف المدعى معها	و	لوقال اوفيته او ابراني او وهب	ب
و	واقبضني حلف على نفي	المعا	في هذه ولو ادعى عليه بنفسه الشهود	لد	في الشهادة فوجهان الاصح	ح
ل	له تحليفه ولو قال لي ما ابر	زبه	صدقى وادفع به فامهلوني امهلنا	.	ثبنا والناس احرار	ر
م	من الاصل فاذا سمعنا بالغين	يقولون	نحن احرار صدقناهم والصبي اذا ادعى	الملك	فيه رجل ولم يعرف	ف
ك	كونه حرا نظرت فان كان	مر	سلا لا يبدله عليه فلا بد من البينة عند	النا	ظر في الحكم وان كان	كان
ش	شوهده في يده فحقن	نوا	فقده ونحكم له بملكه الايد الملتقط وان	صر	ح بدعوى دين مؤجل لم نسمعها	ا
ف	فان ادعى عليه مالا فقال	هذا	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	مدعى على	يه حتى يقول ولا يجب ان يطلب	ب
م	منه بشيء والا جمعه	السلطان	ناكلا ثم يحلف المدعى حينئذ في حكم	الله	على دون ما ادعى	ي
ف	فيستخذه ومن ادعى	على	رجل قرضا ونحوه فقال لا يستحق	في	ذممتي شيئا وسكت	ت
ع	عد جوابا كافيا و	الخلاف	فيما اذا اجاب بنفي السبب فيئنذ قانو	ايأ	في باليمين حلف على النفي المبهم	م
و	والصحيح لا يقبل يمينه	حتى	ينفي فيها السبب والمهرون اذا لاز	مه	فيه من يدعيه فقال هو	و
لن	لن يلزمي تسليمه كفاه ومن	يتو	لي حفظ مال برهن او اجارة واقربه لملك	فا	نكر المالك الارتهان فليس	س
في	فيه الا يمين المالك اذا	طا	لده ان لم يقيم بينة فلو قال المال لابني الصغير او	عطائي	هكذا بعض الناس	س
ا	احفظه له او ليس هو	لكم	بل هو صدقة اولى منه قدس	الف دينار	والباقي لرجل مجهول فما	ا
ل	لهم نزعها ولا تصرف عن	جنابه	الخصومة فيحلف انه لا يلزمه التسليم	واجرى	على حاله مالم يقيم بذلك	ك
ب	بينته ولو اقربه لمعين	فا	ن صدقه انها له انتقلت الخصومة منه	لي	لملك وان كذبه لما	ما
سي	سئل تركاه في يد المقر ولا	نعكس الامر	في الاصح الى ان يثبت بها مالك وان	الجا	ه الى غائب معروف فحين اذا	اذ
طو	طويت وصرفت الخصومة عنه	وفي	المال تبقى الدعوى على غائب وهي جا	ترة	والحكومة مع العبد الجاني فيما	ا
ال	الزمنه عقوبة وان كان	الثا	بت بجنائته مالا فالحكومة مع السيد	والجا	في لاقرار له ولو طالب	ب
ر	رجل رجلا وقال	في	اجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكية	وقال الاخر بل اجرتني	في
ج	جلتها بعشرين مصرية وجا	من	كل بينة تعارضتا ولو تنازعا في دارا	وشغل	تحت يدهما او تحت	ت
ز	زيد ويده واقام و	شهر	كل بينة انها ملكه تعارضتا وسقطتا ولا تميز	بامر	الكثرة فلو كان احدهما	ا
مق	مقيما بذلك شاهدين و	شو	هدم مع الاخر عشرة فلا ترجيح عند	الجهما	بذمة ويرجع شاهدان في قول	ل



ط	طائفتهم على شاهدوين وماز	ال	اعلماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها اولا بل الخارج بسبق	ق
و	ويقيم بينته ثم هو بعده ولو	اخذ	الخارج العين بالحكم ثم حضرت للدخل بينته	و	اقامها سمعت واستخلص	ص
ع	عند ذلك العين وحكم له	السلطان	بها ان اعتذر بغية بينته عند	البلاد	ونحوه ولو قال الخارج مشترى	ي
و	وملك انتقل الى فيها	الملك	منك وشهدت بذلك بينة قدمت ولو	وصلت	بينته تشهد باقراره لزيد	د
في	في ملك ثم ادعاه لم يسمعها	اننا	ظر في الحكم الا اذا ذكر انه انتقل	الى	ملكه بعد ذلك ولو شهدت له	هـ
ال	البينة بملك مؤرخ وتقا	صر	ت بينة الاخر فلم تؤرخ فيهما سواء ولو ارخ	هذا	هذا فالتقدم اقدم واقوا قوا	قوا
و	ولا اثر للتاريخ مع اليد و	المهود	والاجرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	للمستحق ولو شهد بملكه في	في
ا	امس لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الان اولا نعم لم ملكه من	يوم	ملكها من يلا وله الشهادة بملكه	هـ
في	في الحال لان الاستصحاب	حصن	ولو اثبت بملكه شجرة ودابة استحق	الثا	بت من الحمل لاولدا منفصلا	ا
ر	راحت به ولا ثمرة موجودة	عظيم	ولو اشترى شيئا فاستحق رجوع على	من	باعتها ولا تلزم	م
ا	القيمة بل اذا رد الثمن	انحصرت مادة	الطلب ولو تداعيا شراء عين	من	رجل وهي في يده سمع	ع
ق	قوله فن اقره اخذها واصح	الخلاف	لا يحلف الثاني والا فان اقاما بينتين احداهما	المحرم	تاريخها والآخرى صفر قدمنا	ا
ص	صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ اولم تؤرخ احداهما تعارضتا و	سنة	اتعارض انهما بسقطان	ن
م	معا على الصحيح ولو مات عن	مخالف	وموافق في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ث انه انما مات على	ي
و	وفق دينه وكان كافرا فالخارج	سهام	الميراث الكافر الذي هو لدين ابيه تا	يجو	لو اقام كل بينة مطلقة بما	ا
في	في دعواه قدمنا المسلم	وتلك	البينتان او شهدت احداهما انه مات يوم	ثمان	من الشهر وآخر كلامه وهو و	و
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	خرى ان آخر كلامه الكفر تعارضتا ولو لم يه	ر(ف) ما (د)	ينه وشهدت لكل بينة واطلقت	ت
كا	كانتا تعارضتين ولو مات في ا	طراف	البلاد كافر وخلف مسلما وكافرا ولد	به و	قاله المسلم هو و	و
م	مات قبل ان اسلم	ثم	كذبه الاخر صدق المسلم بيمينه ولو	قد	م كل ومعه بينة بما ادعا	ا
ل	لزم تقديم الكافر ولو ا	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	جا	موته في شعبان والكافر قال	ل
م	مات في شوال قدم الكافر و	تعز (ي) اليه	بين اليه (باب اليين في الدعاوى) ومن ادعى	على الثاني	حقا اما في دين او في	ي
ضم	ضمن او غيره وليس للدعى	يوم	الدعوى بينة وكانت غير دم واراد	منه	اليين خلف فان نكل عنها	ا
ر	ردت على المدعى الا ان كان	الثاني	غير معين كالمسلمين حبس حتى يكلف وقيل لا	الم (وهود	اليين هنا معذرو من جاء وهو و	و

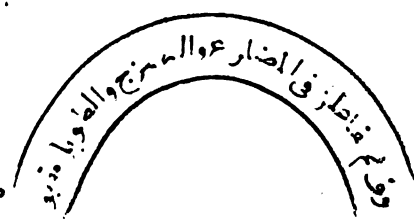
المخفف والمجتمعتين وفي ال  
مخفوع وفي

المخفف والمجتمعتين وفي ال  
مخفوع وفي

م	مدع دما و سنا ك لوث	و	جب للدعي ان يحلف بخسين يمينان ظنهما	صادقة	واستحق الدية ولا يأتى فيها
ق	قود ولو حلف عشرين حلفنا	العشرين	على قدر الارث فان حلفوا على غير العمد	فانا	نلزمها العاقلة او على عمدا بدا
طو	طواب بها القاتل وان نكل	من (الورثة)	احد حلف الباقيون حصتهم ويحلف المد	على (عليه)	في غير اللوث جريا على لى
ع	عادة السدعاوى لكن ها	ذى	يحلف فيها بخسين يمينان والوث مثل ان يفتقر (ق) رجا (ل)	ل	عن قتيل او يوجد بحلة الاعدا
و	وهى صغيرة قتيل او قال ذوو	القعدة	عن الشهادة كنساء وصبيان وعبيد	وفا	سقين فلو شهد اثنان وكان كان
في	فيهما واحد يقول قتله	سنة ثلاث وثمانائة	وقال الاخر عند ادا	ها	فله سنة اربع فجاز جاز
ا	ان يكون لوئا وقيل لا	و	لو ادعى على رجل انه قتل مورثه	و	سمعت دعواه وهناك لوث فجاء
ل	له رجل واقرب بقتله فالحق	في	القسامة الذى ثبت لا يبطل بذلك	انتظا	مه ولو ادعى عليه حرجا او و
خ	خاصمه في طرف وثم كما ذكرنا	اول	الكلام لوث لم يلتفت اليه وشعا	ر ها	ذه شعار سائر الدعاوى ويجوز
في	فيها الحلف بالجمية وان كان	يوم	اليمن يحسن بالعريية ويستحب التغليظ	و	ذلك اذا كان الاختلاف
ف	في غير مال او مال لا ينقص	من	النصاب والتغليظ بالزمان والمكان كما سبق في	الاعان وعود	وا ايضا التغليظ بزيادة الاسما
و	والصفات كل ذلك	سنة	كقوله والله العظيم الرحمن الرحيم فمذ	ه صاد	عة للقلوب ويحلف على الفعل
ال	المنسوب اليه على البت وكذ	ار	جل حلف على اثبات فعل غيره وماسا	قه	النسبى نفعل دخيل
م	من غير فعلى نقي علم لوارثنا	بع	يحلف ما علم ان مورثه وهب	و (ابرا	[باب الشهادات] للعدل وصف ف
ج	جمته هذه الشرائط	وثمان	هى اسلام وبلوغ وعقل وخرية و	مرو	ة وتقوى لامتهم ولا مغفل في
ت	تحمله فترد شهادة كافر وصبي	ما	بلغ ومجنون وعبد وفاسق فخن جرأ	ته	نفسه على كبيرة فسق اذا ذا
ث	ثم من اصر على صغيرة نجس	يه	هذا المجرى وفي الغنا والشعر والدف اخبار	سابقة	نقضى بجوازه واباحتته ته
م	ماعد العود والآلات التى	اخذ	ت للهو فقطوا باحوا الرقص بغير تكسر	ولا	تقبل من عادم مروءة فكل ل
ش	شئ ارتكابه يهدم	حصن	العرض كاكل غير السوقى في السوق والملا	حقة	من الغنى في اليسير الذى لا
ع	عادة بطلانه يسقطها و	ر	جعوا في الحرف الدنيئة الى الاشخاص	و	اللائق بهم كصناعة خفاف ف
ث	ثم حجارة ودبغ وكل حرفة ملا	يمة	للسدانة اذا تعاطاها من لا يليق به	معا	طاتها ردت شهادته وامانى
و	وارثها ومن يليق به فلا	و (لا	تقبل من متهم كفرع لاصل وعكسه اما المع	رفة	واصدقاؤه فتقبل ونصح ح
في ال	في الشهادة عليها او رد ومن	سائر	غرماء ميت او مفلس شهدها له بمال واوجبوا (رد) في	الرد	شهادة شهود شاركت



هذا المدعى في نفع وفي كل	ما جرت نفع	ما كشهادته لبعده وموكله وكذا العاقلة في د	عوا (ف)	ق شهود القتل ولو شهد بطلاقه
زوجته ابناهما قبات	هنا (وتقبل)	ل شهادة احد الزوجين للاخر من غير رية	رعه (سا)	بل تقبلها فيما له وعليه ومنعوا وا
جوازها على عدو وشرط ذ	لك	بعض يحزن معه لسروره ويفرح بمصيبته و	النداء	ول بينهم انه لا بأس س
ان يشهد له وتقبل من مبتدع	و	المغفل غير مقبول وهو من ليس يثبت واذا	فقه	الامر لم يضبطه فلا نستعمل
خبره ولا شهادته ومن	كان	حريصاً على ادائها ويبادر بها بمبادرة	عار	ة عاص وترد الا فيما هو و
راجع الى حق الله فان	افتتاح	القول منه والمبادرة حسبة كشهادته بخلا	قه	فتقبل وان لم يستشهد وكذا ا
مقات عدة وعنف ومثل	هذه	هفوع عن قصاص ونسب وحدود الله لكن	مد	الستر في الحدود وفضل واذا قل ل
وحكم بشهادة كافر يني و	الا	عبدان او صبيين نقضه هو وغيره في شرع	الله	ولو كانا فاسقين نقض ض
في في الاظهر ولو شهد صبي	ما	بلغ اورقيق او كافر ثم اعادها بعد ما	ملكه	الله رتبة الكمال قبلت ثم م
الافاسق اذا تاب قبات شهادته لا	كن على	غير واقعة قد رد فيها بعد الاختبار	وجعل	كثرت مدته سنة وعندهم هم
سائر القضايا وجع ما	يد	عى لا يكفي فيه شاهد واحد الا رمضان وا	له	ينا قول انه لا بد ان يجتمع ع
رجلان كفيهما وبالنزى قالو	لا	بد من شهادة اربعة رجال رأوه ز	نيا	ويقبل شاهدان فيما ا
يقربه من الزنى ويقبل ا	مير	المؤمنين في المال والعقود المالية	كلها	شهادة رجلين اورجل ل
عضده امراتان واما غير	الا (موال)	نكاح والطلاق والوكالة وهل الواقف اذ	لنا (ملكه)	لله كهذه وجهان والشرك ك
والاسلام وسائر ما يطلع الر	جل	عليه غالباً فيشترط فيه رجلان	ويعد	ذلك ما لا تراه الرجال غالباً كنفاس س
المرأة وبكارتها والارتضاع	يدر (هاوع)	وب النساء المستورة فتثبت باربع نسوة ويثبت	هذا (برجلي)	ن ايضا وما يثبت بامرأتين وذكر ز
من الحقوق يثبت في حكم	الدين	بشاهدوين الاعيوب النساء ونحوها اما الو	قف (فن)	حلف مع شاهدان مورثه ه
سبل هذا وقفاً لا صح من مذه	ب) محمد بن	ادريس رحمه الله ثبوته بذلك انه	وقف	والشهادة على الفعسل نحو و
رعى وضرب وغصب و	زياد	ة ونقصان ونحوها فلا تجوز الشهادة	على	شيء من ذلك كثر او شذ شذ
حتى تشاهده بعينك فعند	الكا	فة الاصم يقبل هنا وان كانت على قول و	هذا	مثل تحمل الشهادات ت
من اهلها والنكاح ومن ا	ملى	ابراً او طلاقاً او قرأ كتاباً فشرط رؤيته وممناع	الكتاب	ونحوه فلا تقبل من الاعما ا
كذلك الاصم الا اذا كله	و	هو مصغ باذنه يكلمه فيها ولازمه الى القاضي	و (اد)	اها او يحملها قبل العمى او يحمل ل
شهادة عليها وعند الاداء	ما	اسفرت اجبرها القاضي ليراه الشاهد او	وجد	وارجلها وهو بالعدالة موصوف ف



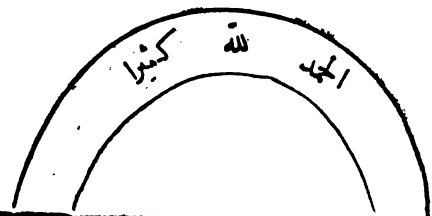
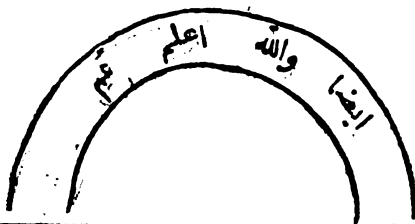
و	واخبرهم انها هي جسا	زا	تحمّل على الاصح وتيجوز الشهادة بما حصل	ال	فيه	الاستفاضة من نسب وكذا موت	ت
ف	في ادمي وعق وولاء كما يقا	ل	ووقف ونكاح وملك في الاصح ولا	س	هو (عن ش	مرطها وهوان يستفيض ويتضح	ح
ثم	ثم يسمعه من جمع يؤمن	مو	اطأهم عليه ويبعد اجتماعهم على كذب	او	خطاه	والشهادة بالملك باليد المجردة	•
م	ممنوعة بل اذا انضم اليها	لاتا (خة	بالدار مثلا والسكنى والتصرف مدة طوالة	ولم	(تعارض	جاز ومن تحمّل شهادة او سمعها	ف
ف	فطلب الاداء فامتنع اثم ولا يجبر	السلطان	لانه يفسق بالامتناع ومن طلب لها ولم	تجد	مع	ثانيا نظرت فاذا كانت	ف
ا	الشهادة مما يثبت فيها	الملك	بشاهد وعين كاللّال ومتعلقاته فما	له	من	عذروا يجب ادواؤها والا فلا	ا
عل	على الاصح ولو شهد فيها	التا	فع فيه شاهد وعين احد الشاهدين وقال لا	تا (خر	تا	في باليمين معه لم يجز بل	ل
ن	نأمره بانها فسانا	صر	على الامتناع اثم ولا نجد في ذلك تا	ويلا	ولو	جوب ادائها شروط لا تتعلق	ق
في	في الذمة الا ثم الابهة القرب	قا	لوا وحده مسافة العدوى وما زاد لا يجب	فيه	الاجابة	الثاني العدالة اما	ا
ال	الفاسق المجمع على فسقه فلا	يما	رى في ان الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	قد	روى	ان وجوب الاداء الفاسق فيه	فيه
ف	مضارع العدل الثالث عدم العذر	ر فليس	على المريض اجابة بل يبعث اليه (فصل) اذا	اذنت	له	قلقت اشهد على شهادتي هذه	•
وا	والا انا شاهد بكذا فاشهدك او	قدم	الى القاضي وسمعه يشهد عنده وكذا	ان	لم	يحضر قاض بل كان سامعا	امعا
له	له يقول اشهدان لغلان من ثمن	الجد	ار او مبيع القاعلى الاصح والادعا لا	يصلح	الا	في حق آدمي اما في	ي
ز	زنى ونحوه يثبت له الله فلا	والا	صل اذا مات او جن جازت شهادة القرع	ما	اذا	فسق او ارتد فلا	ا
ج	جواز لها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قبول شاعدي فرع لردود الشهادة فان	وجد	كالة	حال رفعها	فما
و	وأدبا الشهادة جاز وهما	ناهضا	ن بالتحمل عن اثنين وقيل بشرط اربعة	و	الرجوع	بعد الحكم وقبل حدوث	ث
ال	الاستيفاء بالمال لا يتقص و	با	لعقوبة والقصاص يتقص او بعده فلا ولو	كان	رجوع	الشهود عمدا منهم	م
ط	طوبوا بالقصاص وان صرح	ت عبا	رتهم بالخطاء فالدية ورجوع القاضي كرجوع	هم لا	عذر	له مما عليهم كما قلقت	قلت
و	وان رجعوا جميعا فصاحب	الخلافة	ينظر فيما يقتضى رجوعهم فان كان يؤد	ي	الى	وجوب القصاص فلا دافع	و
ي	يدفعه عن الجميع او الدية	قا	لوا يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	عند	نا	لو رجع منك ضمن ابضا	ا
ل	لكن لو رجع الولي كان قا	ثما	عنهم بالجميع ولو رجع الشهود في مال غرمو	مبسوطا	عليهم	ولا يقول الواجب	ب
مقبوض	مقبوض من الشاهدين الاولين	نم	في ما اذا رجع بعضهم وبقى منهم نصاب خلا	في	فا	ن ا	ال
وفي	وفي الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	(باب الاقرار) اذا اقر بحق للشا	ني	صح	ان كان مطلقا التصرف	في

البسيط والرجز مخبون وفي الوافر معنى

مخبون والرجز البسيط وفي الوافر معنى

١	اما اقرار الصبي والمجنون لا يبا	ح	قبوله وان ادعى البلوغ نظرت فان قال	بلغت	بالاحتلام وكان وقت ت
ل	لا يمسد امكانه صدق	فا	ما بالسن فيلزمه اقامة البيئة	فيه	واقرار العبد بصبح ح
ب	بما يوجب عقوبة وا	سد	الوجهين يقطع باقراره في السرقة ولا يؤخذ	من	يده المالك اذا كان كان
س	سيده يكذبه ولو ضارب في	البلاد	وعامل باذن سيده واقسر في	ملاقة	الاذن بمال صح ومتى شا شا
ط	طالبه العامل بما اقرر	و	يقضى من كسبه وتجارته واقرار الحر في	العوارض	من المرض صحيح نافذ ذ
وال	والوارث وغيره من الاحرار و	العباد	سواء ولو اقر هو ثم الوارث بدين عليه اقتسمو	الما	ل ولا يقدم اقراره واذا ا
ر	روعه فاقر مكرها فحين نسأل (نجي)	ب	ببطلانه وشرط صحة الاقرار ان يكون	من صا) نعه	به اهلا للملك فلو و
ج	جاء واقر لذابة لم يوجب	الله	بها شيئا وان اقر للحمل في البطن ا	حدا	لناس بمال نظرت فاذا ا
ز	زعم انه بارث ونحوه جاز و	ان	اطلق فكذا في الاظهر وان قال	حصل	بشراء ونحوه بطل ولو قال ل
مخ	مختارا هذا لفلان ولم	يجمع	معه على ذلك بل كذبه لم يؤخذ منه وبقي	معه	في الاصح ويقسر ر
ب	بيده حتى يثبت به احدمن	الخلق	ولو قال لي عليك الف فقال	الذ	ي عليه الدعوى وي
و	وهو ينازعه زنه او اختم	على	هذا او اجعله في كيسك فليس	هو	باقرار وقوله صدقت او و
ن	نعم او بلي اقرار و	طا	ثقة تقول لعمرى اقرار وقوله انا مقربه او بما	ل	او قد ابرأتني اقرار وكذا ا
و	وفيتك او قسدت انتز	عته وان	قال انا مقر فلغو وكذا اقر به	على	اصحح ولو قال رب المال ل
في	فيه اقض الالف فقال	بمد	ني الله بمال واقضيك او ابعث من يقبضه ا	وما	اسألك الامم لة يوم م
ا	او اصبر حتى اقنع فهو اقرار	في	الاصح ولو قال دارى او ثوبى او دينى الذى	في	ذمة زيد لك جرى مجرى ز
ل	لغو الحديث ولو لم يكن	ايام	الاقرار في يد المقر لزمه حكمه اذا صار	ضمن	يده فاو قال هذا - ر لا تجوز
و	وصية زيد به ثم صار في	دولته	بان اشتراه حكم عليه بميرته وكأنه	ا (فت	داه من ظالمه ويصح بالمجهول كما
ا	اذا قال له عندي شئ و	انه	يقبل تفسيره باقل ما يتحمل وبجبة بر ويا	لكتاب	الموقوف ولا يقبل ماء لا
ف	فائدة فيه مما يحرم	على	اناس اقتسأوه كالخزير والكلب	هذا	في غير العلم وفي العلم اختلاف
ر	راجع اليه والى الخبر المحترمة و	كل	ما في معناه مما منعتا من بيعه ولم يمنع	من	اقتنائه واختاروا فيه فيد
م	من الوجهين قبول كل	شيئ	من ذلك لارسلام وعبادة مريض ولو يغم	التزام	مال ووصفه بانه عظيم م
عق	عق عقيم كثير وفسره بقليل	قد	ره قبل لا بسرجين وكلب معلم ا	ما	اذا قال له على كذا ا

و	وكذا اوشى وشى وكان تكر	ير	ه بالواو لزمت سينان وبكذا كذا	لا	بالواو تشى واحسد وقالوا وا
ل	لو قال عندي درهما فا	كل	الوجهين يلزمه درهم او كذا درهم بالضم او	الكسر يلزم	درهم وكذا وكذا درهم باعادة عادة
و	واو لزمت درهما	هذا (ان	نصب درهما فان رفعه او جر له لم يلزم درهم وبج	ذف الواو	يوجبون درهما واحدا ا
في	في الجميع ولو قال لهذا	الثا	جر في ذمى الف ودرهم لم يلزم الدرهم وله	سلوك	ماشاء في تفسير الالف بل ل
ا	اذ قال خمسة وعشرون د	ر	هما فقد قيل الخمسة مجملة والصحيح في	هذه	ن الجميع دراهم ولو حقق ق
لك	لك ان الدراهم ناقصة واتحد	تار (يج	الافرار والتفسير واتصل قبل وان لم يتصل فا	لطريق التي	نحكم بها فيسه افيه
ا	انه ان كانت دراهم البلد	و	افية لم يقبل والا قبل وان فسر الدر	ا	هم بما هو معيب عيب
م	مغشوش فكالنقص والتفضيل	بتمامه يتم	فيه وان قال لك من واحد الى عشرة	خذت	منه تسعة وان قال عندي ي
ل	له كتاب في صندوق لزمت	الكتاب	دون الصندوق او صندوق فيها كتب لزمت	منها	الصناديق دون ما سمي سمي
م	من الكتب وكذا عبد عليه عمامة	في	الاصح او فرس بسريجه او جارية بكر لزمت	البكارة و	السرير او ان لك مالا الا
و	وهو في ميراث ابى حكما	اليوم	بانه اقر على ابيه بدين او في ميراثي منه فوعد	شرعت	فيه لا يلزمك ومضى ي
ق	قال درهم درهم كان	الثاني	تأكيدا بخلاف درهم ودرهم فانه يلزمه در	همان) لا	ن شرط التأكيد سقط ط
و	ولو قال له عـلى	من (المال در	هم ودرهم ودرهم فلاولين درهمان عند	هل العلم	واما الثالث فاذا ا
ص	صرح بانه تأكيد للاول فا	شهر	الوجهين يلزمه ثلاثة وكذا ان اطلق ولو	و	كد الثاني بالثالث قالوا وا
و	وجب درهمان وان اقر في	الحرم (بالف	وفي صفر بخمسمائة ولم يذكر لاحدهما	الفضل	بوصف ولا حصل ل
ت	تميز بسبب بان قال	احد	هما مثلا ثمن مبيع والاخر قرض دخل الاقل	منها	في الاكثر وان كانت ت
م	مختلفة لزمت الجميع وفي	اشهر	القولين لو قال له على السلف درهم	جا	ت من ثمن خرا او كان له قرض ض
ا	الف فتمضيته لزمه وعليه في	سنة	الاسلام البينة ولو قال والدار في يده وقوم	يقفوا	نه بالنازعة فيها اشترى تهامنكم م
ع	عاد مقرا ولو قال له على	اربع	مائة ثم قال هي وديعة صدق وان ادعى تلف	هاوا) ن	كان قد قال هي دين في هي
ر	رقبتي اوفى ذمى وجاء بالف	و	ديعة وقال هي هذه وكذبه منازعه صدق	منا	زعه يمينه ولو اقر من ن
و	وجد في يده مثلا	ثمانمائة	انها زيد ثم اقر بها لعمره اخذها باقرا	ره	زيد وغرم لعمره ولو وقع ع
ض	ضرب من الاستئناس المتصل	في	الافرار ولم يستغرق صح كمشرة الاتسعة	جعل	الافرار بواحد وكذى ي
و	وقوعه من غير الجنس كعلى	مد	طعام الا درهم والالف الاثوب في شرع	الله	جائز اذا ثمن الثوب ب



ا	اقبل من الالف وند	ينه	في ذلك ويصح اقراره بنسب منه ويشترط في	ذلك	ان يصدقه الجس وايضا	ق
ل	لا يكذبه الشرع كنسبة	تعز	يها اليك وقد عرفنا من غيرك انتسابا	خالصا	وان يصدقه المستحق فلو	و
ح	حصل استحقاق صغير ثبت و	المحرون	نقلا انه اذا بلغ وكذبه لم يبطل و	لو	استلحقه بالغا فكذبه فلا	ا
مد	مدخل له اليه الا بالينة	و	استلحق الميت صحيح اذا اتى به على و	جهه	وشروطه ويرثه بتسل	ل
ل	لو قال لولد امته هذا و	الحمد لله	ولدى ولده في ملكي ثبت النسب	الكريم	دون الاستيلاء فلو قال	ل
له	لهم علفت به في ملكي	وصل	اليها حكم الاستيلاء ان لم تكن من زوجة	ومقر	بنسب ولد امته المزمجه	ه
ك	كنكر لان الولد للزوج و	يا	تق فيمن الحق النسب بغيره شرطان لمحقان	با	لشروط التي ذكرناها	ا
ث	ثم وهي ان يكسبون	رب	النسب الملق به ميتا وان يكون	من	يلحقه باليت يصلم	علم
ى	يومئذ انه وارث يختوى	على	جميع الميراث ويجوز ان لم يحرم لم يثبت في	جنا	ب المقر ولا يشاركه ولو مات	ت
ر	رجل وخلف عليها و	محمد	ا فاستلحق على وحده اخالم يثبت فان ما	ت	محمد وعلى حائزا ارثه زم	م
ا	النسب وصلى الله على محمد	واكله وسلم	غاية التسليم الموجب للكرامة في دار	النعيم	انهم	م

يقول مصححه المشار فيما يأتي اليه \* بعد حمد الله تعالى وان شاء عليه \* قد نجز بالمطبعة العزيزية بمدينة الشهباء \*  
 الحمية من كل سوء وبلاء \* طبع هذه الصحائف \* الموشاة بظرائف اللطائف \* ولطائف الظرائف \*  
 التي لم يسمع احد قبلها بمثالها \* ولم ينسج ناسج على منوالها \* حيث جمع روضها \*  
 نخسة ثمار في غصنه الاخضر \* هذا وليس على الله بمستصكر \* فله در مصنفه \*  
 فلعمري انه لا يبارى \* وفي مضمار هذا الشان وحقه لا يجارى \* قد حل بهذا \*  
 تصنيف ذروة المجد والفخر \* وابقى له في العالين صنيعا يذكر به مدى \*  
 الدهر \* ولما اطلق الفاضل الاديب \* الكامل الاربب الحاج مصطفى \*  
 افندي الحلبي موظفا \* والحنفي مذهبا \* والانطاكى شهرة نظره في انيق \*  
 رياضه \* ورأى سنا برقه يكاد يذهب بالابصار من ايماضه \* قال \*  
 فيه قول التجميل بطبعه \* الكائل له بصاعه \* ذاكرا \*  
 بعض اوصافه الجميله مؤرخا انتهاء طبعه وتكميله \* وذلك \*  
 في اليوم السابع والعشرين من شهر محرم الحرام افتتاح \*  
 سنة اربعة وتسعين ومائتين بعد الالف \*  
 من هجرة من له العز والشرف \*  
 صلى الله عليه \*  
 وسلم \*

ك	كلا سرحنا في هذه الصحائف	ط	رف مقر ليدعها بالله سارف	ن	د ان غايات حسدنا في في
م	مبادى فضله لا تنفى	ب	سبب اتبانه يادع نظم سام	ز	هت في محاسنه الايام والايام
ل	لا غرو فان هذا المؤلف الجليل	ع	نوان الشرف للمقرى اسماعيل	ب	شهدت اولوا الكرامة والولاية
ط	طبعنا فانه اتى بغاية الغاية	ع	نه اغم بفكره الثاقب	ر	الانشاء وابن العميد والصاحب
عن	عن ورد بلاغته صدرت الادباء	ذ	و المعارف زمرا لم يبلغوا اربا	ا	وهو قانع لكل خصم الد
و	ومهند على اعتناق الكلام مجرد	م	يامباريه وتأمم	تر	اه حاز السبق الاول ول
ان	انى لك ان تجاريه في مضمار	ا	و تلحق له بغبار	ت	الله ان براعته في هذه المجله
ا	اثبت له الفضل كله	ل	م يكن بارع ممن الرجال	ي	اريه في ابتكاره ابداع منوال ال
ش	لشرفه تقرار باب العرفان	م	ماجد بعد ما جسد مسدى الازمان	ف	الع بدر فنون الاتم م
ف	فاق من تاخر من البلغاء وتخدم	الف	ه فوا في مع جمسه الصغير	ب	لوم شتى لطول باعه تشير شير
و	يخند له في العالمين ذكرا مؤبد	اض	رم في قلب حاسديه جزا يتوقد	ت	ت به الايام والايام ال
ا	اذ هو عقد من اللاك	ل	نضدا في جيد البلاغة محكم	ب	يزدرى دره المنظم م
ف	فتمام الحمد لله	دا	نما وصلاة الصلاة	ا	دت لينبوع المجد والكرم كرم
مولانا	مولانا سيد العرب والعجم	ف	فنديم الحمد له على هذه الانعام	ب	طبع هذا السفر على التمام م
ال	السليم عن اللحن المستقيم في و	ب	من همة المعنى بتجسيمه وطبعه	د	ام سعيه قرين التجاح ح
ط	طالع ابد رعوده في افق الفلاح	ا	لشيخ محمد افندى الزرقا الهمام	ا	اوا مذهب الثعمان في كل مقام م
ن	نعم وان لهمة المدير ذى الكمال	ز	ادة اعتناء بانجازها على هذا المنوال	زا	هي اتمام هذا الطبع المفرد د
ب	بد الجيد رايه بهذا الوضع الاو	د	ام سعى الجميع بالتجاح كاذل	ق	سعودهم في افق المحاسن كامل

\* سرح بهذا السفر طرف مفكر \* فيما حواه من البدائع والظرف \*  
 \* واحد بنى الشها وارخ قائلا \* في طبعهم قد بان عنوان الشرف \*  
 \* ١٢٩٤ \*





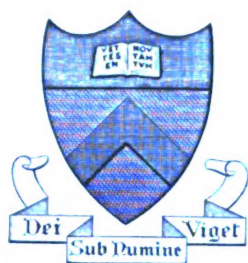








Library of



Princeton University.



Princeton University Library



32101 076409539

2271  
40936  
392  
18778